الجمهـــــورية الجـــزائـــرية الديمقـــراطية الشعبيـــة

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

دراسة لظاهرتي الهجرة والاستيطان لقبائل الأعراش الجزائرية، على ضوء قبائل الحشم والحضنة أنموذجا(1830م–1914م).

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر02 في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1914)

إعداد الطالبتين:

–حريش كنزة

–مريجي قمير

إشراف الأستاذ:

د. جبري عمر

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فركـــوس الصـــالـــح	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
جـــبـــري عـــمـــر	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
بـــن ســـعدي ســـمير	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية:2024م–2025م

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 27 2020 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

موسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): حريش كنزة الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 118012523 والصادرة بتاريخ 2020.06.22

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الاجتماعية قسم التاريخ

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دراسة لظاهرتي الهجرة والاستيطان لقبائل الأعراش والمعزين الفونديين، مقاربة اجتماعية واقتصادية على ضوء قبائل الصخم والصفنة نموذجا (19.1830)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 03 جوان 2025

توقيع المعني (ة)

حريش

تم التوقيع والتصديق على التوقيع
حريش كنزة
118012523
2020/06/22
العادية
03 جوان 2025

رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
طواهرية النوارى

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 نوفمبر 27

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الثاني)

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة) مريجي ضمير الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالب

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 120989400 والصادرة بتاريخ 2021.07.15

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الانسانية والاجتماعية قسم التاريخ

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دراسة لظاهرتي الهجرة والاستيطان لقبائل الهراتن والمعربين الفرنسيين مقاربة اجتماعية واقتصادية على ضوء قبائل أعشم والحنة نموذجا (1830 - 18)

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 02 جوان 2025

توقيع المعني (ة)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
مريجي ضمير
120989400
2021/07/15
02 جوان 2025

ع/رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه
طواهرية النوارى

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان:

الحمد لله رب العالمين الذي وفقنا وأعاننا على إتمام هذه المذكرة وبنعمة الله تعالى تتم الصالحات والصلاة والسلام على أفضل الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى: الدكتور **جبري عمر** الذي أشرف على هذا العمل المتواضع، ولم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته السديدة، فكان له الفضل الكبير في إخراج هذا العمل بعد الله عز وجل إلى النور.

الشكر الخالص كذلك لكل الأساتذة بقسم التاريخ بكلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، الذين قدموا لنا كل التسهيلات اللازمة والشكر موصول لكل من ساندنا وساعدنا في انجاز هذا العمل...

إهداء:

"حريش كنزة"

لى روح والدي الطاهرة " **اليزيد حريش**" الذي وإن غاب عني جسدًا، بقي حبه ودعاؤه نورًا يضيء طريقي...إليك أهدي هذه الثمرة، عربون وفاء وامتنان لما زرعته فيّ من قيم وعزم.

إلى أمي الغالية" **فطيمة دفاف**"، التي كانت لي أمًّا وأبًا، سندًا لا يتزعزع، وقلبًا يحتويني في كل الظروف...لكِ كل الحب والامتنان، فما كنت لأصل لولا دفء دعائك وصدق حضورك.

إلى أخواتي العزيزات "**مروة**" و"**لينة** رفيقات القلب والدرب، في لحظات الضعف كما في لحظات القوة...كنتن لي العون بعد الله، فجزاكن الله عني كل خير.

إلى أخي " **عبد الجليل**" بهجة المنزل ونوره.

إلى زوجي الحبيب " **حسام**"، من شاركني كل لحظة، واحتمل تعبي وضغوطي، وكان لي خير معين في كل التفاصيل....

إليكم جميعًا، أهدي هذا العمل المتواضع، فهو ثمرة صبركم ودعمكم ومحبتكم.

إهداء:

الحمد لله وكفى والصلاة على الحبيب المصطفى وأهله ومن وفى أما بعد:

الحمد لله الذي وفقني لتثمين هذه الخطوة في مسيرتي من الدراسة بمذكرة تخرجي هذه الثمرة من الجهد والنجاح.

لقد مررت بكثير من العوائق ومع ذلك حاولت أن أتخطاها بثبات بفضله الله تعالى أهدي هذه المذكرة إلى:

روح والدي رحمه الله

أمي حفظها الله وأدامها الله نورا لدربي

لكل العائلة الكريمة إلى إخوتي وأخواتي

إلى أصدقائي الأوفياء

إلى من وقفوا معي من زملاء العمل خالص الحب والتقدير

أهدي إليكم ثمرة هذا الجهد المتواضع ،عرفانا لما قدمتموه لي ودعما لمسيرتي.

"مريجي قمير"

قائمة المختصرات:

صفحة	ص
الجزء	ج
الطبعة	ط
العدد	ع
المجلد	مج
الترجمة	تر
دون سنة	د س

المقدمة:

المقدمة:

لقد شكّل الاحتلال الفرنسي للجزائر منذ سنة 1830م نقطة تحوّل جذري في تاريخ البلاد، إذ لم يكن مجرد غزو عسكري تقليدي، بل حمل معه مشروعًا استيطانيًا عميقًا، استهدف إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية وفق منطق استعماري استئصالي، وقد تجلّت إحدى أبرز تجليات هذا المشروع في ظاهرتين متكاملتين فرضتا نفسيهما بقوة على الواقع المحلي: ظاهرة تهجير القبائل الجزائرية (الأعراش)من مواطنها الأصلية، وظاهرة الاستيطان الأوروبي (المعمّرين)، من خلال توطين فئات أوروبية على حساب السكان الأصليين.

في هذا السياق، تبرز قبائل الحشم والحضنة كنموذجين مركزيين لفهم تداعيات ظاهرتين متلازمتين هما: هجرة القبائل الجزائرية والاستيطان المنظم للمعمرين الأوروبيين المدعوم بأطر قانونية وإدارية وفرّتها السلطات الاستعمارية الفرنسية لضمان نجاح مشروعها الاستيطاني في الجزائر.

طرح الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية:

تبرز لنا من خلال هذا السياق التاريخي والمعرفي لظاهرتي الاستيطان والتهجير عدة إشكاليات رئيسية وفرعية نذكر منها:

الإشكالية الرئيسية:

إلى أي حد أثرت ظاهرتي الهجرة والاستيطان على قبائل الأعراش الجزائريين بصفة عامة وعلى قبائل الحشم والحضنة على وجه الخصوص بين عامي 1830م-1914م؟، تندرج ضمن هذه الإشكالية الرئيسية عدة إشكاليات فرعية نذكر منها ما يلي:

1) هل كانت هجرة الجزائريين خلال الفترة 1830-1914 نابعة من إرادتهم الحرة أم فرضتها عليها الظروف القسرية الناتجة عن السياسات الاستعمارية؟
2) ما هي أهم الوجهات الداخلية والخارجية التي اتجهت نحوها الهجرة الجزائرية خلال الفترة المدروسة؟.
3) كيف تجسدت ظاهرة الاستيطان ووسائل تمكينها في الجزائر بصفة عامة وفي منطقة الحضنة (المسيلة) على وجه الخصوص في الفترة الممتدة بين (1830م-1914م)؟
4) كيف أثرت السياسات الاستعمارية الفرنسية التي اعتمدت على الاستيطان والهجرة على قبائل الأعراش الجزائريين خاصة قبائل الحشم والحضنة؟

وغيرها من التساؤلات التي سنجيب عنها في مضمون هذه المذكرة.

دوافع اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا على هذا الموضوع استجابةً لجملة من الدوافع العلمية والمنهجية والمتمثلة في:

-الرغبة الشخصية في دراسة تاريخ منطقة البيبان-برج بوعريريج- والحضنة.

-محاولة نفض الغبار على الظواهر الاجتماعية والاقتصادية وليدة السياسة الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

-محاولة إثراء الأبحاث والدراسات التاريخية السابقة التي تناولت هذا الجانب التاريخي والاقتصادي والاجتماعي في الجزائر.

-محاولة سد الفجوات المعرفية المتعلقة بتاريخ الاستعمار الفرنسي منطقة البيبان والحضنة.

و غيرها من الدوافع العلمية والمعرفية التي تثيرها مسألة الاستيطان والتهجير الفرنسي في الجزائر وما تبعها من هجرة جزائرية ومغاربية لعدة أقطار من داخل الوطن وخارجه.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة المتواضعة إلى:

-فهم الأطر التاريخية والاستعمارية لظاهرتي الهجرة والاستيطان في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1830 إلى 1914م ، بالتركيز على سياسات فرنسا تجاه القبائل الجزائرية.

-الإسهام في توثيق تجربة محلية مهمّشة تاريخيًا وهي تجربة قبائل الحشم والحضنة، ضمن سياق أشمل للاستيطان والهجرة في الجزائر، بما يخدم الذاكرة التاريخية الوطنية والمحلية والقطرية.

-دراسة الظروف الاجتماعية التي عاشتها قبائل الأعراش خاصة قبائل الحشم والحضنة بسبب القوانين الاستيطانية والسياسة التهجيرية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري.

-دراسة الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لظاهرة الاستيطان الفرنسي، من خلال رصد السياسات الممنهجة التي اتبعتها فرنسا لتمكين المعمرين من الأراضي الخصبة والمياه العذبة والثروات المحلية السطحية والباطنية.

-دراسة ظاهرة النزاعات العقارية والاجتماعية الناتجة عن تداخل أنظمة التملك والتصرف في الأراضي، سواء بين المعمرين والأهالي أو بين جماعات الحشم وأهالي الحضنة أنفسهم.

المنهج المتبع في الدراسة:

نظراً للطبيعة المركبة لموضوع الدراسة الذي يتناول ظاهرتي الهجرة والاستيطان معا في الجزائر(1830-1914م)، وما نتج عنهما من تحوّلات عميقة في البنية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري، كان من الضروري تبني مقاربة متعددة المناهج، بما يسمح لنا بتناول الموضوع من زواياه المختلفة وفق ما يلي:

المنهج التاريخي: يُعد هذا المنهج الإطار الأساس الذي استندت إليه الدراسة في تتبع مسار ظاهرتي الهجرة والاستيطان عبر التسلسل الزمني، وتحليل السياقات السياسية والعسكرية لظاهرتي الهجرة والاستيطان التي صاحبت الاحتلال الفرنسي منذ سنة 1830م، وصولاً إلى العقود الأولى من القرن العشرين، وذلك من خلال الاعتماد على الوثائق والمصادر التاريخية.

المنهج التحليلي: استُخدم لتحليل وتفسير المضمون الكيفي للوثائق والنصوص التاريخية، لاسيما تلك المتعلقة بالتشريعات الاستيطانية، وسجلات التوزيع العقاري، والتقارير الإدارية، وذلك لفهم الدوافع والآليات التي قامت عليها سياسة الاستيطان من جهة، وأسباب الهجرة القسرية من جهة أخرى.

المنهج المقارن: تم اعتماد هذا المنهج بهدف إجراء مقارنة منهجية بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لقبائل الحشم وقبائل الحضنة في فترتي ما قبل وبعد تعرضهما لسياسات التهجير والاستيطان القسرية. كما استخدم المنهج ذاته للمقارنة بين وضعية هذه القبائل وسكان الحضنة الأصليين من جهة، والمعمرين الفرنسيين من جهة أخرى، بغية إبراز الفروقات والتداخلات في البناء الاجتماعي والاقتصادي الناتجة عن هذه السياسات.

المنهج الإحصائي: تم توظيفه لمعالجة المعطيات الكمية المستمدة من المصادر الرسمية، كالمسوح العقارية، والتعدادات السكانية، وتوزيع الملكيات، والضرائب، وذلك لتقديم قراءة كمية دقيقة تدعم الجانب التفسيري، وتُبرز الأبعاد الواقعية للتحولات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي أحدثها الاستيطان والهجرة في المناطق المدروسة.

الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة:

استندت هذه الدراسة إلى مجموعة من الدراسات الأكاديمية المتخصصة، التي تناولت الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة الدراسة (1830م-1914م)، وساهمت في بناء إطار تحليلي شامل للموضوع والمتمثلة فيما يلي:

رسالة الماجستير للباحث كمال بيرم المعنونة بـ "بلدية المسيلة المختلطة: دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884 و1945"، التي تناول فيها التحولات البنيوية للمجتمع المحلي في ظل الإدارة الفرنسية المختلطة.

رسالة الدكتوراه لنفس الباحث الموسومة بـ "الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية خلال فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)"، حيث قام بتحليل عميق لمظاهر التغير التي عرفتها المنطقة نتيجة السياسات الاستعمارية.

دراسة صالح حيمر الموسومة بـ "السياسة العقارية في الجزائر (1830-1930)"، والتي ركّز فيها على الآليات القانونية والإدارية التي اعتمدها الاستعمار الفرنسي في السيطرة على الأراضي.

كتاب"السياسة الفرنسية في الجزائر: دراسة في أساليب السياسة الإدارية (1830-1914)"، الذي قدّم معالجة شاملة لأساليب الحكم والإدارة الفرنسية وأثرها على البنية الاجتماعية والاقتصادية.

دراسة قريشي محمد بعنوان "الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ 1930 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى"، والتي سلّط فيها الضوء على الظروف المعيشية المتدهورة التي مهدت لبروز الحركة الوطنية والثورية.

البحث المقارن لـ عماد لبيد تحت عنوان "الاستيطان والتوطين: الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين – دراسة مقارنة"، حيث قارن بين المشروعين الاستيطانيين في الجزائر وفلسطين، مبرزًا التشابه في الآليات والدوافع.

دراسة وليد صفراوي "الحركة الاستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها 1842-1919م"، والتي عالجت ميدانياً مظاهر التغلغل الاستيطاني وآثاره على البنية السكانية والاقتصادية.

وأخيرًا، دراسة مراد سعودي بعنوان "الاقتصاد الكولونيالي الفرنسي وانعكاساته على الواقع الجزائري (1830-1918)"، والتي ناقشت بشكل مفصل السياسات الاقتصادية الاستعمارية وتأثيرها على الاقتصاد المحلي والطبقات الاجتماعية.

بنية الدراسة (خطة البحث):

من أجل الإحاطة الشاملة بمختلف أبعاد الموضوع ومعالجته معالجة علمية رصينة، تم تنظيم هذه الدراسة وفق هيكل منهجي يتكوّن من مقدمة، تليها ثلاثة فصول رئيسية، ثم خاتمة تتضمن أبرز النتائج والاستنتاجات المتوصّل إليها.

جاء الفصل الأول بعنوان: "ظاهرة الهجرة الجزائرية بين عامي (1830–1914)"، وتضمّن أربعة مباحث رئيسية؛ تناول المبحث الأول الإطار المفاهيمي لظاهرة الهجرة، من خلال التمييز بين المفهومين اللغوي

والاصطلاحي للهجرة، وأنواعها المختلفة. أمّا المبحث الثاني فخصصناه لدراسة محركات الهجرة الجزائرية خلال الفترة المدروسة، مع تحليل العوامل الاقتصادية، والاجتماعية، السياسية، العسكرية، الدينية والثقافية التي دفعت السكان إلى الهجرة. بينما عالجنا في المبحث الثالث اتجاهات الهجرة الجزائرية خلال الفترة المدروسة، مركزين على المسارات الجغرافية والوجهات الرئيسية التي اتخذها المهاجرون الجزائريون داخليًا وخارجيًا. واختُتم الفصل بـ المبحث الرابع، المعنون بـ:"ظاهرة الهجرة في قبائل الحشم وسكان منطقة الحضنة نموذجًا"، باعتباره دراسة ميدانية تطبيقية تعكس الظاهرة على المستوى المحلي.

أما الفصل الثاني، المعنون بـ: "ظاهرة الاستيطان الفرنسية بين عامي (1830–1914)"، فقد خُصِّص لدراسة أبعاد الاستيطان الاستعماري الفرنسي في الجزائر، واشتمل على أربعة مباحث متكاملة؛ حيث عالجنا فيه الإطار المفاهيمي لسياسة الاستيطان وتصنيفاته، وتناولنا في المبحث الثاني مراحل الاستيطان الفرنسي بالجزائر (1830–1930)، من خلال تتبع التطورات التاريخية وتحول الاستيطان من الطابع العسكري إلى المدني. بينما ركّزنا في المبحث الثالث على القوانين العقارية المنظمة لعملية الاستيطان (1830–1914)، عبر تحليل الإطار التشريعي الذي مكّن فرنسا من مصادرة الأراضي وتمليكها للمستوطنين. وخُتم الفصل بـ المبحث الرابع الموسوم بـ: "ظاهرة الاستيطان في منطقة الحضنة – المسيلة نموذجًا"، باعتباره نموذجًا إقليميًا لتجلّيات السياسة الاستيطانية الفرنسية في مناطق الداخل الجزائري.

أما الفصل الثالث فقد خُصِّص لدراسة انعكاسات ظاهرتي الهجرة والاستيطان، وتم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الانعكاسات الاقتصادية التي نتجت عن كل من الهجرة والاستيطان، بينما خُصِّص المبحث الثاني للوقوف على الانعكاسات الاجتماعية التي مست البنية المجتمعية لقبائل المنطقة.

واختتمت الدراسة بخاتمة تضمّنت عرضًا لأهم النتائج التي توصّلت إليها الدراسة، إلى جانب بعض الملاحظات النهائية، واقتراحات بحثية مفتوحة لمزيد من التعمق في الموضوع.

عرض لأهم المصادر والمراجع المعتمدة في الدراسة (مع نقدها):

-يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، تناول الإطار الشامل لفهم سياسات الاحتلال وتأثيرها على الحركة الوطنية، يساعد على وضع دراسة الاستيطان في سياق تاريخي أوسع.

-لويس رين: تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، يعتبر من المصادر الفرنسية النادرة التي تناولت انتفاضة المقراني من زاوية تفصيلية والتي تعتبر حدث مفصلي كان له التأثير البالغ في دراستنا لسياستي التهجير والاستيطان وكونه مصدرًا استعماريًا تطلب علينا استخدامه بحذر وبمنهجية تفكيكية للكشف عن التحيزات واللغة التبريرية.

-عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر (1830–1962)، يعتبرمن أهم الدراسات العقارية المتعلقة بالاستيطان، وثّق بدقة مراحل نزع ملكية الأراضي وأدوات الاستعمار في ذلك.

-الصديق تاوتي: المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة "مأساة هوية منفية أبعاد ونتائج ثورة المقراني والحداد "،يقدم هذا العمل معالجة معمّقة ومؤثرة لأحد أفظع أوجه التهجير الاستعماري، من خلال ربط الحدث بمآسي الهوية والنفي القسري بعد قمع ثورة المقراني والحداد. اعتمد الكاتب على وثائق أرشيفية مهمة، ما يُضفي على الدراسة مصداقية تاريخية واضحة.

-عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م، مرجع شامل يقدم نظرة سياسية تحليلية لتاريخ الجزائر، ويُعدّ من الأعمال الكلاسيكية التي يعتمد عليها كثير من الباحثين. يتميز بسلاسة الأسلوب ودقة الترتيب الزمني للأحداث.

-عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دراسة متخصصة تلقي الضوء على وجه آخر للهجرة الجزائرية، خاصة نحو المشرق العربي، وهو جانب مهم ومغفَل أحيانًا في الدراسات الكلاسيكية. الكاتب يُبرز الظروف الدافعة للهجرة ومراحلها.

-مزيان وشن: سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، حوليات التاريخ والجغرافيا يتميز بالتركيز على البنية الاستعمارية لسياسة التهجير. يبرز الترابط بين أدوات الاستعمار والهندسة الديمغرافية التي هدفت لتغيير معالم المجتمع الجزائري.

-نعيمة قنزار: التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة-جريمة ضد الإنسانية-، طرح جريء في توصيف التهجير كجريمة ضد الإنسانية، يُضيف بعدًا قانونيًا وأخلاقيًا للتحليل التاريخي، مما يفتح المجال للمقارنة مع المواثيق الدولية.

-حياة قنون : الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائر خلال القرن التاسع عشر، مرجع أساسي في موضوع الاستيطان، يوضح بجلاء العلاقة بين مصادرة الأرض وتكريس البنية الاستيطانية الفرنسية في الجزائر. يتميز بتوثيق قوي وتحليل سوسيواقتصادي ملموس.

يتبيّن من خلال الاطلاع على هذه المصادر والمراجع أنها قد تناولت موضوع دراستنا من زوايا متعددة ومقاربات متنوعة، غير أنها لم تُعالجه في الإطار التحليلي الذي اعتمدناه، لا سيما من حيث التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية في منطقتي الحَشَم والحَضْنَة كنموذج تطبيقي خاص.

الصعوبات التي واجهت الطالب أثناء انجاز الدراسة:

لم تكن عملية البحث في موضوع دراستنا بالأمر السهل بحيث واجهتنا جملة من الصعوبات المنهجية والمعرفية، كان أبرزها تشعّب موضوعها الذي يتناول في آنٍ واحد ظاهرتي الهجرة والاستيطان، وهما من الظواهر التاريخية المعقدة ذات الأبعاد المتداخلة، إذ لا يمكن مقاربة كلٍّ من الظاهرتين بمعزل عن الأخرى، نظرًا للترابط الوثيق بينهما في السياق الاستعماري، من حيث الأسباب والنتائج والآثار المترتبة عنهما، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي أو الديموغرافي.

هذا التشعب تطلّب منا معالجة متوازنة ودقيقة لتفاعلات الظاهرتين داخل مجالين جغرافيين محدّدين (مجانة والحضنة)، مع محاولة الإحاطة بالتطورات الزمنية والسياسات الاستعمارية المرتبطة بهما، وهو ما فرض توسيع نطاق البحث ليشمل مصادر مختلفة ومتعددة التخصصات، كما زاد من تعقيد المعالجة قلة الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع من زاوية مزدوجة، حيث إن أغلب الكتابات ركّزت إمّا على الهجرة أو على الاستيطان بشكل منفصل، دون ربط جدلي بين الظاهرتين كما سعينا نحن إلى تناوله في هذه الدراسة.

الفصل الأول:

دراسة لظاهرة الهجرة الجزائرية (1830م-1914م)

المبحث01: الإطار المفاهيمي وتصنيفات للهجرة.

1) **مفهوم الهجرة.**
2) **أنواع الهجرة.**

المبحث 02 :محركات الهجرة الجزائرية بين عامي (1830م-1914م).

1) **دوافع سياسية وعسكرية.**
2) **دوافع اقتصادية واجتماعية.**
3) **دوافع دينية وثقافية.**

المبحث 03: اتجاهات الهجرة الجزائرية بين عامي (1830-1914).

1) **الهجرة الخارجية.**
2) **الهجرة الداخلية.**

المبحث 04: ظاهرة الهجرة على ضوء قبائل الحشم وسكان منطقة الحضنة –نموذجا-.

1) **أصل سكان وتسمية قبائل الحشم والحضنة.**
2) **دوافع هجرة وتهجير قبائل الحشم والحضنة.**
3) **حيثيات ظاهرة هجرة قبائل الحشم والحضنة.**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وتصنيفات الهجرة:

1-الإطار المفاهيمي للهجرة:

أ-لغة:

هجر ضد الوصل ، هجرةُ يَهجُرُهُ هجرا وهجرانا : صومه ، وهما يتهاجران ويهتجران والاسم الهجرةوفي الحديث لا هجرة بعد ثلاث ، يريد به الهجر منه الوصل يعني فيما يكون بين المسلمين من كتب وموجدة أو تقصير يقع في حقوق العشرة والصحبة دون ما كان من ذلك في جانب الدين ، والهِجْرَةُ والْهُجْرَةُ : الخروج من أرض إلى أرض والمهاجرون الذين ذهبوا مع النبي صلى الله عليه وسلم مشتق منه ، وتهجر فلان أي تشبه بالمهاجرين وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه : هاجروا ولا تهجروا، قال أبو عبيد : يقول أخلصوا الهجرة لله ولا تشبهوا بالمهاجرين على غير صحة منهم وهذا هو التهجر، ويقال : هاجر الرجل إذا فعل ذلك وكذلك كل مخل بمسكنه منتقل إلى قوم آخرونبسكناه فقدها رقومه وسمي المهاجرين مهاجرين لانهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها ولحقوا بدار ليس لهم بها أهل ولا مال حيث هاجروا إلى الدنيا فكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلدا آخرا وهو مهاجر، قال ابن الأثير الهجرة هجرتان إحداهما التي وعد الله عليها الجنة[1] في قوله تعالى " إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة".[2]

وهاجر من بلده أي خرج منها إلى بلدة أخرى، وأهجره تركه، أي الخروج من أرضه إلى أرضه. فكلمة هجرة، مأخوذة من الفعل الرباعي " هاجر" والاسم "هجرة" والفعل "هاجر «،وهجر غير هاجر، فقد يترك الإنسان مكانا يقيم فيه فيكون هذا معناه "هجر" أي يترك وهوعن قلة وضيق تدفع إلى الهرب، إنما هاجر لا بد أن يكون هناك تفاعل بين اثنين إلى أن يهاجر.[3]

ب-اصطلاحا:

هي مغادرة البلد أو استقرار خارجه بصفة مستقرة إن لم تكن نهائية وتطلق دولة أستراليا كلمة مهاجر على كل من تغرب بصفة نهائية وتعتبر النمسا مها جدا كل من ترك البلد واتخذ مسكنا دائما بالخارج، أو من سافر إلى الخارج بحثا عن عمل وتتفق كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا على أن المهاجر كل شخص يترك بلده بنية الإقامة الدائمة في الخارج وتعرف كل من فنلندا والصين وبولونيا وإيطاليا واليابان المهاجر بأنه ذلك الذي

[1]ابن المنظور: لسان العرب، ط 3، دار المعارف، القاهرة، مصر، 2003، ص638.

[2]القرآن الكريم: سورة التوبة، الآية 111.

[3]الفيروز أبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب: قاموس المحيط، دار التراث العربي، بيروت،ط2، 2003، ص336.

يبحث عن العمل في الخارج، أما المهاجر في نظر اسبانيا وبلجيكا واليونان فهو الذي يركب الدرجة الثالثة عند سفره من بلده وهناك دول كثيرة مثل سويسراj رى أن الانتقال في مجال الدول الاوروبية ليس هجرة، إلا إذا كان خارجها ويبدو من التحقيق أيضا أن أغلبية الدول تتفق على ضرورة توفر أحد العاملين في المهاجر أن يهاجر الإنسان بلاده نهائيا وأن يقيم في البلد المهاجر إليه ليعيش ويعمل [1]

وتدل أيضا على أنها عبارة عن انتقال البشر من مكان لآخر سواء كان في شكل فردي أو جماعي لأسباب سياسية أو اقتصادية، أو اجتماعية أو أمنية [2].

كما عرفها جونار(Gonnard) بأنها ترك بلد والالتحاق بغيره سواء من الميلاد أو منذ مدة طويلة، بقصد الإقامة الدائمة وغالبا ، قصد تحسين الوضعية بالعمل.[3]

تعرف الهجرة في علم السكان "الديموغرافيا " بأنها الانتقال فرديا كان أو جماعيا من موقع لآخر بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا أو اقتصاديا أو دينيا أو سياسيا ، أما في علماء الاجتماع فتدل على تبدل الحالة الاجتماعية كتغيير الحرفة أو الطبقة الاجتماعية وغيرها ، أما التعريف الاحصائي للهجرة فيعتبر أن كل حركة من خلال الحدود الدولية ، ما عدا الحركات السياحية تدخل ضمن إحصائيات الهجرة ، فإذا كانت هذه الحركة لمدة سنة فأكثر تحسب هجرة دائمة وإن كانت أقل من سنة تعتبر هجرة مؤقتة.[4]

2–أنواع الهجرة:

أ–أنواع الهجرة طبقا لمدة الإقامة:

- **الهجرة الدائمة أو شبه الدائمة (الهجرة الاستيطانية):**

يقصد بالهجرة الدائمة أو الهجرة شبه الدائمة الهجرة بغرض الإقامة بشكل دائم في بلد المقصد أو الإقامة لفترة طويلة يسمى هذا النوع بالهجرة الاستيطانية، بمعنى أن المهاجر يكون عادة راغبا في الاستيطان في بلد المقصد والحصول على جنسية.[5]

---

[1] عبد الحميد زوزو: الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919_1939م، المؤسسة الوطنية للكتاب ،الجزائر، ط2، 1985، ص 11.

[2] ساعد رشيد: واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012، ص09 .

[3] عبد الحميد زوزو: المرجع السابق، ص12.

[4] ساعد رشيد: المرجع السابق، ص 18.

[5] أيمن زهري: الهجرة الدولية الحالة المصرية، المجلس القومي للسكان، مصر، 2020، ص7.

- **الهجرة المؤقتة:**

تلك الهجرة إلى ينوي القائمين بها العودة مرة أخرى إلى بلد المنشأ والهجرة إلى بلد آخر أو تلك الاقامة في بلد آخر التي لا يمكن أن تطول مدة الاستيطان في ذلك البلد لعل من أهم الأمثلة على هذا النوع من الهجرة " الهجرة العمالية البلدان الخليج العربي" حيث لا يترتب على طول الإقامة أي مزايا تعود للحصول على جنسية بلد المقصد يطلق على هذا النوع من الهجرة في بلدان المقصد مصطلح العمالة الوافدة.

- **الهجرة الدائرية:**

هي حركة مؤقتة ذات طابع متكرر عبر الحدود الوطنية حيث يهاجر الأشخاص بشكل دائري بين البلد المنشأ وبلد المقصد لفترات قد تطول وقد تقصر وقد ظهرت برامج الهجرة الدائرية المنظمة كأداة تستخدم في التأثير على سياسات الهجرة للتخفيف من آثار هجرة الأدمغة وتعزيز التنمية في دول المنشأ من خلال التدفق المستمر للتحويلات المالية وعودة العمال ذوي المهارات العالية مرة أخرى لبلدان المنشأ.[1]

- **الهجرة الموسمية:**

ترتبط الهجرة الرسمية كما تبين من اسمها بمواسم معينة مثل هجرة الأيدي العاملة إلى بلدان مجاورة في موسم حصاد المحاصيل الزراعية لجني المحصول ثم العودة مرة أخرى إلى بلد المنشأ بعد انتهاء موسم جني المحاصيل، تحدث الهجرة الموسمية أيضا داخل البلد الواحد لنفس الغرض وأحيانا للاصطياف أو العمل في المصايف أو في المدن المصيفية في أوقات محددة خلال العام [2].

ب–أنواع الهجرة من حيث عبور الحدود الدولية:

يمكننا التفرقة بين نوعين من أنواع الهجرة من حيث عبور الحدود الدولية أو عدم عبورها كما يلي :

- الهجرة الداخلية:

ممكن تعريف الهجرة الداخلية على أنها انتقال الأفراد من مكان لآخر (من محافظة أو ولاية لأخرى داخل حدود الدولة الواحدة بغرض الإقامة الدائمة أو شبه الدائمة يندرج تحت هذا النوع من الهجرات الهجرة الريفية الحضرية أو انتقال أبناء الريف للانتقال في المدن[3] .

[1] أيمن زهري: المرجع السابق، ص7.

[2] المرجع نفسه ،ص7.

[3] نفسه ،ص7.

- **الهجرة الدولية / الخارجية:**

تعرف بأنها انتقال الأفراد من دولة إلى دولة أخرى بغرض الإقامة الدائمة ، أو شبه الدائمة ينطوي تعريف الهجرة الدولية على فرق جوهري بينه وبين الهجرة الداخلية وهو عبور الحدود الدولية إلى دولة أخرى غير دولة الإقامة المعتادة للمهاجر.

ج–أنواع الهجرة طبقا للدافع الرئيسي للهجرة:

يمكننا التفريق بين نوعين من أنواع الهجرة من حيث الدافع الرئيسي للهجرة كما يلي:

- **الهجرة الطوعية / الاقتصادية :**

مصطلح يعبر عن الهجرة من منطقة لأخرى أي من دولة لأخرى بكامل الإرادة وبشكل حر بناءا على قرارات الفرد بنفسه وبالتالي هي هجرة اختيارية مبنية على بعض الأسباب التي يقررها الشخص المهاجر والتي في غالب الأحيان تكون أسباب اقتصادية [1]

- **الهجرة القسرية:**

هي هجرة إجبارية بطبعها تنتج عادة جراء الحروب والصراعات السياسية أو بسبب عوامل طبيعية مثل الزلازل والبراكين وأحيانا بسبب المشروعات التنموية الكبرى ، الهجرة القسرية إذا حدثت داخل نطاق الدولة الواحدة تسمى "نزوح" ويطلق على الشخص القائم بفعل الهجرة "نازح" في محل إقامته الجديد داخل نفس الدولة وإذا حدثت دوليا تسمى "لجوء" ويطلق على الشخص القائم بفعل الهجرة "لاجئ" أو طالب لجوء في دولة المقصد[2].

د–انواع الهجرة طبقا لقانونية الهجرة:

- **الهجرة النظامية:**

وتسمى أحيانا قانونية أو موثقة وهي التي تتم من خلال اتباع تعليمات الدخول أو الإقامة مثل الحصول على تأشيرة دخول إذا كانت دولة المقصد تطلب ذلك أو الحصول على عقد عمل من طرف هذه الدولة والدخول من خلال المنافذ الرسمية التي تحددها.[3]

[1] أيمن زهري، المرجع السابق،ص7.

[2] المرجع نفسه، ص6.

[3] أيمن زهري، المرجع السابق، ص7.

- **الهجرة غير النظامية:**

تسمى أيضا غير قانونية وغير نظامية وغير شرعية وهي تعني دخول دولة ما بدون اتباع الاجراءات القانونية اللازمة مثل التسلل عبر الحدود والدخول لدولة ما بشكل قانوني ثم البقاء في دولة المقصد بعد انتهاء مدة التأشيرة المسموح بها [1].

المبحث الثاني: محركات الهجرة الجزائرية بين عامي (1830-1914):

1-دوافع سياسية وعسكرية:

إن انتقال الجزائريين من أراضيهم إلى الأراضي الأخرى داخل وخارج الجزائر لا نستطيع أن نطلق عليها مصطلح هجرة لأنها ظاهرة طوعية بطبيعتها إلا أن انتقال الجزائريين ومغادرتهم لأراضيهم كان قصريا خارجا عن إرادتهم وخاصة على طول 1200 كلم الساحلية المقابلة لفرنسا وعلى عمق 150 كلم من الداخل حتى توطن بني عمومتها من الأوروبيين لقد قررت أن تحول الجزائر إلى مستعمرة استيطانية فلم تترك للجزائريين إلا الصعود إلى الجبال أو الرحيل للهضاب العليا [2] حيث يرى الدكتور بورديي (BORDIER)أن أسلوب التهجير هو السائد ضمن توصية الحكومة التي مسكت الجزائر، فطريقة التهجير والتفريق للأهالي من خلال مصادرة الملكية تسمح ببناء قرى يسكنها المعمرون فقط[3]فالجزائر قد عرفت احتلالا فريدا من نوعه هو الاستيطان ولتكريسه شرعت السلطة الفرنسية مختلف التشريعات والقوانين العقارية وانتهجت مختلف الوسائل والطرق التي من بينها التهجير حيث شهدت في الوقت نفسه توافد العديد من الأجناس الأوروبية جعلت هذه الأرض غير قادرة على تحمل هذا المد الأوروبي فبدأت عملية استبدال الجزائريين بالمستوطنين بمنطق "الاستبدال الشعبي القصري" سواء داخليا أو خارجيا[4] وما تبعها من سياسات الحشر والتجميع بفرض الملكية الفردية، إنشاء الدوار وتوسيع المنطقة المدنية لإعادة انتشار جديدة للسكان خلال القرن19م ما يمكن اعتباره تشريد للمجتمع الجزائري المسلم الذي يدخل في

[1] أيمن زهري، المرجع السابق، ص7.

[2] الصديق تاوتي: المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة "مأساة هوية منفية أبعاد ونتائج ثورة المقراني والحداد "، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007، ص49.

[3] BORDIER .A , la colonistion scientifique et les colonies françaises, typographypaulschumdit ,Paris ,1884, p.188.

[4]قريشي محمد: الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ 1930 إلى غاية اندلا ع الثورة التحريرية الكبرى ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الجزائر 02، الجزائر، 2020، ص393.

الواقع ضمن سياسة تعمل على اندثار العنصر الأصلي المسلم أو على الأقل التقليل من أعداده وحصره في مناطق لا تسمح له بالحصول على وسائل عيشه.[1]

كما هاجر آخرون بعد فشل المقاومات والانتفاضات الشعبية وتعرضهم للعقوبات الصارمة ووضعهم تحت عقوبات زجرية مثل "قانون الاهالي"*وغيرها من القوانين التعسفية الأخرى، ففي 3فيفري1912 أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم الخدمة العسكرية الإجباري على الأهالي من الشباب للالتحاق بالجيش الفرنسي، وقد عارض الشعب الجزائري قرار التجنيد معارضة شديدة، لأنهم كانوا يرون فيه مساسا بشخصياتهم الإسلامية واكتست هذه المقاومة أشكالا مختلفة كالهجرة إلى بعض البلاد الإسلامية، كالحجاز، سوريا، تركيا...[2]

كان من بين العوامل المؤثرة في هذه الهجرات، إصدار السلطات الاستعمارية الفرنسية في سنة 1904لقانون يفصل بين الدين والدولة، مما أثار تخوف السكان من تداعيات تطبيق هذا القانون في وطنهم. وقد أدى ذلك إلى تقديم العديد من السكان، وخاصة من مدينة تلمسان، طلبات جماعية لمغادرة البلاد، حيث سجلت هذه الظاهرة بشكل بارز في سنة 1911.[3]

وهناك بعض أعيان الجزائر أجبرتهم السلطة الفرنسية نفسها على الهجرة منهم رجل الإفتاء "ابن العنابي" و"ابن الكبابطي" و"قدور بن رويلة" وكان بعضهم قد تعرضوا للنفي فتحولوا إلى المشرق مثل "عبد العزيز الحداد" ومحمد وعلي سحنوني"[4].

2–دوافع اقتصادية واجتماعية:

إن سياسة القهر الاستعماري التي انتهجتها الإدارة الفرنسية خاصة في عهد الجنرال بيجو*أبرزها سياسة الأرض المحروقة * التي عجلت بفرار جماعي للجماهير الجزائرية من أراضيها والبحث عن مناطق أخرى أكثر أمانا

[1] عثمان زقب: السياسة الفرنسية في الجزائر 1830-1914م – دراسة في أساليب السياسية الإدارية– ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015، ص96.

* قانون الأهالي: مجموعة من الإجراءات الاستثنائية التي فرضتها فرنسا على الجزائريين. انظر: أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1998، ص 475.

[2]المرجع نفسه، ص476.

[3] عمار هلال: الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847-1918)، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص 15.

[4] أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي(1830-1954)، ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1998م، ص473.

*الجنرال بيجو: ولد في 15 أكتوبر 1784م، لقب بدوق إسلي ينتمي لعائلة ميسورة الحال تمتهن حرفة الحدادة ، جند في الجيش في جوان 1804م ثم ارتقى إلى رتبة ملازم أول في خط المشاة في 30 جوان 1808م، عين ملازما عاما في 2 أوت 1836م وحاكما لمقاطعة وهران، هذا الأخير الذي أرغم أن يعقد معاهدة التافنة مع المير عبد القادر سنة 1837م، تم استدعاؤه لمنحه رتبة ماريشال سنة 1840م وتعيينه حاكما عاما على الجزائر

سواء داخل الجزائر أو خارجها ، وأمام هذه الوضعية التي لم يألفها الشعب الجزائري، شرعت بعض العائلات في التفكير في تغيير مناطق تجمعاتها خاصة تلك المناوئة لسياسة فرنسا[1] حيث أصبحت العائلات الجزائرية تبحث عن ملاذ آمن للهروب من القهر الاستعماري فانطلقت نحو المناطق الأقل استقطابا وهي المناطق الجبلية القاسية أو المناطق القاحلة التي لم يكن من السهل استغلالها أو نحو الخارج باتجاه البلدان المجاورة مثل تونس، المغرب الأقصى زيادة على الرحيل نحو المشرق العربي وبالضبط نحو بلاد الشام خاصة بعد فشل مقاومة الأمير عبد القادر.[2] حيث يذكر حمدان خوجة* بشأن تأثير سياسة القمع والتخريب والنهب التي تبناها الجيش الفرنسي بقوله" كانت هذه إحدى الأسباب الرئيسية التي دفعت الملاك إلى التنازل عن ممتلكاتهم بالشروط التي تقدم لهم وبأسعار بخسة وهكذا لم يعد في استطاعة أي واحد أن يفخر بكونه يمتلك عقارات في الجزائر".[3]

في سنة 1845، أصدرت الإدارة الاستعمارية الفرنسية قرارًا يقضي بالاستيلاء على أراضي القبائل الجزائرية، وقد نتج عن ذلك الاستيلاء الفعلي على ما يقارب نصف مليون هكتار من الأراضي وفي السنة الموالية، تم إصدار مرسوم جديد يقضي بمصادرة الأراضي المشاعة التي كانت في حوزة القبائل، ما مثّل خطوة إضافية نحو تفكيك البنية الاجتماعية والاقتصادية التقليدية للمجتمع الجزائري الريفي تحت الهيمنة الاستعمارية[4]، وهكذا شرد المستعمر الجزائريون من الأرض واستأثروا بها، ووزعوها فيما بينهم توزيعا غير عادل.

تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة سنة 1954 إلى المفارقة الصارخة في توزيع الأراضي الزراعية بين المعمّرين الأوروبيين والسكان الجزائريين المسلمين.، فقد قامت الإدارة الاستعمارية الفرنسية بدعم حوالي 24900مستوطن أوروبي لامتلاك ما يقارب 2720000هكتار من أخصب الأراضي الزراعية، أي بمعدل 109هكتارات للفرد الواحد .في المقابل، كان 532000مسلم جزائري يملكون مجتمعين حوالي

وقائد أعلى لجيش أفريقيا، توفي في 10 جوان 1849م. للمزيد (انظر: بسام العسلي: المارشال بيجو 1784-1849م، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1982م، ص69.)

* قام الجنرال بيجو بحرق القرى والمساكن ونهب المحاصيل والممتلكات وذلك لإخضاع الشعب الجزائري والقضاء على المقاومة الجزائرية ، التي تسمى بسياسة الأرض المحروقة حسب الجنرال بيجو.

[1] قريشي محمد: المرجع السابق، ص394.

[2] المرجع نفسه، ص 394.

*حمدان خوجة ولد سنه 1773م من الشخصيات البارزة كان مدرس وتاجر تعلم اللغات وهو صاحب أول تجربه لمقاومه الفكرية وهذا في إطار لجنة المغاربة مع المثقفين أخرين له كتاب المرأة، للمزيد انظر: حميده عميراوي، الدور حمدان خوجه في تطور القضية الجزائرية، 1827-1840، دار البحث، قسنطينه، الجزائر، ط1، 1989م ، ص 59

[3] حمدان خوجة: المرآة، تح وتع محمد العربي الزبيري، منشورات anep، ط2، 2007، ص 213.

[4] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830- 1954م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985م، ص57.

7612100هكتار، بمعدل لا يتجاوز 14هكتارًا للفرد الواحد، وتعكس هذه الأرقام بوضوح حجم التفاوت والتهميش الذي مارسته السلطات الاستعمارية في إطار سياسة الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي، والتي هدفت إلى ترسيخ الهيمنة الأوروبية على الموارد الزراعية في الجزائر.[1]

إلى جانب القوانين الرسمية وعمليات المصادرة المباشرة، لجأت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى وسائل أخرى لانتزاع المزيد من الأراضي من الجزائريين، تمثلت في الإيجار القسري والبيع الصوري الشكلي، حيث كانت تتم عمليات نقل الملكية في ظروف تنعدم فيها الإرادة الحرة للمالك الأصلي وقد عبّر أحد المسؤولين الفرنسيين عن هذه الممارسات بوضوح، حين قال: "عندما كان الأهالي يرفضون بيع أراضيهم كنا نطاردهم، فإذا قاومونا بالسلاح، فإن ذخيرة الجنود كانت أقوى من الأوراق القانونية.. وهذا حق الغزو"[2].

يجسد هذا التصريح الطبيعة القمعية والعدوانية التي اتبعتها الإدارة الاستعمارية في فرض هيمنتها على الأرض، حيث تم تحويل أدوات العنف العسكري إلى وسيلة "شرعية" لفرض سياسة الاستيطان، بعيدًا عن أي شكل من أشكال العدالة القانونية أو الأخلاقية"

كما ورد في تقرير رفعته اللجنة الإفريقية سنة 1833، تم توثيق جانب من الممارسات القمعية التي رافقت التوغل العسكري الفرنسي في الجزائر، وقد كشف التقرير عن حجم الانتهاكات المرتكبة في حق المدنيين الجزائريين، حيث ورد فيه: "لقد قتلنا أناسًا كانوا يحملون رخص التجول، وذبحنا سكان المدن والقرى المشكوك فيهم، وتبيّن فيما بعد أنهم كانوا أبرياء." ويُبرز هذا التصريح الطبيعة العشوائية والوحشية التي اتسمت بها عمليات القمع الفرنسية، في تجاهلٍ تام لأبسط قواعد الحرب والعدالة ولم تكن مجرد تجاوزات فردية بل جزءًا من نهج منظم للسيطرة والعقاب الجماعي"[3].

ناهيك عن ما عاناه الجزائريون خلال الحقبة الاستعمارية من تمييز عنصري صارخ ومعاملة قاسية وغير إنسانية، تمثلت في إقصائهم من الحقوق الأساسية التي كان يتمتع بها المستوطنون الأوروبيون، خاصة في ميدان العمل، فقد فُرض على العامل الجزائري العمل ما بين 12 إلى 14 ساعة يوميًا، مقابل أجر شهري زهيد يتراوح بين 14ألفًا و20 ألف فرنك، دون أدنى ضمان للاستمرارية في الشغل أو الحماية الاجتماعية. في المقابل، كان

[1] عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر منا لبداية ولغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1،1997م، ص 198.

[2] ابراهيم مياسي: مقاربات في تاريخ الجزائر (1830-1962م)، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 124.

[3] بوعزة بوضرساية: سياسة فرنسا البربرية في الجزائر(1870-1930) وانعكاساتها على المغرب العربي، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009 ص91.

العامل الفرنسي يعمل فقط ثماني ساعات يوميًا، ويتمتع بكامل الامتيازات التي حرمت منها اليد العاملة الجزائرية، ولم يكن يُسمح للجزائريين بولوج الميادين الصناعية أو الحرفية ذات الطابع الفني أو التقني، في محاولة مقصودة لمنعهم من اكتساب المهارات والمهن التي قد تمكنهم من تحقيق الاستقلال الاقتصادي، فكانوا يُدفعون إلى القيام بالأعمال الشاقة واليدوية، مثل الحفر، الشحن، وجر العربات في المناجم وورش البناء والطرقات وغيرها[1].

لقد عكست زيارة السياسي الفرنسي جول فيري إلى الجزائر سنة 1892 حجم البؤس الاجتماعي والمعاناة التي كان يعيشها الشعب الجزائري تحت سلطة الاستعمار، حيث صرّح بعد تحقيق ميداني قائلا" رأيناها تلك القبائل البئيسة التي تسلط عليها الاستعمار فأجلاها، والحجز فأرهقها، ونظام الغابات فطاردها، وقوانينه فأفقرها. سمعنا شكواهم ورأينا رأي العين بؤسهم ولامسناه لمسا. رأينا وسط الغابات بقعًا محروثة وحقولًا مزروعة شعيرًا وقمحًا قرب سهول حرثها طيلة قرون المحراث العربي العتيق، سُلبت من يد الجزائري سلبًا وضُمت إلى أملاك الغابات. فأدركنا بأن في الجزائر تجري أمور ليست أهلًا بفرنسا، وتتنافى مع العدل ومع سياسة متبصرة".[2]

دفعت الظروف القاسية التي عاشها السكان الجزائريون، لا سيما الكادحين منهم، إلى موجات هجرة متعددة الأشكال والاتجاهات. فقد شهدت البلاد هجرات داخلية شبه جماعية إلى المدن، حيث استقر العديد على أطرافها بحثًا عن ظروف معيشية أفضل، كما شهدت الجزائر هجرات جماعية هامة، أبرزها هجرة عام 1888.[3]

3–دوافع دينية وثقافية:

لم تقتصر السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر على إخضاع البلاد سياسيًا وعسكريًا، أو على استنزاف ثرواتها الاقتصادية، بل امتدت لتشمل محاربة مقومات الهوية الثقافية والدينية للشعب الجزائري، في محاولة لاقتلاع جذوره الحضارية، وقد سعت فرنسا منذ السنوات الأولى للاحتلال إلى نشر الجهل والتجهيل ، إدراكًا منها بأن الدين الإسلامي واللغة العربية يشكلان العمود الفقري لوحدة المجتمع ومصدر قوته في مواجهة المشروع الاستعماري[4]

[1] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 58.
[2] المرجع نفسه، ص58.
[3] عمار هلال: المرجع السابق، ص15.
[4] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص 73.

من أجل تنفيذ هذه الأهداف، شرعت السلطات الاستعمارية في إصدار سلسلة من القراراتوالمراسيم التي استهدفت مؤسسات الأوقاف الإسلامية، حيث صودرت المساجد والزوايا والمدارس القرآنية، وتم ضم ممتلكاتها إلى أملاك الدولة.وقد عبّر تقرير اللجنة الإفريقية التي أوفدها الملك الفرنسي إلى الجزائر سنة 1833عن هذه السياسة بوضوح، حين أقر قائلاً:"ضممنا إلى أملاك الدولة سائر العقارات التي كانت من أملاك الأوقاف، واستولينا على أملاك طبقة من السكان كنا تعهدنا برعايتها وحمايتها..." ويكشف هذا التصريح بجلاء الطابع العدائي للاستعمار تجاه البنية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري، كما يعكس خرقًا واضحًا للالتزامات التي ادعت فرنسا احترامها تجاه السكان الأصليين".[1]

بموازاة مع السياسة الاستعمارية التي استهدفت إضعاف الدين الإسلامي وتحطيم مؤسساته، سعت السلطات الفرنسية إلى دعم الديانة المسيحية وتعزيز الحركات التبشيرية في الجزائر، في محاولة لإحداث قطيعة روحية وثقافية بين الجزائريين ودينهم، وقد تجلت هذه السياسة المزدوجة بوضوح في التمييز الديني ، حيث تم التضييق على التعليم القرآني والزوايا، مقابل توفير التسهيلات للمبشرين والمؤسسات الكنسية واستغلت الإدارة الاستعمارية صدور قانون 27 ديسمبر 1907، الذي ينص على فصل الدين عن الدولة في الجزائر، لتبرير تدخلها في الشؤون الدينية الإسلامية، وتفكيك الروابط التي كانت تجمع بين الدين والمجتمع ومع أن هذا القانون أُعلن تحت غطاء "الحياد الديني"، إلا أنه استُخدم في الواقع كأداة لتعزيز الهيمنة الثقافية والدينية الفرنسية، وإضعاف المقاومة الروحية التي شكّلها الإسلام في وجه المشروع الاستعماري[2].

كما يتجلى لنا تأثير العامل الديني بوضوح في سنة 1847م حين ذهب سكان وادي سيباو إلى الشيخ المهدي مقدم الطريقة الرحمانية طالبين منه النصح للتخلص من مصيبة الاستعمار الفرنسي فما كان منه إلا أن أرشدهم إلى الهجرة إلى بلاد لا يحكمها كفار فغادر الشيخ المهدي الجزائر أواخر 1847م واستقر بسوريا متبوعا بعشرات العائلات الجزائرية.[3]

[1] يحي بوعزيز، المرجع السابق، ص73.

[2] المرجع نفسه، ص73.

[3] عمار هلال: المرجع السابق، ص17.

المبحث الثالث: اتجاهات الهجرة الجزائرية بين عامي (1830–1914):

لقد وجد الإنسان الجزائري نفسه أمام خيارين هما: العيش في بؤس مدقع تحت ضغط الاحتلال والاستغلال، أو الهجرة للبحث عن مكان آخر آمن ولقمة عيش متوفرة.

وبالرغم من أنه ليس هناك تاريخ محدد لبداية هجرة الجزائريين بشكل ملحوظ سواء كان من الجزائر إلى البلدان العربية أو إلى بلدان أوروبا، إلا أنه نستطيع بما لدينا من نصوص في متناولنا الآن أن نقول أن سنة 1871م تعتبر سنة حاسمة بالنسبة لتغيير الخريطة الاجتماعية في الجزائر.[1]

1–الهجرة الخارجية:

أ–الهجرة إلى تونس والمغرب:

كما كانت تونس محطة العبور المفضلة للجزائريين في طريقهم نحو المشرق وسوريا بالخصوص مثلما كانت هي أيضا ملجأ مؤقتا لهم في أوقات الشدة عندما تشتد عليهم الرقابة الفرنسية ليواصلوا مسيرتهم إلى سوريا وهذا ما تبرزه التقارير الفرنسية بين سنتي 1800–1860م والتي تشير إلى هجرة القبائل الجزائرية إلى تونس[2]، فقد شهدت تونس مرور 5330 مهاجر عبرها منها من استقر فيها ومنهم من واصل هجرته إلى الشرق الأوسط وذلك ما بين سنة 1898–1912م [3] حيث عرفت الجزائر موجة هجرة قوية عقب استسلام الأمير عبد القادر سنة 1847م، نتيجة لفشل المقاومة المسلحة التي قادها طيلة خمسة عشر عامًا فمنذ سنة 1851م وإلى غاية عام 1870م، بدأت قبائل بأكملها بالنزوح نحو الأراضي التونسية، سواء بقصد الاستقرار النهائي أو الترحال المؤقت، فرارًا من التضييق الاستعماري وتدهور الأوضاع المعيشية، وتشير الإحصائيات إلى أن مدينة الجزائر وحدها سجلت خلال هذه الفترة مغادرة أكثر من عشرة آلاف نسمة، وهو رقم يعبّر عن عمق الأزمة والاضطهاد الذي تعرض له السكان المحليون[4].

أما في منطقة القبائل، فقد ازدادت موجات الهجرة خصوصًا في أوساط العائلات الكبرى التي لعبت دورًا محوريًا في قيادة المقاومة المسلحة، حيث دفعتها ظروفها المادية المتدهورة إلى مغادرة البلاد، ويورد الباحث الفرنسي أجيرون في هذا السياق: "لم يمنع ذلك من أن أحفاد الشيخ الحداد يعيشون في فقر مدقع، كما أن أبناء المقراني

[1] مزيان وشن: سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر، حوليات التاريخ والجغرافيا، ع6، 2012، الجزائر، ص 145.

[2] عمار هلال: المرجع نفسه، ص 17.

[3] خياطي مصطفى: المرجع السابق، ص278.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السايق، ص 474.

أصبحوا تجارًا صغارًا"، وهو ما يعكس حجم الإقصاء الاقتصادي والاجتماعي الذي طاول رموز المقاومة وعائلاتهم في ظل النظام الاستعماري الفرنسي.[1]

كما شهد الجنوب الجزائري بدوره موجات متتالية من الهجرة، حيث غادر ما يقارب 300 فرد نحو منطقة الجريد التونسي، قاطعين الصحراء دون الحصول على تراخيص سفر رسمية. وتوالت بعدهم مجموعات أخرى، من أبرزها قوافل المهاجرين القادمين من وادي سوف، والتي بلغ عدد أفرادها حوالي 2000 شخص، إضافة إلى 1200 مهاجر آخرين من وادي ميزاب. وقد شكّل المهاجرون من وادي سوف ثلث سكان مدينة توزر، بعدد تجاوز 250 فردًا، ما جعلهم يُكوّنون أكبر جالية مقارنة بباقي الجاليات الأجنبية في المدينة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن هذه الهجرات لم تكن اعتباطية، بل سهّلتها المعرفة العريقة التي كان يتمتع بها سكان الجنوب الجزائري والتونسي بمسالك الصحراء ومسارات القوافل التجارية. فقد ارتبطت المنطقتان بعلاقات تجارية قديمة عبر الصحراء، ما أسهم في تسهيل تنقل الأفراد والبضائع، ومهّد الطريق لهجرات منظمة، ولو بشكل غير رسمي، في ظل غياب أو منع التراخيص الرسمية من السلطات الاستعمارية الفرنسية، كما شهد الشرق الجزائري تباينًا في وتيرة وحجم حركة الهجرة خلال القرن التاسع عشر، حيث برزت في طليعتها هجرة أعيان مدينة عنابة الذين اختاروا الاستقرار بمدينة بنزرت الساحلية في تونس. كما عرفت مدينة قسنطينة هي الأخرى موجة هجرة ملحوظة، خاصة بعد سقوطها في يد القوات الفرنسية سنة 1837م، وفشل المقاومة المسلحة فيها، وهو ما تزامن مع تشديد فرنسا لسياستها الاستعمارية القائمة على الاضطهاد والتضييق على السكان المحليين.[3]

ويصف المفكر مالك بن نبي هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ المدينة قائلًا: "... حتى إنه لم يبق في قسنطينة وجود لعائلة بشنارزي الكبيرة، أما عائلة الحاج أبي فقد بدأت تنزح نحو تونس، في حين لم يتبق من عائلة ابن العقون سوى فئة صغيرة تملك ورشة متواضعة."، في دلالة واضحة على النزيف الاجتماعي والاقتصادي الذي طال المدينة نتيجة الهجرة القسرية والنفي الجماعي.[4]

[1] شترة خير الدين، المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية، ، دار كردادة، الجزائر، ط1، 2013، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص91.

[3] نفسه، ص91.

[4] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص475.

كما لم تقتصر الهجرات على عنابة وقسنطينة فقط، بل شملت أيضًا نواحي سطيف والمناطق المجاورة، في ظل اتساع رقعة القمع الاستعماري، مما جعل الهجرة نحو تونس والمنطقة المغاربية بديلًا للنجاة من قبضة الاستعمار والبحث عن بيئة أكثر أمنًا واستقرارًا.[1]

في حين شهدت ولايات الغرب الجزائري هي الأخرى موجات هجرة متلاحقة باتجاه تونس، منذ المراحل المبكرة للاحتلال الفرنسي. فقد بدأت هذه الهجرات سنة 1832م، حين غادر العديد من سكان تلمسان عقب الاحتلال الفرنسي للمنطقة. وتواصلت هذه الحركة بشكل متصاعد، خاصة بعد هزيمة مقاومة المقراني سنة 1871م، حيث سجلت مناطق مثل وهران هجرات جماعية وواسعة.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن الإدارة الاستعمارية الفرنسية لم تولِ اهتمامًا يُذكر لهذه الهجرات، بل رحّبت بها ضمنيًا، بالنظر إلى أن أغلب المهاجرين كانوا من الأعيان والمثقفين الذين يشكّلون تهديدًا فكريًا وسياسيًا لمشروعها الاستعماري. ومن الملاحظ أن وتيرة الهجرة كانت ترتفع بعد كل فشل يصيب الانتفاضات الشعبية، ما يعكس ارتباطها الوثيق بالوضع الأمني والسياسي السائد.

ولم تقتصر هذه الهجرات على الفئات المنخرطة في النضال السياسي فقط، بل شملت أيضًا فئات أخرى كالحجاج وطلبة العلم والتجار المتنقلين، الذين كثيرًا ما كانوا يستقرون في الأراضي التونسية بدل العودة إلى الجزائر، نظرًا لما وجدوه هناك من أمان واستقرار نسبي.[3]

في حين وصل عدد المهاجرين إلى المغرب 20000 مهاجر منهم 5000 مهاجر باتجاه مدينة فاس[4] حيث أنه بمجرد سقوط مدينة الجزائر بدأت موجات الهجرة الجزائرية نحو المغرب حيث تشير الوثائق المخزنية إلى وصول سفينتين محملتين بالمهاجرين من العاصمة إلى تيطوان يتشكلون في أغلبهم من التجار والجنود وأهل الحرف وبعض الأعيان[5].

[1] أبو القاسم سعد الله: المرجع السابق، ص475.

[2] شترة خير الدين: المرجع السابق، ص92.

[3] المرجع نفسه، ص176.

[4] خياطي مصطفى: حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013، ص278.

[5] محمد أمطاط: الجزائريون في المغرب مابين سنتي 1830-1962م، دار أبي قراف للطباعة والنشر، الرباط، 2008، ص44.

ب–الهجرة إلى سوريا:

تعتبر سنة 1832م بداية الهجرة الجزائرية إلى المشرق أو غيره ، حيث شهدت هذه السنة تعيينديروفيغو* حاكما عسكريا على الجزائر وهنا تجلت النوايا السيئة للفرنسيين فقد قمع الثورات بشدة وأثقل كاهل الجزائريين بالضرائب وامتناع أي قبيلة عن ذلك سيكلفها الإبادة كما حصل مع قبيلة العوفية*[1]، قد حدثت سنة 1846م هجرة جزائرية جماعية نحو سوريا حيث نزحت أكثر من 200 عائلة من بلاد القبائل، وقد واصلت الجمعيات الدينية حثها للأهالي على الهجرة نحو المشرق.[2]

استقبلت بلاد الشام، ابتداءً من سنة 1871، موجةً كبيرة من العائلات الزواوية المهاجرة، بلغ عددها نحو 900 عائلة، قدمت أساسًا من مناطق بجاية، البويرة وتيزي وزو، بالإضافة إلى مهاجرين من منطقة الأوراس وجبل أرغيس. وقد وجد هؤلاء المهاجرون الجزائريون ملاذًا عند إخوانهم الذين سبقوهم إلى بلاد الشام في فترات سابقة. وبالنظر إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي عانوا منها عند وصولهم، سارعت الدولة العثمانية إلى توفير العون لهم من خلال منحهم أراضي زراعية وتقديم مساعدات مادية، فضلاً عن تأسيس قرى خاصة بهم لتمكينهم من الاستقرار. وتجدر الإشارة إلى أن الزواوة، خلال كفاحهم ضد الاحتلال الفرنسي، لم يجدوا الدعم إلا من العرب، ولا سيما عرب بلاد الشام، الذين استقبلوهم بحفاوة ووفّروا لهم بيئة من الأمن والاستقرار، ما ساعدهم على الاندماج والنجاح في مجتمعهم الجديد."[3]

أمام تزايد حركة الهجرة نحو بلاد الشام، ولا سيما بعد أن اتخذ العديد من الجزائريين من أداء فريضة الحج ذريعة لمغادرة الوطن والاستقرار في سوريا، سارعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى التدخل لعرقلة هذه الظاهرة. فقد اكتشفت أن عددًا كبيرًا من طالبي جوازات السفر، الذين ادّعوا نية التوجه إلى الحجاز لأداء مناسك الحج، كانوا في الواقع يخططون للذهاب إلى سوريا عبر البر أو البحر، ومن ثم الاستقرار هناك هربًا من القمع

*دورو فيغو: ولد يا أفريل 1774 في ميدان بفرنسا تولى السلطة في الجزائر حلفا للجنرال بيرتزن وتم تعيينه بلقب القائد لفيلق احتلال أفريقيا. للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ، ج1، دار الغرب الإسلامي ، لبنان، 1992م، ص52.

*قبيلة العوفية: قبيلة بوادي الحراش ارتكبت بحقهم مجزرة في 07/06 أفريل 1832م الذي قام بها الجيش الفرنسي ضد أناس عزل نيام في خيامهم دون أن تكون لهم فرصة للدفاع عن أنفسهم ومن بقي حيا حكم عليه بالموت دون تمييز في السن. انظر:

péllisier de reynaud : Annales Algèriennes ,libirair militaire de paris,paris,1845 , p. 274 .

[1]عمار هلال: المرجع نفسه، ص52.

[2]نفسه، ص 12.

[3]سهيل الخالدي، الجزائر وبلاد الشام– صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال–، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013، ص 153.

الاستعماري. وهو ما اعتبرته الإدارة الفرنسية تهديدًا مباشرًا لسياساتها في إحكام السيطرة على السكان الجزائريين، فعملت على تضييق الخناق على الحجاج وتشديد الرقابة على تحركاتهم خارج البلاد.[1]

وأمام تصاعد السياسات الاستبدادية التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية، وما صاحبها من إجراءات تعسفية طالت مختلف فئات الشعب الجزائري، لم يجد العديد من الأهالي بدًّا من الهجرة خارج الوطن. ففي عام 1874م، شهدت البلاد موجة هجرة جماعية شملت مناطق متعددة، من بينها القطاع الوهراني، ومنطقة القبائل، وحتى أجزاء من القطاع الفلسطيني، حيث بلغ عدد المهاجرين نحو 700 شخص. وتزايدت وتيرة هذه الهجرة في سنة 1876م، إذ تشير التقديرات إلى أن ما يقارب 16.600 جزائري هاجروا إلى تونس وحدها، في حركة فرار جماعية تمت غالبًا عبر الطرق البرية، نتيجة التضييق الاستعماري على التنقل البحري. ومن هناك، انتقل أغلب هؤلاء المهاجرين إلى بلاد الشام، ومصر، والحجاز، وحتى إسطنبول، بحثًا عن الأمان والاستقرار، بعيدًا عن جحيم الاحتلال وممارساته[2].

شهدت سنوات 1882 و1884م موجة جديدة من الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام، هذه المرة بطرق قانونية ظاهريًا، حيث كان بحوزة أغلب المهاجرين جوازات سفر أو رخص خروج سلمتها لهم الإدارة الاستعمارية الفرنسية. غير أن هذا الوضع يثير تساؤلات عدة، خاصة في ضوء ما نصّ عليه قانون أفريل 1856م، الذي منع صراحة منح جوازات السفر ورخص الخروج للأهالي، لا سيما لأولئك الراغبين في مغادرة البلاد دون إذن رسمي. هذا التناقض يفتح الباب أمام فرضية تواطؤ السلطات الفرنسية مع بعض الأطراف، بهدف تسهيل تهجير الجزائريين قسرًا وإبعادهم عن أراضيهم، في إطار سياسة ممنهجة تهدف إلى تفريغ البلاد من سكانها الأصليين وتسهيل الاستيطان الأوروبي. ويؤكد هذا التوجه ما جاء في نفس القانون الذي ينصّ على أن كل جزائري يتغيب عن أرضه لأكثر من ثلاث سنوات يفقد الحق القانوني فيها، ما يعني تمكين المستوطنين من الاستيلاء على ممتلكات المهاجرين بطريقة "شرعية"، وفق منظور الاستعمار.[3]

شهدت سنة 1888م موجة هجرة جزائرية لافتة نحو بلاد الشام، اعتبرتها السلطات الاستعمارية الفرنسية هجرة غير قانونية، نظرًا لعدم حصول المهاجرين على تراخيص رسمية من الإدارة الاستعمارية. وقد بلغت هذه

[1] عمار هلال: المرجع السابق، ص 30.

[2] طرشون نادية، هجرة الطبيب بن سالم وجماعته إلى الشام عام 1847 ، ضمن أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830م- 1962م)، منشورات وزارة المهاجرين، الجزائر، 2007، ص 224.

[3] عمار هلال: المرجع السابق، ص 43.

الهجرة ذروتها في الجزائر العاصمة، التي سجلت مغادرة أكثر من 347 شخصًا، في حين عرفت قسنطينة، وفي نفس الفترة، هجرة حوالي 231 شخصًا. وأمام هذا التحرك الجماعي غير المسبوق، سارعت السلطات الفرنسية إلى البحث عن المسؤولين عنه، حيث وجّهت الاتهام للشيخ الطاهر الجزائري، الذي صادف وجوده بالجزائر آنذاك، معتبرة أن زيارته شكّلت دافعًا أو غطاءً لتحفيز الأهالي على مغادرة البلاد. وتُظهر هذه الحادثة مدى قلق السلطات الاستعمارية من أي نشاط فكري أو ديني قد يوقظ الوعي الوطني أو يعزز الروابط بين الجزائريين والمشرق العربي، خاصة في ظل تصاعد مظاهر التهجير القسري والتضييق على الحريات في الداخل[1].

ج–الهجرة إلى الحجاز:

تُعتبر أرض الحجاز، بما تحتويه من أماكن مقدسة كالمسجد الحرام والكعبة المشرفة في مكة، وكذلك المسجد النبوي وقبر النبي محمد صلى الله عليه وسلم في المدينة، من الأماكن التي تستهوي أفئدة المسلمين عامة، والجزائريين خاصة، خلال موسم الحج والعمرة وبناءً على ذلك، كانت هجرة الجزائريين إلى الحجاز غالبًا هجرة مؤقتة، نظراً لصعوبة ظروف الحياة هناك، وعلى الرغم من أن حركة الهجرة نحو هذه الأرض لم تكن نشيطة أو واسعة النطاق، إلا أن ذلك لم يمنع بعض الجزائريين من الهجرة إليها، سواء بشكل مباشر أو عبر المرور بشبه الجزيرة العربية، وخاصة الشام. ولا توجد تقارير أو إحصائيات مفصلة حول أعداد الجزائريين المقيمين في الحجاز[2].

وقدر عدد المهاجرين في الحجاز ب 30000 مهاجر جزائري[3] في حين تشير احصائيات أخرى إلى استقرار حوالي ألف جزائري في أواخر القرن 19 م وجلهم من مدينة سيدي عقبة بولاية بسكرة[4].

وشهدت مصر هجرة 20000 مهاجر إليها أما فلسطين فقد عرفت توافد 6000 مهاجر إليها.[5]

[1] عمار هلال: المرجع السابق، ص 90.

[2] عادل نويهض: معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى التاريخ الحاضر، مؤسسة نويهض للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980، ص 18.

[3] خياطي مصطفى: المرجع السابق، ص278.

[4] عبد القادر صحراوي: الجزائريون والرحلة إلى الحجاز خلال فترة الاحتلال الفرنسي ، جامعة جيلالي الياس، الجزائر، دت، ص 174

[5] خياطي مصطفى: المرجع السابق، ص 278.

د–التهجير نحو كاليدونيا الجديدة والمستعرات الفرنسية:*

استولت فرنسا منذ دخولها إلى الجزائر على أراضي البايلك ثم امتدت سيطرتها إلى أراضي الحبوس * وأراضي الأهالي* وذلك بعد طردهم وتهجيرهم فقد استولت على 5 ملايين هكتار من الأراضي الخصبة فمع كل ثورة شعبية ضد الاستعمار الفرنسي نجد القبائل الثائرة مصيرها هو التهجير والنفي[1] حيث تم تهجير عائلات عدة إلى مناطق بعيد جدا عن الجزائر وذلك نحو" كاليدونيا الجديدة" كعقوبة للمساندين والمؤيدين للثورات الشعبية التي شهدتها الجزائر[2]، شهدت الجزائر، عقب قمع المقاومات الشعبية الكبرى وفي مقدمتها مقاومة الحاج المقراني والشيخ الحداد، موجة من التهجير القسري طالت المئات من الجزائريين، نحو مستعمرات نائية تابعة للامبراطورية الفرنسية، كان أبرزها جزيرة كاليدونيا الجديدة. وتضاربت الأرقام حول عدد المبعدين، حيث تُشير بعض الوثائق إلى أن أول فوج تم ترحيله ضمّ 104 جزائريًا، بينما تذهب روايات أخرى إلى أن العدد الإجمالي للمبعدين بلغ حوالي 500 شخص. وقد تمّت محاكمة هؤلاء بتهم تتعلق بالمشاركة في المقاومة، والتخطيط للتمرد، والتحريض ضد السلطات الاستعمارية، ثم صُدر في حقهم حكم بالإعدام تم تخفيفه لاحقًا إلى الترحيل المؤبد إلى مستعمرات ما وراء البحار.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة النفي لم تكن فقط عقوبة، بل أداة استعمارية هدفها إفراغ الجزائر من نخبتها الدينية والوطنية والمجتمعية، تمهيدًا لتنفيذ مشاريع الاستيطان الأوروبي على حساب الأرض والهوية الجزائرية. وقد

---

* كاليدونيا الجديدة: إقليم على شكل أرخبيل شرق أستراليا، اكتشفها الرحالة جيمس كوك خلال القرن 18م، تبلغ مساحتها 19 ألف كلم^2، سكنها الإنسان الأول منذ 1200 سنة قبل الميلاد، ضمّها نابليون الثالث كمستعمرة فرنسية عام 1854م، وتقرّر جعلها مؤسسة عقابية، وتنفيذ الأشغال الشاقة عام 1863م. تبعد كاليدونيا عن الجزائر حوالي 22 ألف كلم، عاصمتها نوميا، ويسكن الجزيرة خليط من الأجناس، تُعرف مدينتهم باسم الكاناك أو الكاليدوش، تعتبر مدينة بورايل أكبر مدينة تحتضن الجالية ذات الأصول الجزائرية، تبعد عن العاصمة نوميا حوالي 160 كلم. انظر: مزيان وشن، المرجع السابق، ص150.

*أراضي الحبوس: تتمثل في أراضي غير قابلة للحيازة وخارج مجال المعاملات العقارية المختلفة وتعتبر نوعا من أنواع الصدقات وبعود انتشارها إلى أواخر العهد العثماني. انظر: صالح حمير، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر(1830- 1930م)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص 28.

*أراضي الأهالي: وتسمى أراضي العرش وتملكها القبائل بصفة مشتركة بين أفرادها ويعود أصلها إلى دخول الإسلام للمنطقة، للمزيد انظر: صالح عباد: المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص74.

[1] مصطفى هشماوي: المرجع السابق، ص 89.

[2] SARRI djilali ,ALI MAZIGHI kamel , ABDELAOUI houcin,l'emigrationAlgèrienne en Europ, sèrie de projets nationnaux de recherches, publication de centre national d'ètudes et de recherches sur la mouvrment national et la revolutiondu 1 Novembre 1954,Alger,2007,p.290 .

[3] مزيان وشن: المرجع السابق، ص146.

رفضت السلطات الفرنسية لاحقًا، حتى بعد صدور عفو سنة 1881م، السماح للمبعدين بالعودة إلى وطنهم، مما يعبّر عن الطابع العقابي والسياسي العميق لهذه السياسات.

ومنهم من تم اقتياده إلى "غويانا الفرنسية" بأمريكا اللاتينية والبعض الآخر إلى الجزر الفرنسية الواقعة بالبحر الأبيض المتوسط ومنها جزيرة "سانت مرجريت" كما تم تجنيد 5822جزائري خلال حملة احتلال جزيرة مدغشقر عام 1895م من طرف فرنسا.[1]

من خصائص الهجرة الخارجية الجزائرية أن جزء كبير منها كان إجباري وأن الفئات المهاجرة كانت من الفئات الميسورة والمثقفة في أغلب الأحيان وبذلك خسرت البلاد بهم ثروتها الاقتصادية والعلمية.[2]

2–الهجرة الداخلية:

أما الهجرة الداخلية للجزائريين خلال فترة 1830–1914 ارتبطت أساسا بسقوط مدينة الجزائر وتوسع الاحتلال الفرنسي وما ترتب عنه من قمع وتخريب وسلب ونهب ومصادرات فما كان خيار الجزائريين سوى اختيار أماكن بعيدة عن أيادي الاحتلال القمعية ، إن هذا ما يفسر إفراغ المدن من سكانها المسلمين واحتلالها من طرف الغزاة والمهاجرين الأوروبيين الذين رافقوا عملية احتلال الجزائر وازدادت أعدادهم بتوسع مناطقه ومشاريع الاستعمار.[3] وهذا ما سنتطرق لدراسته على ضوء قبائل الحشم وسكان الحضنة.

المبحث الرابع: ظاهرة الهجرة على ضوء قبائل الحشم وسكان منطقة الحضنة نموذجا:

1–أصل سكان وتسمية قبائل الحشم والحضنة :

أ–قبائل الحشم:

- **أصل تسمية قبائل الحشم :**

يرجع اسم الحشم إلى لفظ الحشمة بتكسير الحاء وتعني الحياء أو لفظ الحشمة بمعنى الغضب ويرجع أهل اللغة أن اللفظين صالحان الحياء والغضب وقد قيل في القاموس حشمة الرجل وحشمه معركتين

[1]SARRI djilali ,ALI MAZIGHI kamel , ABDELAOUI houcin, op,p290.

[2]أبو القاسم سعد الله: خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير1830–1962م، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، ، 2007، ص79.

[3]عثمان زقب: المرجع السابق، ص 96.

واحساسه من يغضب له من أصل أو بيد أو جيران كما يراد من كلمة الحشم مطلق الانصار وبه فسر البوصيري في بردة المديح " في عسكر حين تلقاه وفي حشم".[1]

- **أصل قبائل الحشم :**

وجدت قبائل الحشم عند الزيانين أواخر القرن الخامس عشر ميلادي وكانت تعرف قبل هذا التاريخ قبائل بني راشد أحد بطون قبائل زناتة[2]، حيث اتخذهم يغمراسن بن زيان جيشا له وسماهم الحشم وجعلهم حصنا حصينا بينه وبين أعدائه واختط لهم مدينة معسكر[3] في سهل غريس ، وينتمي الحشم إلى القبائل الهلالية الذين اختارهم احمد المقراني خلال مشاركته مع الحسين بن خير الدين في افتكاكهم لمدينة وهران عام 1563 م وأسكنوهم سهل مجانة على سفوح جبل هرسبان وتحولوا إلى مصدر فرق حرس المقراني، كما ينتمي جزء منهم إلى قبائل عريب التي كونت جماعة المخزن خلال الحكم العثماني لمنطقة حمزة تحت قيادة المقراني.

استوطنت قبائل الحشم منطقة مجانة كما سبق ذكره وهي المنطقة الممتدة من جبل مورسيام في شمال إلى منطقة رأس الوادي (Toqueville) سابقا ومن المشرق وادي مجانة إلى جبل الكاف وواد نبيه في المغرب وتضم مناطق برج بوعريريج سيدى مبارك ، مجانة والعناصر، وقد ضمت فرق عديدة أهمها فرقة الدواوير وأولاد كدية ،الجعافرة ،المجانة ، أولاد حنايشية، أولاد بدار ، النشابة ،بو خبار ،أولاد عجيل ،أولاد العقلة أولاد شنيني، أولاد صغار والعلاوة .

احصائيات سكان الحشم سنة 1846:[4]

السكان	العدد	الماشية	العدد
الفرسان	400	الأبقار	6000
الماشية	840	الأغنام	10000

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011، ص60.

[2] كمال بيرم: نفسه، ص60.

[3] الشيخ الطيب بن المختار المغربي المختاري: القول الأهم في بيان أنساب قبائل الحشم ، المكتبة الخلدونية، تلمسان، ط1، 1961،ص326.

[4] كمال بيرم: المرجع السابق، ص63.

السكان/ أطفال، نساء شيوخ	4900	الخيول	1800
المجموع	6200	البغال	2000
عدد الخيام	1400		

احصائيات قبائل الحشم حسب احصائيات 1861م:[1]

القبائل	الرجال	النساء	الأطفال	المجموع
قبيلة البدارة	187	178	236	604
قبيلة أولاد عجيل	175	155	174	504
قبيلة اللعالبة	95	102	105	302
قبيلة الكوابر	180	198	270	642
سيدي مبارك	433	419	533	1385
قبيلة اللعلاونة	101	86	117	304
أولاد لخضر	348	318	472	1132
الحناشية	237	28	33	828
بني حمود	225	213	300	738
أولاد شنيتي	244	212	292	748
أولاد عقلة	185	170	231	568
الزلاقة	155	164	191	510

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م ، المرجع السابق، ص63.

الخبانة	300	297	326	923
أولاد خليف	197	214	266	677
أولاد سنوسي	201	181	190	592
أولاد سيدي موسى	197	214	266	677
أجانب	715	660	663	2038

ب–قبائل الحضنة:

- **أصل تسمية الحضنة:**

اسم الحضنة مشتق من الاحتضان ،يرجعه الباحثون إلى الفترة المتأخرة من الحكم العثماني، وله دلالة جغرافية أكثر من غيرها ، حيث أطلق أهالي المنطقة اسم الحضنة على السهل الواسع الذي يبدو محاطا بحزام جبلي على شكل قوس بين السلسلتين الجبلين التلية والصحراوية اللتين تتصلان ببعضهما عبر جبال البيبان وتحتضنان السهل من خلال جبال الأوراس وبلزمة شرقا إلى جبال ونوغة عبر جبال بوطالب وجبال المعاضيد وجبال بوكحيل ، التي تتصل بجبال سالاوبوسعادة جنوبا وهي تشكل حدودا جغرافية بين المناطق المتوسطية التلية والسهلية والصحراوية للحضنةوالزيبان[1]وسميت هذه المنطقة من طرف العرب بالحضنة وكانت تابعة لمقاطعة الزاب.[2]

- **أصل قبائل منطقة الحضنة :**

فمن حيث الإطار البشري فهي منطقة بشرية ذات خصوصيات منفردة تجعل تسمية الحضنة تطلق على عروس المنطقة التي تضم أولاد دراج ،أولاد ماضي ، أولاد سحنون رسمت السياسة الإدارية الاستعمارية حدود منطقة الحضنة لتحقيق التجزئة الاجتماعية وتفكيك الروابط بين الجماعات لمنطقة الحضنة التي تقع ضمن مقاطعة قسنطينة يحدها إداريا ، بوسعادة المختلطة من الجنوب وسيدي عيسى من الغرب التابعة لمقاطعة الجزائر والبيبان والمعاضيد من الشمال وإقليم بريكة من الشرق. [3]

[1]نور الدين مقدر: منطقة الحضنة من خلال رحلتي " بول أودال "و"دي غالون" في أواخر القرن 19م، مجلة البحوث التاريخية، مج 6، ع1، جامعة المسيلة، 2022، ص567.

[2]Jean despois, le hodna,paris, presses unversitairs de france,1953,p7.

[3]كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م، المرجع السابق، ص 35.

2–دوافع تهجير قبائل الحشم وسكان منطقة الحضنة:

مع حلول سنة 1870م، أفرزت مجموعة من الظروف والتحولات، سواء داخل الجزائر أو في المحيط الأوروبي، واقعًا جديدًا دفع السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تنظيم عمليات تهجير واسعة النطاق، طالت بشكل كبير منطقتي مجانة (برج بوعريريج) والحضنة. وقد تباينت التفسيرات حول طبيعة هذا التهجير، إذ اعتبره البعض إجراءً ذا طابع سياسي وعقابي في آنٍ واحد، جاء في أعقاب انتفاضة المقراني سنة 1871م التي هزّت الوجود الفرنسي في الجزائر. كما أن هذه السياسة الاستيطانية تزامنت مع التطورات الجارية في أوروبا، لا سيما الحرب الفرنسية–البروسية 1870، وما ترتب عنها من نزوح سكان الألزاس واللورين بعد ضم المنطقتين إلى ألمانيا، حيث وجدت في الجزائر مجالاً مناسبًا لتوطين هؤلاء المهاجرين، ضمن خطة استعمارية تهدف إلى دعم التواجد الأوروبي وتعزيز الهيمنة الفرنسية في المناطق الثائرة حديثًا.[1]

أ–تداعيات ثورة المقراني:

أرادت فرنسا القضاء على المقرانيين وأنصارهم باعتبارهم يمثلون خلافة وقيادة هامة واسعة من الجزائر الشرقية الوسطى وتفكيك عروش الحشم بإبعادهم من مواطنهم وتشتيتهم على دواوير مختلفة وعدم السماح لهم بإعادة ترتيب بيتهم السياسي[2] وذاك في إطار ما يسمى بتحطيم روح المقاومة الشعبية وتلاحم الريف الجزائري مع القيادات المحلية أمثال المقراني وبومزراق والحداد[3]. حيث تعد ثورة المقراني*1871 من أبرز الثورات الشعبية التي عرفتها الجزائر في القرن التاسع عشر ضد الاحتلال الفرنسي فقد امتازت الثورة بطابعها الشعبي والديني حيث شاركت فيها قبائل متعددة بالإضافة إلى الدعم القوي من الطريقة الرحمانية بقيادة الشيخ الحداد وقد كان امتدادها في عمالتي الجزائر وقسنطينة من حجوط ومليانة وشرشال إلى جيجل والقل شرقا وباتنة وبوسعادة وصور الغزلان جنوبا وشملت جبال البابور وواد الكبير وحوض الصومام وجبال جرجرة والبيبان وحوض الحضنة وجبالها وامتدت

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م ،المرجع السابق، ص88.

[2] المرجع نفسه، ص 88.

[3] كمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، ضمن أعمال الملتقى الوطني " الثورة الجزائرية وإشكاليات الذاكرة"، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، ع 12، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022، ص 24.

* المقراني يرى معظم المؤرخين ان نسب أسرة مقران يعود إلى فاطمه بنت الرسول صلى الله عليه وسلم ويذكرون أن أجداده من قبائل العياض هاجروا إقليم المغرب العربي في القرن 11 ميلادي خلال الزحف الهلالي على الإقليم واستقروا بجبال القلعة بني حماد في معاضيد شمال مدينه المسيلة وجنوب شرق مدينه برج بوعريريج وارتبط تاريخهم هناك بالأمراء الحماديين وهناك من ادعى أن المقرانيين يرتبطون بالأمراء الحفصيين الذين كانوا يحكمون قسنطينة وهاجر آخرهم وهو الأمير عبد العزيز إلى قلعه بني عباس بعد أن احتل الإسبان بجاية في 1510. انظر يحي بوعزيز : ثوره المقراني والحداد ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ،د ت، ص44.

إلى سهل متيجة وسطيف[1]، وما أعقبها من عمليات مصادرة الممتلكات التي اتبعتها السلطات الاستعمارية كسياسة انتقامية والمتمثلة في مصادرة أملاك الثوار وتجريدهم من أراضيهم بشكل كامل لصالح الاستعمار الأوروبي والقيام بقرار النفي خارج الوطن مثل كاليدونيا الجديدة إضافة إلى تنفيذها لعمليات إعدام واسعة النطاق راح ضحيتها الآلاف من الأفراد بالإضافة إلى تدمير وإحراق العديد من المناطق الثائرة كما ألقي القبض على عدد كبير من المشاركين في الثورة وتم ترحيل نحو 500 ثائر منهم إلى مستعمرة كاليدونيا الجديدة وعلى رأسهم بومزراق وسي عزيز بن حداد .[2]

ناهيك عن المعاملة المهينة التي عومل بها الجزائريين حيث عمد المعمرون على إهانتهم وارتكبوا بحقهم أفظع الجرائم إذ كانوا يتعمدون استهداف أي جزائري مسلم بمجرد الشك فيه دون تمييز أو مراعاة للعدالة .[3] فضلا عن الاستيلاء على الأراضي وتوزيعها حيث عملت السلطات الفرنسية على مصادرة كافة الأراضي الزراعية في المناطق التي شهدت ثورات وقامت بتسليمها للمستوطنين الأوروبيين كما صادرت الأملاك الخاصة بالعائلات المقاومين وأخضعتهم لمحاكمات تميزت بالقسوة سواء على المستوى الفردي أو الجماعي.[4]

في هذا الصدد نجد لويس رين يلخص نتائج ثورة المقراني1871م بقوله" ...شاركت في الثورة 313 مجموعة ما بين قرية ودوار، والذي يمثل من عدد السكان030 761 نسمة يمتلكون خارج الصحراء مساحة تقدر ب2589608 هكتار ولهم ثروة غابية ثمنها 91948450 فرنك وقد دفعوا من ناحية ضريبة الحرب مقدار مبلغ 36582298 فرنك وتخلو من ناحية أخرى للدولة عن مساحة تبلغ 446406 هكتار والتي تصل قيمتها إلى 18693093فرنك كما دفعوا للخزينة مبلغ 7933860 فرنك، وبإيجاز فإن ضريبة الحرب التي دفعها الأهالي قد بلغت قيمتها63212252 فرنك..."[5]

[1] حياه ثابتي :دور الطريقة الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي مقاومة المقراني والحداد 1871 أنموذجا ،مجلة تاريخ المغرب العربي، مج 8 ،ع2، 2020 ،ص 26.

[2] بشير بلاح : تاريخ الجزائر المعاصر 1830_ 1989،ج1، دار المعرفة، الجزائر، ط2006،1، ص 289 .

[3] المرجع نفسه ،ص 289 .

[4] نفسه، ص289.

[5] لويس رين: تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، تر: مسعود حاج مسعود، دار الرائد، الجزائر، 2013، ص 50.

كل هذه السياسات التي تبنتها فرنسا عقب انتفاضة المقراني، كانت تهدف لعدم ترك فرصة لانتفاضات مماثلة لقبائل الحشم (هي عملية تطبيقية لقرار المجلس المشيخي الذي سنفصل في الحديث عنه في الفصل التالي)الذي اعتبرت من خلاله فرنسا أن الريف الجزائري هو خزان المقاومات الشعبية.[1]

من جهة أخرى كانت في إطار الانتقام من القبائل التي ساندت المقراني بالحضنة بتشتيتها وتهجيرها ومصادرة أراضيها ومحطة أخرى لإقامة مناطق استيطان للأوروبيين (الكثير من هذه القبائل تم ترحيله إلى جزيرة كاليدونيا الجديدة)[2]

ب–تداعيات الحرب البروسية – الألمانية:

كانت في إطار التحضير لعملية استيطان الأوربيين في ظروف طبيعية وسياسية ملائمة[3]، وهكذا وجدت الإدارة الاستعمارية في أراضي القبائل الثائرة حلا للمعمرين اللاجئين من مقاطعتي الألزاس واللورين[4]، بعد حرب السبعين بين فرنسا وبروسيا، والتي انتهت بتوقيع معاهدة فرانكفورت في 10 ماي 1871، تم التنازل عن منطقتي الألزاس واللورين لصالح بروسيا باعتبارها الطرف المنتصر. ونتيجة لذلك، وجد العديد من سكان المنطقتين من الفرنسيين أنفسهم مجبرين على مغادرتهما. وفي هذا السياق، اتخذت الحكومة الفرنسية إجراءات لتشجيع هجرتهم إلى الجزائر، حيث منحتهم أراضي كانت قد صودرت من الجزائريين [5]

فتألفت لجان للتعجيل بالمصادرة وصدرت العديد من القرارات لتنظيم هذه العملية منها [6]:

–قانون21 جوان 1871م: الذي ينص على منح هؤلاء 100.000 هكتار من أخصب الأراضي. الجزائرية، مع تكفل الدولة بتكاليف نقلهم إلى الجزائر.[7]

[1]كمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، المرجع السابق، ص 24.

[2]المرجع نفسه، ص24.

[3]كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م، المرجع السابق، ص 88.

[4]صالح حمير: المرجع السابق، ص154.

[5] حياة بعين ورشيد مياد: الاستيطان الفرنسي وأثره على نظرة المستوطنين الأوروبيين للمسلمين الجزائريين، مج5، ع1، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، جامعة يحي فارس، المدية، 2024، ص137.

[6]نعيمة قنزار: التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة–جريمة ضد الإنسانية– ع 12، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة البليدة، البليدة، 2015، ص150.

[7]صالح حمير: المرجع السابق، ص 154.

–قرار 22/16 اوكتوبر1871الهادفين لعملية التهجير وتوزيع اللألزاسواللورين بعد أن وصل للجزائر ألفا ومائتا عائلة أوروبية تؤلف عشرة آلاف وخمسمائة نسمة [1].

ج–تفكيك المجتمع الجزائري:

كما كانت تكملة لعملية التفكيك التفتيت الاجتماعي التي شرعت فيه فرنسا منذ مرسوم 22 أفريل 1863م.[2] للتحكم والسيطرة على القبائل في إطار تنظيم جديد ضمن الحكم المدني والقضاء على التنظيمات القيادية التقليدية للمجتمع الريفي الجزائري حيث نقلت منطقة الحضنة المرحل إليها قبائل الحشم منقيادة المقرانيين والمكاتب العربية ضمن المحيط العسكري إلى قيادة البلديات المختلطة تحت سلطة المتصرفين الإداريين.[3]

3– حيثيات ظاهرة الهجرة للحشم وسكان الحضنة أواخر القرن 19م:

أ–تهجير قبائل الحشم نحو الحضنة:

تتكون قبائل الحشم التي هجرت من منطقة برج بوعريريج نحو الحضنة من عدة فرق تتوزع بين عدة دواوير إدارية تم نقلهم بالقوة[4] وتوطينهم فى منطقة الحضنة بالتحديد جنوب المسيلة بعد أن قامت سلطة الاحتلال بتهجير سكانها هي الأخرى نحو مناطق متعددة ومتباينة منذ 1876 م[5] ، كانت هذه العناصر تقطن مناطق مجانة والعناصر وسيدى مبارك وصنادة وهي أراضي تلية خصبة ذات طابع ملكية خاصة بهم ، حيث تم تهجير حشم مجانة المتكونة من فرق مقدم، مجانة، دارزيتون، أولاد خليف ،بوكشاطة ، القرية ، صنادة، خروبة إلى أراضي السوامع بالحضنة ، حيث قدر عدد المرحلين 526 نسمة ومنحت لهم8211 هكتار مربع. أما حشم العناصر التي ضمت فرق الحناشية، أولاد شنيتي ،مقدم ، بليمور ، ولاد خلوف ،اولاد رياح ، بومرقد ، العناصر والسنارة حيث قدر عددهم 485 نسمة تم توطينم بأراضي شلال بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 10988 هكتار مربع ، وفيما يخص حشم سيدي مبارك المتكونة من فرق عين تاغروت، شويحة، التابعة لقيادة زمورة، بن أحمد، علونية سيدى مبارك، ريغا، اولاد عك رضمت 280

[1] نعيمة قنزار: المرجع السابق، ص150

[2] كمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني ، المرجع السابق، ص 25.

[3] المرجع نفسه، ص25.

[4] نفسه، ص26.

[5] مولود عويمر وآخرون: ثورة المقراني 1871م ودور الإخوة الرحمانيين ، دار الخيال للنشر، الجزائر، ط1، ص250.

عنصر تم تنصيبهم في أراضي السعيدة بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 8541 هكتار مربع [1]، ,أخيرا حشم صنادة الذي يتكون من 223 عنصر موزعة على فرق مزيطة، سيدي موسى، مجانة، أولاد عجيل، الدواوير تم نقلهم إلى أراضي الشلال بعرش أولاد ماضي في الحضنة في مساحة 6898هكتار مربع.

بلغت مجموع الأراضي التي منحت لحشم المقراني بمختلف فرقم بمنطقة الحضنة 34649 هكتار وزعت عليهم في عدة مواضع منها منطقة بوحمادو، والتي كانت تضم جزء كبير من عرش السوامع الذي ثار إلى جانب المقرانين وموضع الشلال وموضع السعيدة التي تتواجد بها عرش أولاد ماضي ومواضع أخرى مثل المعاضيد، نتج عن هذه العملية انعكاسات خطيرة على العديد من المستويات لفئتي حشم وسكان الحضنة [2]سنتطرق بالتفصيل في الفصل الأتي.

ب– هجرة وتهجير سكان منطقة الحضنة:

- **هجرة وتهجير قبائل الحضنة :**

نتج فراغ بشري بمنطقة الحضنة بعد انتفاضة المقراني 1871م بعد هجرة عدد كبير من فرق سكان الحضنة خوفا من العقاب فقد بلغت عدد الخيم التي هاجرت المسيلة وقت الانتفاضة حسب تقديرات السلطات العسكرية بـ 400 خيمة من فرقة السوامع التي اتجهت نحو بسكرة وباتنة فقط لينجر عنه تفكك لروابط العرش وانقسامه إلى جماعات متناثرة بعيدة من موطنها الأصلي ، تعمدت فرنسا من أجل تعميق الانقسام أكثر إلى تقسيم ما كان يعرف بقيادة سوامع الموحدة إلى أربع فرق تمثلت في اولاد عبد الله الذين تم تهجيرهم من منطقة بوحمادو إلى فيافي منطقة السويد " بياضة " الجرداء والتي تحمل اليوم اسم أولاد عبد الله وفرقة اللوذاني وفرقة الهجارس وأولاد حديدان[3] .

هذا فيما يخص فرقة السوامع، آما فرقةالمطارفة هاجرت منها 170 خيمة نحو أولاد خلوف سور الغزلان وانتقلت 170 خيمة من فرقة أولاد عدي نحو باتنة ، واتجهت 200 خيمة من عرش أولاد ماضي نحو سور

[1] كمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، المرجع السابق، ص 27.

[2] المرجع نفسه، ص27

[3] نفسه، ص19.

الغزلان منهم 133 خيمة من وادي الشلال و92 خيمة من أولاد معتوق إضافة إلى تهجير فرقة الخارجية بسبب موقفهم من فرنسا.[1]

كما هاجر سكان عرش اولاد دراج بدرجة كبيرة نحو مدن الشرق الجزائري مثل التبسة، الشمرة، العلمة، قالمة ووادي زناتي وعنابة والشريعة والسهول القسنطينة وحتى إلى تونس في حين هاجر سكان الخرابشة المعاضيد ونوغة نحو مدن الوسط كالعاصمة وبلاد القبائل واشتغلوا بها في أعمال البناء والمذابح الحمامات وغيرها[2]

[1] اكمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، المرجع السابق، ص19.

[2] المرجع نفسه، ص 29.

خلاصة الفصل

من خلال المقاربة التاريخية التي تناولناها في مباحث الفصل الأول، يمكننا الاستنتاج بأن ظاهرة الهجرة في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي كانت نتيجة لتضافر عدة ضغوط اجتماعية، اقتصادية، ثقافية، دينية وعسكرية. وقد تميزت هذه الظاهرة، في أغلب الحالات، بأنها كانت هجرة قسرية ناجمة عن القوانين التعسفية التي فرضها الاستعمار، والتي هدفت بشكل رئيسي إلى تكريس مشروع الاستيطان وتفريغ الجزائر من محتواها السكاني والثقافي والديني.

وقد شكلت قبائل الحشم والحضنة نموذجًا بارزًا لهذه الظاهرة، إذ تعرض أبناؤها للتهجير والهجرة لأسباب متعددة، من بينها التداعيات المباشرة لثورة المقراني، التي كانت نقطة تحوّل أدت إلى تصعيد سياسة القمع والتهجير بحق هذه القبائل.

الفصل الثاني:

ظاهرة الاستيطان الفرنسية في الجزائر بين عامي (1830م-1914م)

المبحث01: الإطار المفاهيمي وأنماط الاستيطان

1) **مفهوم الاستيطان.**
2) **أنواع الاستيطان.**

المبحث 02 : مراحل الاستيطان الفرنسي بالجزائر (1830م-1914م)

1) **مرحلة الاستيطان الرسمي 1830 – 1840م**
2) **مرحلة الاستيطان الحر الكلي1840-1870م**
3) **مرحلة الاستيطان منذ 1870م**

المبحث 03: القوانين العقارية المنظمة لعملية الاستيطان (1830-1914).

1) **التشريعات العقارية الصادرة في فترة الحكم العسكري.**
2) **التشريعات العقارية الصادرة في فترة الحكم المدني**

المبحث 04: ظاهرة الاستيطان منطقة الحضنة نموذجا.

1) **دوافع الاستيطان في منطقة الحضنة –المسيلة– نموذجا.**
2) **حيثيات ظاهرة الاستيطان في منطقة الحضنة –المسيلة– نموذجا.**

المبحث الأول: ماهية الاستيطان:

منذ أن دخلت فرنسا الأراضي الجزائرية عام 1830، عملت على بسط نفوذها على الشعب الجزائري، وسعت بكل الوسائل لتحقيق أهدافها الاستعمارية ولهذا الغرض، اعتمدت فرنسا على مجموعة من السياسات المتنوعة في مختلف المجالات، ولم تقتصر على استخدام القوة وحدها ومن أبرز هذه السياسات تشجيع الهجرة الأوروبية إلى الجزائر، بهدف تحويلها إلى مستعمرة استيطانية ففي المراحل الأولى من الاحتلال، بدأت موجات الهجرة الأوروبية نحو الجزائر، حيث قامت السلطات الاستعمارية بإغراء المهاجرين وتقديم امتيازات وتسهيلات كبيرة لهم ويتفق العديد من الباحثين على أن هذه الهجرة تنقسم إلى نوعين: هجرة استيطانية تهدف إلى الاستقرار الدائم في الجزائر على أراضٍ تم الاستيلاء عليها، وهجرة غير استيطانية تشمل المطرودين من بلدانهم الأصلية أو غير المرغوب فيهم. ومن هذا المنطلق، يصبح من الصعب إعطاء تعريف دقيق ومحدد لمفهوم "الاستيطان".

1-مفهوم الاستيطان:

الاستيطان هو مفهوم يحمل في طياته أبعادا لغوية واصطلاحية وتاريخية :

أ-لغة:

يقصد به اتخاذ المكان وطنا، يقال وطن بالمكان أو بلد يطن وأوطن أقام به واستوطنه اتخذه وطنا أي محلا ومسكنا يقيم فيه.

ب-اصطلاحا:

هو السعي للإقامة بالمكان الصالح للمعيشة على وجه التأييد مع نية عدم الانتقال.[1]

يتخذ الاستيطان بعدا أعمق عندما ينظر إليه كعملية تعمير مكان أو منطقة جغرافية معينة بالسكان للإقامة بها واستغلالها، سواء من النبات أو الحيوان أو الإنسان يعرف بالفرنسية peuplement من فعل peuplerوقد ارتبط هذا المفهوم بمحاولة فرنسا في الجزائر عندما قدمت على احتلالها في 1830م، حيث سعت إلى توطين المعمرين فيها، مما تطلب توفير الأراضي الضرورية ومنحها للأوربيين[2].

[1] محمد بن موسى بن مصطفى الدالي: الوطن والاستيطان دراسة فقهية ،مج 01، مكتبة الراشد، السعودية،ط1، 2013، ص34.

[2] أرزقي شويتام: سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 -1914، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 02، ع02، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020، ص191.

أخذ الاستيطان شكل آخر يعبر عن الاستعمار ويقصد بها استيلاء الأجنبي المحتل على فضاء جغرافي آخر ونزع الأراضي من أصحابها الأصليين، وإعطاءها للمعمرين وجعل البلد المحتل موطنا لهم[1].

ارتبط الاستيطان في الجزائر في محاولة المستعمر الفرنسي تثبيت سلالتها لبشرية وعرقه بالجزائر من خلال خلق مجتمع جديد مماثل لمجتمعه وذلك باستبدال عرق بعرق وسلالة بشرية بأخرى عن طريق تهجير مواطنيه وإسكانهم في أراضيهم المستعمرة.[2]

مما يؤكد هذا النوع من الاحتلال ما جاء في قول ألكس دي طوكفيل: "الاستيطان بلا احتلال سيكون دائما عملا غير مكتمل وخطرا في نظري إذا تركنا العرب لأنفسهم، وتركناهم يتشكلون في قوة منتظمة في مؤخرتنا فلا مستقبل إطلاقا لمبادرتنا في إفريقيا، ستضمحل تدريجيا بفعل المناهضة المتواصلة للأهالي أو ستسقط فجأة بفعل جهود هؤلاء أنفسهم"[3].

ج-تعريف الاستيطان من المنظور التاريخي:

يعتبر الاستيطان من أخطر أنواع الاستعمار* وشديد الصلة به فهو ظاهرة ترجع في جذورها إلى القرن التاسع عشر وتتلخص في وجود أوروبيين أساسا، مزروعين وسط محيط من السكان البلاد الأصليين ، يشعرون بالنقاء والتفوق العرقي ويمارسون إزاء السكان الأصليين شتى أنواع التمييز العنصري وينكرون وجودهم القومي ، يرتكز الاستعمار الاستيطاني أساسا في منطقتين رئيسيتين: الوطن العربي وإفريقيا.[4]

لذلك نجد أن الاستيطان الأوروبي قام على تشجيع الهجرة والتي هي ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بظروف سياسية واجتماعية وديموغرافية كما تطرقنا لها سابقا، فالاستيطان وفق المنظور الفرنسي يُعدّ من المفاهيم المركزية التي ارتبطت بالمشروع الاستعماري الفرنسي، وقد تم تناوله ضمن أدبيات المدرسة التاريخية الفرنسية من منظور اقتصادي وسياسي وثقافي مركّب فحسب هذا التصور، لا يُفهم الاستيطان بوصفه مجرد انتقال سكاني من الوطن

[1] صالح بالحاج: الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين (1910- 1939)، دار الثقافة، الجزائر، 2015، ص 25.

[2] عدة بن داهة: الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، 1830-1962، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، ط1، 2008، ص 74.

[3] أليكس دي طوكفيل: نصوص عن فلسفة الاحتلال، تر، إبراهيم صحراوي، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزائر، 2007، ص 38.

* الاستعمار: ظاهرة سياسية اقتصادية عسكرية ظهرت بظهور الامبراطوريات منذ العصر القديم آشور وبابل وفارس ، وظهرت في أوروبا في العصر الحديث بظهور القوميات وحركة الكشوفات الجغرافية متأثرة في أصولها الفكرية برواسب الفلسفة الأرسطية في العقلية الأوروبية حيث نبرة إستعلاء الجنس الآري وأن من عداه فهو عبد له عقلية العبيد وينبغي أن يعامل بما تعامل به البهائم، أنظر: يحي محمد نيهان: معجم مصطلحات التاريخ ،دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص21.

[4] _شوقي أبو خليل: تحرير الاستعمار، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية،ط1، 1991،ص47.

الأم نحو الأراضي المستعمَرة، بل يُعدّ عملية ممنهجة تهدف إلى السيطرة على الأرض واستغلال مواردها الطبيعية والبشرية بصورة فعالة تخدم المصالح الفرنسية في جوهره، يتمثل الاستيطان، حسب المدرسة الفرنسية، في امتلاك الأراضي واستغلال الثروات التي تزخر بها، سواء كانت ظاهرة على السطح أو مدفونة في باطن الأرض ويستند هذا الطرح إلى فرضية تعتبر أن هذه الأراضي تعاني من الإهمال أو من استغلال بدائي لا يحقق جدوى اقتصادية كبرى. ومن هنا، يبرز المستوطن الفرنسي في صورة الفاعل التاريخي الذي يسعى إلى تحقيق المنفعة من خلال استثمار دائم ومكثف، ينطوي على مشاريع زراعية وتجارية وتنموية تهدف إلى ربط المناطق المستعمَرة بالاقتصاد العالمي.[1]

كما يُنظر إلى المستوطن بوصفه الوسيط الذي ينخرط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المستعمَر، حيث يتعامل مع السكان المحليين، ويدير الأسواق، ويساهم في تنشيط القطاعات الثلاثة الكبرى: الزراعة، التجارة، والصناعة ومع ذلك، فإن هذه المشاركة الاقتصادية مهما بلغت من الحيوية لا تُمنحه صفة "العُمران" أو "التوطن" الحقيقي ما لم يتجاوز الدور الاقتصادي إلى بعد سياسي، يتمثل في مشاركته ضمن الإدارة الاستعمارية وتحوّله إلى أداة لتنفيذ السياسات الفرنسية داخل المستعمَرة. [2]

من هذا المنطلق، يتضح أن الاستيطان وفق التصور الفرنسي، ليس مجرد فعل اقتصادي أو ديموغرافي، بل هو آلية استعمارية تُستخدم لتحقيق السيطرة السياسية والثقافية على المجتمعات المحلية، وتُبرَّر بدعوى "تمدين" أو "تحضير" تلك الأراضي.

أما في ما يتعلق بالمستوطنة، فإنها لا تُعدّ كيانًا مستقلًا عن الوطن الأم، بل تُدمج ضمن ممتلكاته السيادية، ويُنظر إليها كامتداد جغرافي له، وهي بالتالي تخضع لهيمنة الأوروبيين الذين يمارسون فيها مختلف الأنشطة ضمن إطار منظّم ومراقَب من قبل الإدارة الاستعمارية.[3]

هكذا فإن التحليل التاريخي لهذا التصور الفرنسي للاستيطان يكشف عن مشروع استعماري مركّب، يمتزج فيه الدافع الاقتصادي بالسياسي، يتداخل فيه الطموح الاستغلالي بالخطاب الحضاري، في سياق أوسع من الصراع حول السيطرة والهيمنة على الشعوب والمجالات الجغرافية خارج أوروبا.

---

[1] عماد لبيد: الاستيطان والتوطين : الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص26.

[2] المرجع نفسه، ص26.

[3] نفسه، ص27.

2-أنواع الاستيطان

يمكن تقسيم الاستيطان إلى عدة أنواع مختلفة أهمها:

أ-الاستيطان الإحلالي:

يُعد الاستيطان الإحلالي نمطًا من أنماط الاستعمار الذي يهدف إلى استغلال الأرض من دون سكانها الأصليين، حيث يُنظر إلى السكان الأصليين باعتبارهم عائقًا أمام تحقيق مشروع الاستيطان، مما يؤدي إلى اتباع سياسات تهدف إلى إقصائهم كليًا، سواء عبر التهجير أو الإبادة، ويتميز هذا النوع من الاستعمار عن غيره بكونه لا يسعى فقط إلى السيطرة، بل إلى إحلال جماعة مستوطنة مكان السكان الأصليين بشكل دائم، بما يضمن الاستقرار العرقي والاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الاستيطاني الجديد، ويتمتع هذا النوع من الاستعمار بمنظور أيديولوجي يُبرر إقصاء السكان الأصليين ويشرع طردهم أو تصفيتهم، ويُؤسس لبناء مجتمع استيطاني متكامل من حيث البنية الاقتصادية والثقافية والديموغرافية.[1]

أمثله عن هذا النوع: فلسطين، الجزائر، الولايات المتحدة الأمريكية، استراليا....

ب-الاستيطان الاندماجي:

يُقصد به ذلك النمط من الاستيطان الذي يتسم في بدايته بسيطرة العنصر الدخيل على السكان الأصليين وهيمنته عليهم، ليتطور لاحقًا نحو نوع من الاندماج التدريجي بين الطرفين، إلى أن يصل إلى مرحلة التمازج الكامل، مكوّنًا مجتمعًا جديدًا يحمل سمات مشتركة، كما هو الحال في بلدان أمريكا اللاتينية، ويكون الهدف الأساسي من هذا النوع من الاستيطان هو استغلال الأرض والسكان المحليين لخدمة المصالح الاستعمارية[2].

أمثله عن هذا النوع: جنوب أفريقيا خلال مرحلة ماقبل الفصل العنصري، الجزائر جزئيا...

ج-الاستيطان المبني على التفرقة اللونية (الأبرتايد*):

يمثّل هذا النمط من الاستيطان حالة يحتفظ فيها العنصر الدخيل باستقلاله التام عن السكان الأصليين، معتمدًا سياسة العزل داخل مناطق جغرافية محددة، ما يسهّل عملية التحكم في السكان الأصليين واستغلالهم اقتصاديًا، من خلال السيطرة على الأرض ومن عليها.

---

[1] عبد الوهاب المسيري: مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني، دار الفكر المعاصر، سوريا، ط1، 2002، ص118.

[2] المرجع نفسه، ص23.

*الأبارتايد (Aparthied) : هي كلمة تؤدي معنى الانفصال وتعني "الفصل اللوني الكامل" وتعبر الكامة عن النظام القانوني للعزل العنصري الذي فرضه الحزب الوطني في جنوب أفريقيا بين عامي 1948م وأوائل عام 1994. (انظر: عماد لبيد: المرجع السابق، ص24)

أمثلة عن هذا النوع: تجسّد هذا النموذج بوضوح في جنوب إفريقيا وفي الولايات المتحدة الأمريكية خلال منتصف القرن التاسع عشر.

المبحث الثاني :مراحل الاستيطان الفرنسي في الجزائر:

قسمنا مراحل الاستيطان الفرنسي في الجزائر وفق تصورنا، تقسيما كرونولوجيا كالآتي:

1-مرحلةالاستيطان الرسمي : 1830 – 1840م:

يُقصد بالاستيطان الرسمي سيطرة الدولة الاستعمارية بصورة مباشرة على الأراضي، من خلال نزع ملكيتها من السكان الأصليين أو إقصائهم عن استغلالها، بهدف تخصيصها للمهاجرين الأوروبيين وقد تم هذا النوع من الاستيطان تحت إشراف الدولة، التي لعبت دوراً مركزياً في تنظيم عملية التمركز الاستيطاني وتوفير الدعم العسكري والإداري للمستوطنين، ما جعله شكلاً ممنهجاً ومدروساً من أشكال التغلغل الاستعماري.[1]

إن المحاولات الأولى للاستيطان الرسمي خلال سنة 1832**باءت بالفشل** نظرا لنقص الإمكانيات المادية لهؤلاء الوافدين، مما أدى إلى تشجيع أصحاب الإمكانيات المادية للهجرة، وبيعهم أراضي الأهالي [2]،فقامت الإدارةالإستعمارية الفرنسية في الجزائر بتشجيع هجرة الأوروبيين وتنظيمها عن طريق تقديم مجموعة من الاغراءات له من أراضي ومساكن، فقد توافد إلى الجزائر منذ 1831م ألاف المستوطنين **رغم الصعوبات**.[3]

عدد المهاجرين الفرنسيين في السنوات الأولى من الاحتلال:[4]

السنة	1831	1832	1833	1834	1835	1836
عدد المهاجرين (نسمة)	2.199	2.383	590	657	635	1.756
المجموع(نسمة)	8.220					

[1] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، 1830_1954، المرجع السابق ، ص7.

[2] حياة قنون : الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائر خلال القرن التاسع عشر ، مجلة الحوار المتوسطي ، العدد 3_4 ،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012، ص 150 .

[3] المرجع نفسه، ص 150.

[4] مزيان وشن: المرجع السابق، ص141.

يعكس هذا الجدول ملامح **البدايات الفوضوية** للاستيطان الفرنسي في الجزائر، المتأرجح بين الطموح الإمبريالي والمعوقات الواقعية، ففي حين نجحت فرنسا في استقطاب عدد مهم من المهاجرين في البداية، واجه مشروعها الاستيطاني تحديات قوية فرضتها المقاومة الجزائرية والواقع الجغرافي الصحي والاجتماعي الصعب.

إنه مثال حي على أن الاستعمار لم يكن مشروعًا متماسكًا منذ بدايته، بل كان خاضعًا لصراعات داخلية وأخرى ميدانية في الأرض المستعمَرة.

وفرت فرنسا مختلف الضروريات التي تسير أمور المهاجرين من ناحية الإقامة والاستقرار فعملت على وضع مجموعة من المستوطنين تحت رئاسة شخص تكون له خبرة في المجال الزراعي يختارون العسكريين الذين تولوا من قبل المهام الزراعية ويزرعون لمدة معينة وبعد تلك المدة تمنح الأراضي للكولون بصفة الملكية الفردية ويستغلها وبعدها يدفع له تعويضات من الداخل للخدمات المقدمة لإدارة الاحتلال.[1]

تعتبر هذه الأخيرة خطة الاستيطان الرسمي في بدايتها الأولى التي اعتمدت على استصلاح الأراضي من طرف العسكريين ليتم جلب أعداد من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين لكي يخدموا الأراضي وتصبح ضمن أملاكهم الخاصة، ومن أهم الذين دعموا الاستيطان الرسمي الجنرال كلوزيل*[2]

بدأ الاستيطان يتعزز تدريجيًا ويتوسّع بشكل ملحوظ، خاصة عقب صدور قرار 22 جويلية 1832، الذي نصّ على اعتبار الأراضي الواقعة تحت السيطرة الفرنسية أملاكًا تابعة للدولة الفرنسية، وقد شكّل هذا القرار نقطة تحوّل حاسمة في سياسة الاستعمار إذ شجّع على التوسع خارج العاصمة ووصل عدد المستوطنين سنة 1932 ما يقارب 25 ألف معمر[3] وهو ما أدى إلى نفقات باهظة سواء من الإدارة الاستعمارية بحوالي 6500 فرنك فرنسي لمستوطن مهاجر واحد، أو المستوطن في حد ذاته نتيجة عدم إنتاجية المعمر خاصة في النشاط الزراعي خارج المدن الحضرية الكبرى، لكن بعد مجيء اللجنة الفرنسية سنة (1833م) للتحقيق في وضعية المناطق المستعمرة والتي وجدت أن 70% من المستوطنين بمدينة الجزائر، اتجهت الإدارة الفرنسية إلى تشجيع الاستيطان

[1] عماد لبيد، المرجع السابق، ص34.

* كلوزيل ولد في ميرابو سنة 1772م ، إنظم إلى الثورة الفرنسية سنة 1791 ،شارك في عدة حملات بعد 1815 هاجر إلى أمريكا ثم عاد إلى فرنسا حكم الجزائر 1830_1831_1835_1837 ،رقي إلى رتبة مارشال كان يعتبر أكثر الضباط الفرنسيين تخصص في السياسة الاستيطانية.أنظر: إبراهيم مياسي : مقاربات في تاريخ الجزائر 1830_1962، دار الهومة ، بوزريعة ، الجزائر ، 2007، ص 16.

[2] عماد لبيد، المرجع السابق، ص33.

[3] فرحات عباس : ليل الاستعمار، تر، أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر، الجزائر ،2005، ص96 .

خارج مدينة العاصمة من خلال التأكد على بقاء فرنسا في الجزائر وعدم تخليها عن المستوطنين، ولعل خطاب "كلوزويل" في 09 أوت 1935ملأكبر دليل على ذلك حيث أكد وقال: "يجب أن تعلموا أن هذه القوة العسكرية التي تحت إمرتي ماهي إلا وسيلة ثانوية، وذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا بالجزائر، إلا بواسطة الهجرة وفقط"، ومن هذا المنطلق فقد بدأ الاستيطان يتوسع في مختلف المدن الأخرى سواء في الجهة الشرقية أو الغربية في شكل مزارع ومراكز استيطانية وخاصة في مدن الجزائر، وهران، عنابة، بجاية، مستغانم، سطيف وسكيكدة .[1]

منذ منتصف الثلاثينات، اعتمدت الإدارة الاستعمارية في الجزائر سياسة تهدف إلى تشجيع الهجرة الأوروبية حيث عرضت الأراضي للبيع بأسعار زهيدة لم تتجاوز 47 فرنكا للهكتار، وانخفضت في المناطق الداخلية والريفية إلى 38فرنكا فقط[2]، وقد ساهمت هذه الامتيازات في تحفيز أعداد متزايدة من المستوطنين على هجرة أوطانهم الأصلية وبناء حياة جديدة في الجزائر، كان الإقبال كبيرا على أراضي الجزائريين حيث تم تنظيم عمليات توزيعها عبر القرعة إذ يمنح المستوطن رقما يحدد قطعة الأرض المخصصة له ليشرع فورا في بناء منزله واستصلاح الأرض الممنوحة له.[3]

سرعان ما واجهت عراقيل جدية بفعل التطور الصناعي في فرنسا من جهة وتصاعد المقاومة الجزائرية بين عامي 1832 و1847من جهة أخرى إذ تسببت الاضطرابات في مناطق الاستيطان في إعاقة التوسع الاستيطاني[4].

2-مرحلةالاستيطان الحر الكلي: 1840-1870م:

إن بداية الاستيطان الرسمي هي التي مهدت لظهور الاستيطان الحر الكلي فلولاه لما استطاع الأوروبيون الاستيلاء على أراضي الشعب الجزائري، فالاستيطان الحر هو الممارس من قبل المستوطنين الأحرار فقد جاء ليتم عملية الاستيطان الرسمي فبحلول المستوطنين في الجزائر نشطت عملية المتاجرة بالأراضي، إذ تمكن عدد كبير من

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص 14.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص 23.

[3] الصادق دهاس: الملكية الخاصة وتأثيرها على الجزائريين في القرن 19م، ضمن أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي الجزائر، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص116.

[4] عبد الطيف بن أشنهو: تكوين التخلف في الجزائر- محاولة لدراسة حدود التنمية الرأسمالية في الجزائر بين عامي 1830-1962-، تر، نخبة من الأساتذة، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1979م، ص 88.

المهاجرين الأوربيين من شراء أغلب الأراضي وسيطروا عليها خاصة أراضي متيجة في مدة زمنية قصيرة ، وقد كان للمعمرين رغبة كبيرة في شراء أراضي الجزائريين .[1]

"شهدت السنوات الأولى من مرحلة الاستيطان الفرنسي في الجزائر توسعاً ملحوظاً، لاسيما تحت قيادة بيجو، الذي لعب دوراً محورياً في تكريس السياسة الاستيطانية الاستعمارية، فقد امتلك بيجو إمكانات مادية وعسكرية كبيرة مكّنته من تجسيد رؤيته القائمة على ربط الأمن العسكري بتكثيف الوجود المدني الاستيطاني، حيث تم خلال فترته إنشاء ما يقارب 123 مركزاً استيطانياً وتُعد فترة بيجو من أخطر المراحل في تاريخ الاستيطان بالجزائر، إذ أراد استعمارها بالبندقية والمحراث،[2] في دلالة على الجمع بين القمع العسكري والتوسع الزراعي الاستيطاني، وفي خطابه أمام البرلمان الفرنسي سنة 1847، عرض بيجو الخطوط العريضة لمشروع استيطاني واسع النطاق، يقضي بتوفير 100 ألف جندي فرنسي يُعاد توطينهم في الجزائر كمستعمرين، شريطة منح كل منهم عشرة هكتارات من الأرض، إلى جانب توفير المسكن وزوجين من الثيران لكل مستوطن، ووفقاً لهذا المشروع، كان يُشترط على الجندي الفرنسي قضاء سبع سنوات في الخدمة العسكرية، تُحتسب منها ثلاث سنوات كمستعمر قبل تسريحه.

عبّر بيجو عن موقفه الحاسم تجاه الاستعمار بقوله إنه لم يأت إلى الجزائر بنظريات جاهزة، بل بمنظور احتلالي حاسم يتجسد في إما السيطرة الكاملة أو الانسحاب، مشدداً على ضرورة إخضاع الشعوب العربية من تونس إلى المغرب ومن ساحل البحر المتوسط إلى أعماق الصحراء والسبيل الأوحد لتحقيق هذا الاحتلال والمحافظة عليه هو الاستيطان[3]، لذا فقد كان يقول "عندما ينتهي المستوطن من بناء مسكنه وخدمة الأرض التي استفاد منها لأربع أو خمس سنوات، عندها يرى بأم عينيه الأشجار التي غرسها ورآها تثمر ثمارا طيبة لم يرها في وطنه الأصلي، عندما يرزق بولدين أو أكثر على هذه الأرض التي يملكها، حينئذ لا يمكن على الإطلاق تصور احتمال التخلي عن هذه الحالة من الرخاء، والنتيجة تكون هو أنه وأبناؤه وأحفاده يرتبطون بهذه الأرض إلى الأبد[4]، ومنه نلاحظ أنالشرط الوحيد والكافي في فكر الجنرال "بيجو" لتحقيق الاستيطان هو أن يقوم المستوطن بخدمة الأرض والتشبث فيها والتأكد التام دون أدنى شك أنها ملكه.

---

[1] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص47.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، 1830_1954،المرجع السابق، ص 9.

[3] نصر الدين بن داود: مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الاستيطانية، ضمن أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر، إبان الاحتلال الفرنسي، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007، ص 56.

[4]المرجع نفسه، ص 58.

رأى الجنرال بيجو أن على الجندي، إلى جانب مهامه الأمنية، أن يشارك فعلياً في عملية الاستيطان عبر الاستقرار الدائم في الجزائر، وقد أكد في أحد تصريحاته أن السيطرة على العرب تمثل أولوية قصوى، معتبراً أنها شرط أساسي لضمان أمن المستوطنين الأوروبيين وتحقيق أي تقدم في المشروع الاستيطاني.[1].

كان "بيجو" من أبرز منظّري وداعمي الفكر الاستيطاني في الجزائر، حيث لعب دورًا محوريًا في تعزيز سياسة التوسع الاستعماري، اعتمد على فكرة "المستوطنين العسكريين"، فشجّع العسكريين المتقاعدين على الاستقرار في الجزائر مقابل امتيازات كبيرة، وأسّس مزارع حول المعسكرات تُستغلّ خلال فترة الخدمة، وكانت أبرز إنجازاته توظيف الجيش في بناء المستوطنات وإصلاح الأراضي، تمهيدًا لهجرة استيطانية واسعة النطاق.[2]

إذ سرعان ما اشتدت الهجرة نحو الجزائر حيث قدم فكتور ديمونتس(victor dementes) احصائيات عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر على النحو التالي:

احصائيات عدد المهاجرين الأوروبيين إلى الجزائر بين عامي (1840-1854):[3]

السنة	عدد الأوروبيين	السنة	عدد الأوروبيين
1840	27865	1848	115101
1841	37374	1849	112607
1842	44531	1850	125963
1843	55186	1851	131283
1844	75420	1852	132780
1845	95320	1853	142172
1846	109400	1854	163950

[1]نصر الدين داود، المرجع السابق ،ص94.

[2] صالح عباد: المرجع السابق، ص 15.

[3]DEMENTES victor, le people algerien ,essai demographyalgerienne,imprimeriealgerienne, alger, 1906,p34 . (انظر: العربي بلعزوز: السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية، مجلة عصور الجديدة، ع 7-8، جامعة وهران، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 293.

1847	103863

أدت السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر منذ مطلع أربعينيات القرن التاسع عشر إلى تزايد كبير في أعداد المستوطنين. ولم يقتصر الاستيلاء على الأراضي على نمط محدد، بل شمل مختلف أنواع الأراضي، بما فيها أراضي الدولة والأوقاف، وقد تم ذلك من خلال مجموعة من المراسيم، أبرزها مرسوم سنة 1845، الذي منح الإدارة الفرنسية الحق في مصادرة أراضي القبائل التي تُعارض أو تثور ضد الاحتلال وبهذه الآلية، تم الاستحواذ على غالبية الأراضي الجزائرية.[1]على الرغم من الطروحات والمجهودات التي قدّمها "بيجو" لترسيخ الاحتلال وتعزيز الاستيطان خلال فترة حكمه، إلا أنه واجه معارضة شديدة من خصومه، ما أدى في النهاية إلى دفعه للاستقالة.وهو يتعجب ويقول: "أن تهزم عبد القادر وأن تكون مارشال، ودوق، وحاكما عاما لمدة ست سنوات، ثم تقدم استقالتك فإن ممثلي الجمعية من الجهلة لا يفقهون شيئا ".[2]

تميزت هذه المرحلة بالانتقال من المبادرات الفردية المتفرقة إلى تبني سياسة استيطانية ممنهجة، ترعاها الدولة الفرنسية بشكل مباشر، خصوصًا بعد سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية الثانية، وقد وظفت الإدارة الفرنسية الاستيطان كأداة لدعم النظام الجمهوري، من خلال نفي وإبعاد العمال الثائرين في فرنسا، والذين بلغ عددهم في ماي 1848 نحو 100 ألف، ما جعلهم يُشكلون تهديدًا محتملاً للسلطة القائمة آنذاك، استجابة لذلك، تم ترحيل عدد كبير منهم إلى الجزائر، وأُنشئت بين عامي 1848 و1850 نحو 68 قرية استيطانية وفق القوانين المنظمة للعملية الاستيطانية. غير أن التجربة واجهت صعوبات جمة، أبرزها نقص الخبرة الزراعية لدى المستوطنين، إضافة إلى النزعة الانتقامية التي حملوها معهم من باريس، مما أدى إلى فشل هذه القرى الزراعية وهجرة العديد من المستوطنين إما إلى فرنسا أو إلى المدن الجزائرية الكبرى[3].

أمام هذا الإخفاق، شكّلت الجمعية الوطنية الفرنسية لجنة خاصة لدراسة أوضاع المستوطنات، وخلصت إلى ضرورة مواصلة المشروع الاستيطاني ونتيجة لذلك، بلغ عدد المستوطنات سنة 1851 نحو 136 مستوطنة، توزعت على النحو التالي: 58 مستوطنة بمنطقة متيجة والساحل، 30 بمقاطعة قسنطينة، و48 بمقاطعة وهران.

[1]عماد لبيد: المرجع السابق، ص 37.

[2] نصر الدين بن داود: المرجع السابق، ص 59.

[3]يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، 1830-1954، المرجع السابق، ص 17.

أما في عام 1852، فقد وصل عدد المستوطنين إلى حوالي 131 ألفًا، لم يكن من بينهم سوى 33 ألفًا يمتهنون الزراعة فعليًا[1].

لإنجاح الاستيطان الريفي وإخراجه من المدينة عمدت الإدارة الفرنسية إلى فكرة الاستيطان الرأسمالي الكبير" فغذت ذلك بمجموعة من المراسيم التي استهدفت الاستيلاء على الأرض استيلاء مريحا وصارخا ومباشرا في أحيان والتي سنفصل في الحديث عنها لاحقا، وفي أحيان أخرى بتبريرات متعددة لتواجه بها ردود الفعل لدى القبائل أو المعارضة الفرنسية والرأي العام في الخارج .[2]

يُلاحظ أن سياسات الاستيطان، سواء في شكلها الشامل أو الحر، لم تكن مرضية بالنسبة للمستوطنين الأوائل خلال هذه المرحلة، إذ رأوا فيها حرمانًا من الامتيازات التي كانت الدولة الفرنسية تمنحها لهم سابقًا. ونظرًا لأهميتهم كقوة اقتصادية وبشرية فاعلة في خدمة المشروع الاستيطاني، سرعان ما وجدت مطالبهم آذانًا صاغية لدى الإدارة الاستعمارية الفرنسية. ومع مرور الوقت، بدأت هذه الإدارة تُظهر مرونة متزايدة في الاستجابة لتطلعاتهم، دون اتخاذ إجراءات قد تمس بمصالحهم، إدراكًا منها بأن نجاح السياسات الاستيطانية مرهون برضا هؤلاء المستوطنين.[3]

3-مرحلة الاستيطان المدني منذ 1870م:

تميزت مرحلة الحكم المدني من 1870 وما بعدها بازدياد حدة النشاط الاستيطاني الفرنسي في الجزائر إذ شهدت هذه المرحلة توسعا كبيرا في العمليات الاستيطانية التي باشرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية عبر مختلف أنحاء البلاد ، وعملت على تحويل الحكم العسكري للمدن إلى حكم مدني ،خاصة في المناطق الشمالية للوطن .

وفي هذا السياق قامت السلطات الفرنسية بتوجيه جهودها نحو تسهيل استيطان الجيش الفرنسي والأهالي المحليين عبر إنشاء مكاتب عربية* مخصصة وتنظيم عمليات بيع الأراضي داخل المناطق المأهولة سواء بالترغيب أو عبر وسائل المصادرة والإكراه حيث تزامنت هذه المرحلة مع سلسلة من الأزمات السياسية والعسكرية التي شهدتها

[1] عماد لبيد : المرجع السابق، ص 39 .

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص16.

[3] عماد لبيد : المرجع السابق، ص 39 .

*المكاتب العربية : عرفها النقيب (hugonnet) ": حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 1830 والجنس الأهلي والذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال إلى الآن " للمزيد أنظر: أحمد مسعود سيد علي، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، ع10، جامعة مسيلة، الجزائر، 2014، ص 26.

فرنسا أبرزها الهزيمة أمام بروسيا في 2سبتمبر 1870م كما واجهت فرنسا حصار باريس في 29جانفي 1871م، وما تلاه من إعلان سقوط الإمبراطورية الثانية وإقامة الجمهورية الثالثة.[1]

فساهمت هذه الحرب في عودة اعتماد الاستيطان الرسمي من خلال عدة قوانين وتشريعات لتنظيم عملية استقبال مهاجري الألزاس وللورين النازحين من شمال شرق فرنسا نحو الجزائر وكذا نهاية انتفاضة المقراني وما ترتب عليها من عمليات المصادرة للمتلكات الجزائريين والاستلاء على أكثر من 446000 هكتار إضافة إلى غرامات مالية قدرت إجمالا بحوالي 11 مليون فرنك ذهبي بداية من مرسوم 21 جوان 1871 إلى قانون 1873 وقانون 22 أفريل 1887 وصولا إلى قانون 16 فيفري 1897 وقانون 13 سبتمبر 1904 .[2]

المبحث الثالث : المنظومة القانونية لتمكين الاستيطان:

لقد اختلفت أشكال وأساليب الإدارة الاستعمارية في الجزائر منذ الاحتلال إلى أن الغاية واحدة هي القضاء على الشعب الجزائري وسلب أرضه بشتى الطرق وفرض سيطرتها ولتحقيق أهدافها عملت على جلب المستوطنين إلى أرض الوطن لاستنزاف خيرات الجزائر،تمثلت في مجموعة من القوانين والمراسيم والقرارات التي استهدفت سلب المزيد من الأراضي وتوفير المساحات اللازمة لاستيعاب المهاجرين الأوروبيين وتأمين مصدر العيش لهم، ومن أهم القرارات التي شكلت الخطورة كبيرة على ملكية الأرض في الجزائر نجده:

1-التشريعات العقارية الصادرة في فترة الحكم العسكري:

أ) قرار الكونت كلوزيل المؤرخ في 8سبتمبر 1830:

تعلق هذا القرار بإنشاء قطاع الدولة تحت تسمية الدومين *domine فمادته الأولى جاءت لتحدد أملاك الدومين قد تم حصرها فيما يلي . المنازل والمخازن والدكاكين والأراضي والمؤسسات المختلفة التي كانت سباق تحت سلطة الداي والبايات والأتراك الذين غادروا الجزائر والي تسير لحسابهم أو مخصصة لمكة والمدينة تحت

[1] وليد صفراوي: الحركة الاستيطانية الفرنسية بمنطقة تلمسان وضواحيها 1842-1919م، رسالة دكتوراه في تخصص التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2022، ص 105.

[2] يحي بوعزيز: المرجع السابق، ص31 .

* دومين : يمثل االأراضي التي صادرتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية من السكان الجزائريين واعتبرتها ملكا للدولة الفرنسية .

أي عقد كان تسير فائدته للدومين العام [1] و بهذا القرار استطاعت فرنسا الاستيلاء على أراض الاتراك الذين كانوا في الجزائر وهي عبارة عن أراض شاسعة واعتبرت فرنسا نفسها. خليفة الدولة العثمانية في الجزائر [2]

كما سمح قرار كلوزيل بمصادره الأملاك الوقفية ما فسح الطريق وتسهيل عملية الهجرة الاوروبية إلى الجزائر بعد اغرائهم بمختلف الوسائل والاساليب [3]" ولقد لقى هذا القرار معارضه من طرف أعيان مدينه الجزائر امثال بوخربه*وحمدان خوجة وابن العنابي *"

ب) قرار7 سبتمبر 1830:

الذي ينص على مصادرة الأملاك الدينية مهما كان نوعها ووضعها تحت مصلحة أملاك الدولة الفرنسية ويشمل ذلك اوقاف مكة والمدينة[4]والمساجد والزوايا كل هذا أثر على الحياة الدينية والاجتماعية للسكان

ج) مرسوم 22 جويلية 1834:

حدد هذا المرسوم الوضعية القانونية للجزائر بالنسبة لفرنسا حيث اعتبرت الجزائر أرضا فرنسية كما تم تحديد الأراضي التي ستخضع للتشريعات الفرنسية ولكن في الواقع فقط خصوصا تلك المرتبطة بنزع الملكية مما مهد الطريق للاستيطان الفرنسي على حساب القبائل بشكل قانوني وبموجب هذا المرسوم أعلنت السلطات الفرنسية أن جميع المناطق التي احتلتها تعود ملكيتها للدولة الفرنسية.[5]

---

[1] صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830، 1930، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ حديث ومعاصرة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014، ص31.

[2] _ شارل روبير أجرون: تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1914 م، مج1، دار الأمة، الجزائر ، ط2، 2008،ص 332.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830-1954)، المرجع السابق، ص 7.

* أحمد بوخروبة: هو رئيس الهيئة المركزية التي أنشأها اللجنة الحكومية فقط اظهر حماسا كبيرا للوجود الفرنسي في الجزائر وكان من الذين فوضوا ديبورمون على تسليم المدينه ليلة 5-7-1830 أنظر: ابو القاسم سعد الله: محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بداية الاحتلال، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط3، 1982، ص 74.

* ابن العنابي: كان شخصيه فاضلة ومحترمه كتب سلسلة من الرسائل إلى الجنرال كلوزيل وقد أرادت فرنسا إبعاده عن الجزائر وقد كان يعمل لصالح عوده الحكم الإسلامي للجزائر ، للمزيد أنظر: أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 59.

[4] بلقاسمي بوعلام وآخرون : التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19 ، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954 ، دار الأمال للطباعة والنشر ، الجزائر ، 2016 ، ص 28 .

[5]صالح عباد: المرجع السابق، ص 20 .

ويعد هذا المرسوم من أخطر المراسيم القانونية إذ منح السلطات الاستعمارية حرية التصرف في الجزائر دون قيود أو محاسبة وأضفى طابعا شرعيا على الممارسات الفرنسية في البلاد وبالتالي أصبحت الجزائر تحت رحمة فرنسا التي قامت باستغلال ثرواتها ونهب خياراتها كما تشاء .[1]

د) قرار 10 جوان 1830:

قرار استيلاء على املاك الداي والبيات والاتراك الذين غادروا البلاد .

هـ) 5_قرار 1844 و1846:

أصدرت الإدارة الاستعمارية مرسومين مكملين لبعضيهما يتعلقان بالأراضي الأول صدر في 1 أكتوبر 1844 وينص على إلغاء حق التصرف في الأراضي الحبوس حيث تم منح نسبة كبيرة منها للأوروبيين المقيمين في الجزائر.[2]

كما تمت مصادرة الأراضي غير المزروعة التي لا يملك أصحابها وثائق معترف بها من قبل الإدارة الفرنسية، مع منح السكان المحليين مهلة ثلاثة أشهر لتسوية أوضاعهم من خلال تسجيل الأراضي وإثبات ملكيتهم لها فتبين من هذا القانون أنه لم يمنح الجزائريون فرصة حقيقية للحفاظ على أراضيهم بل كانت القوانين الفرنسية تهدف إل سلبهم ممتلكاتهم تحت غطاء قانون ثان والقرار في 31 اكتوبر 1845 يتعلق بمصادرة اراضي البور[3]

و القرار 31 جويلية 1846أباح باستغلال أراضي الأعراش الذين شاركوا في المقاومة ولقد مكنت هذه القوانين في تمليك حوالي 54.894 هكتار للمعمرين وتحويل 114.72 هكتار لأملاك الدولة.[4]

وبهذا الشكل يكون المرسومان 1844 _1846 قد أرسيا قواعد الاحتلال العقاري على أوسع نطاق وبحث يمكن اعتبارها بداية للانطلاق الفعلي لتجسيده فكرة الاستيطان[5].

---

[1] عبد الحكيم رواحنة: السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870_ 1830 ، رسالة نيل شهادة الماجيستير في التاريخ حديث ومعاصر ، جامعة الحاج لخضر،باتنة ، 2014، ص 23.

[2] جمال قنان: قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، المؤسسة الوطنية لنشر والتوزيع، الجزائر 1994، ص 30.

[3] البور: هي الأراضي الغير المزروعة مثل المراعي فكانت تخضع للاستعمال الجماعي.(انظر: صالح حيمر: المرجع السابق، ص21.)

[4] عدة بن داهة: المرجع السابق، ص348 .

[5] المرجع نفسه، ص 349 .

و) مرسوم 24 مارس 1843:

يقضي هذا المرسوم بمصادرة أراضي القبائل الثائرة التي تعمل على الاحتلال بالنظام في المناطق التي تحتلها القوات الفرنسية، وكان ذلك سلاحا يسمح للفرنسيين باختيار أجود الأراضي الزراعية. [1]

ز) مرسوم 19 سبتمبر 1848:

نص على منح الأراضي للمواطنين الفرنسيين وتقديم المساعدات الخاصة لخدمتها على أن تكون لمدة ثلاث سنوات، ونص في مادته الخامسة على نزع الملكيات والحيازات الأرضية الممنوحة من أصحابها ما لم يستغلوها في زمن محدد[2].

ح) قانون 16 جوان 1851 :

أكد في مادته العاشرة أن الملكية حق مضمون للجميع دون تمييز بين الملاك الأهالي والملاك الفرنسيين أو غيرهم[3]، ولكن في الواقع فقد أصدر قانون 1851 وخول للإدارة الاستعمارية الحصول على أراضي العرش وأراضي القبائل بحجه المنفعة العامة والمصلحة الاستيطان ويستند هذا الإجراء إلى الفكرة القائلة بأنه ليس لقبائل حق الانتفاع بها[4].

كما نص هذا المرسوم أيضا على أن تحويل الملكيات بين الأهالي يبقى خاضعا للشريعة الإسلامية وفي الحالات الأخرى يخضع التحويل للقانون المدني الفرنسي، وبحكم ما هو متعارف عليه عند الاوروبيين آنذاك فإن أملاك المغلوب تصير بيد الغالب لهذا تصرفت سلطة الاحتلال بهذه الملكيات بإقامة مشاريع لصالح المعمرين [5].

ط) القرار المشيخيsenatuscoansulte 22 أفريل 1863:

يعد القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863 نقطة تحول حاسمة في مسار الملكية العقارية بالجزائر نظرا لما خلفه من أثار خطيرة وعميقة على مستقبل البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائريين فقد كان هذا الإجراء التشريعي يحمل أبعادا سياسية جوهرية تركت بصمتها على واقع البلاد.[6]

---

[1] عبد الحكيم رواحنة: المرجع السابق، ص 23.

[2] القاسمي بوعلام واخرون:المرجع السابق ، ص 38.

[3] _ عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 359.

[4] _ هواري عدي: الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830-1930م، تر، عبد الله جوزيف، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت،ط 1، 1930، ص 61.

[5] _ حميدة عميراوي:قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2005، ص 114.

[6] _ عدة بن داهة: المرجع السابق، ص 365.

إن التغيير الذي حدث في نظام الحكم الفرنسي وقيام الإمبراطورية الثانية بعد زيارة الامبراطور نابليون الثالث للجزائر واطلاعه على المظالم التي لحقت بالجزائريين بسبب قانون 1851 قرر إجراء إصلاحات عقارية فتم إعداد مشروع قانون سيناتوس كونسلت وعرضه على مجلس الشيوخ الفرنسي في مارس 1863 حيث صادق عليه ودخل حيز التنفيذ في 22 ابريل 1863 هذا القانون كان أول محاولة لتنظيم الملكية العقارية الجزائرية وفق تشريعات فرنسية وتبعته نصوص تطبيقية وتفسيرية لاحقة مثل المرسوم الإمبراطوري في 23 ماي 1863 وتعليمات وزارية أخرى حتى مارس 1865.[1]

وقد تضمن هذا القرار سبعة مواد هي:

المادة الاولى: فيها أن قبائل الجزائر المالكة للأراضي التي تتمتع بها بصفة دائمة وتقليدية.[2]

ومهما كان ذلك تثبيت كل أعمال التقسيم وغيرها التي تمت في السابق بين الدولة والأهالي فيما يتعلق بملكيه الأرض.[3]

المادة الثانية: نصت على تحديد أراضي القبائل وتقسيم بين مختلف دواوير كل قبيلة في منطقة التل الجزائري وأراضي فلاحية أخرى مع الاحتفاظ بالأراضي بصفتها أملاك بلدية وتأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير.

المادة الثالثة: فقد نصت على كيفية تحديد مناطق القبائل وشروط تقسيمها.

المادة الرابعة:نصت على أن القبائل مقيمة بهذه الأراضي ملزمة بدفع ما عليها من ضرائب ورسوم اتجاه الدولة

المادة الخامسة: فاحتوت على وجوب الاحتفاظ بحقوق الدولة في ملكية البايلك وحقوق الافراد في أراضي الملك[4]

فمضمون المادة الخامسة والسادسة والسابعة فهي تؤكد ملكية الدولة طبقا لقانون 16جوان1851،وما فيما يخص الملكية الفردية فهي تحافظ عليها إلى حين صدور قانون لاستخراج عقود الملكية[1]

---

[1] بلقاسم بوعلام واخرون: المرجع السابق ،ص 47.

[2] محفوظ قداش: الجزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830-1954م، تر، محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، دس، ص 164-165 .

[3] بلقاسمي بوعلام واخرون: المرجع السابق، ص 48.

[4] أراضي الملك: تشتغلها أصحابها بشكل مباشر ولهم حق التصرف بها بكل حريه سواء بيعها أو تاجيرها أو اهدائها أو تركها للورثه وبالتالي فهي اراضي ملكيه فردية، انظر صالح حيمر، المرجع السابق، ص14.

أهداف قرار 22 ابريل 1863:

طمأنة الجزائرية وتهدئة من روعهم جراء عملية اغتصاب الأراضي وتجميع سكان الأرياف في تجمعات أو منطقة واحدة .[2]

الاعتراف بحق ملكية الأراضي للجزائريين التي آلت اليهم عن طريق الوراثة [3]وإمكانية احداث ملكية فردية للجزائريين بشكل تدريجي.

. هذا القانون سهل عملية إبرام الصفقات العقارية بين الجزائريين والأوروبيين وسمح لهم بشراء أراضي زراعية تقع وسط تراب القبائل[4].

2-القوانين في ظل الحكم المدني :

لقد تواصلت السياسة الفرنسية في اغناء احتياطها العقاري لخدمة الاستيطان لتحقيق هدف أساسي وهو الاحتلال فعلي للأراضي الواسعة من طرف سكان الأوربيين ولتحقيق ذلك عمدت الإدارة الفرنسية إلى سن قوانين أخرى مكملة لقوانين سالفة الذكر ومنها :

أ) قانون وارني "warner "[5]في 26جويلية 1876 :

نسب هذا القانون لاسم صاحبه وارني ويعد في الحقيقة انتصار المستوطنين على الحكم العسكري في الجزائر، والتوجه نحو اليبيرالية الرأسمالية التي شجعت مجيء المهاجرين من الألزاس واللورين لهذا سمي بقانون المعمر[6] وقد فتح المجال للحصول على أراضي العرش وذلك بإقامة الملكية الفردية داخل القبائل الجماعية التي طالما حافظ على تماسكها ووجودها وحقها كملكية مشتركة بين أفراد القبيلة [7].

مضمون قانون وارني :

---

[1] مراد سعودي: الاقتصاد الكولونيالي للفرنسي وانعكاساته على الواقع الجزائري 1830- 1918م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2023، ص 52.

[2] _ عدة بن داهة، المرجع السابق، ص ص367 368.

[3] _ بلقاسمي بوعلام واخرون: المرجع السابق، ص56.

[4] _ عدة بن داهة: المرجع السابق، ص ص 369-370.

[5] _ وارني نائب يمثل الكولون الجزائريين في البرلمان الفرنسي وهو الذي بناءا على اقتراحه تم تصويت على قانون تحويل الملكية الجماعية في الجزائر (أنظر : عدة بن داهة ، المرجع نفسه ،ص 391.)

[6] _ المرجع نفسه ، ص 392 .

[7] _ حياة قنون : المرجع السابق، ص 157 .

يحتوي هذا القانون على 32 مادة مقسمة إلى ثلاثة فصول .

الفصل الأول يتضمن سبعة مواد جاء في مادته الأولى :تأسيس الملكية العقارية في الجزائر من حيث تثبيتها والانتقال المستمر للعقارات وحقوقها .

الفصل الثاني يتضمن خمس مواد ،تتعلق بإجراءات تأسيس الملكية الفردية .

الفصل الثالث يضم سبع مواد خاصة بالإجراءات الانتقالية حول كيفية الحصول على العقود ومدتها

أهداف قانون وارني :

- ✓ يرمي القانون إلى تحقيق أهداف بعيدة وهي تطبيق القانون الفرنسي على جميع المعاملات العقارية بين الجزائريين واخضاعها لنظام الرهن .[1]
- ✓ القضاء على وحدة القبلية الجزائرية وقطع الروابط القوية بين أفرادها مستعدة للانتفاضة في أي وقت .
- ✓ تسهيل عملية الاستلاء على ماتبقى من أراضي القبائل والاعراش من قبل الكولون .
- ✓ ابعاد الشرع الإسلامي الذي يقف عائقا أمام الصيغ الجديدة ومشاريع الاستيطان .
- ✓ القضاء على أملاك المشاعة بتحفيز الجزائريين على أنصبتهم من الأملاك المشاعة .
- ✓ تحكيم المستعمر الفرنسي إرادته بأن يكون القانون الفرنسي سيد الموقف في كل عمليات الانتقال أو نزع الملكية من الجزائريين [2]

قانون وارني جاء بهدف القضاء على ملكية الجماعية للقبائل والأعراش وفي هذا الاطار قامت السلطات الفرنسية بمصادرة عدد كبير من الأراضي الزراعية بعد فشل مقاومة المقراني وهزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حرب السبعينيات ومنحها لمهاجري الألزاسواللورين .

ب) قانون 28 أفريل 1887 (قانون سيناتوس كنسيلت الصغير):

صدر قانون 28 أفريل 1887 في إطار السياسة الاستعمارية الفرنسية التي سعت إلى إدماج النظام العقاري الجزائري ضمن المنظومة القانونية الفرنسية، وذلك بعد صدور قانون وارني لعام 1873، الذي اعتُبر محاولة

[1] _ مراد سعودي : المرجع السايق ، ص 57 .

[2] _ عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 395 .

أولى لفرنسة الملكية العقارية في الجزائر عبر إخضاعها للقانون المدني الفرنسي،[1] بدلًا من الأعراف الإسلامية والعشائرية التي كانت تحكم علاقات الملكية، غير أن تطبيق قانون 1873 اصطدم بعدة صعوبات ميدانية وقانونية، أبرزها عدم قدرة الإدارة الاستعمارية على تحديد هوية المالكين بدقة، نظرًا لاعتماد الجزائريين على نظام الملكية الجماعية والعرفي، بالإضافة إلى غياب نظام تسجيل موحّد للأسماء العائلية كما هو الحال في فرنسا.[2]

أهداف قانون 1887 :

جاء قانون 28 أفريل 1887 كمحاولة لتجاوز تلك الإخفاقات والانتقادات لقانون وارني 1873 وكان هدفه المعلن تقنين العائلة الجزائرية من خلال إلزام كل عقد ملكية بتحديد صاحب الملكية باسمه الكامل ولقبه العائلي، على النموذج الفرنسي، لكن الهدف الضمني والأساسي كان تفكيك البنية التقليدية للعائلة الجزائرية وتحويلها إلى وحدة قانونية فردية، مما يسهل من جهة السيطرة الإدارية، ومن جهة أخرى تسهيل نزع الملكية من السكان الأصليين وتحويلها إلى المستوطنين الأوروبيين عبر قوانين البيع والمصادرة.[3]وتسهيل عملية فرنسة الأراضي الجزائرية لا غير وذلك بإخضاع الأملاك الجزائرية للقانون الفرنسي والاعتراف بالحقوق الفردية في الأملاك الخاصة مع تفكيك الأراضي الجماعية بإنشاء الملكيات الفردية، منح عقود وسندات لمن لهم الحق في الملكية .[4]

النتائج المترتبة عن تطبيق القانون :

إلغاء حق الشفعة أدى هذا القانون إلى تهميش مبدأ الشفعة، الذي كان يضمن لأفراد العائلة الممتدة أولوية في شراء الحصص العقارية داخل الأسرة، ما فتح الباب أمام تفتيت الملكية وانتقالها إلى أطراف خارجية.

طمس البنية الجماعية للملكية وتم القضاء تدريجيًا على نظام "الملكية الجماعية" أو "العروشية"، الذي كان يضمن تماسك الجماعة القروية والقبلية، وتحويله إلى ملكيات فردية قابلة للبيع والشراء، فقدان الأسرة الجزائرية طابعها المميز فأصبحت الأسرة الجزائرية تُعامل قانونيًا على نموذج الأسرة الفرنسية، ما أحدث اختلالًا في البنية الاجتماعية، خاصة في المناطق الريفية.[5]

[1] صالح حيمر : المرجع السابق ، ص 173 .
[2] بلقاسمي بوعلام وآخرون :المرجع السابق ،ص 66.
[3] صالح حيمر :المرجع السابق ، ص 177.
[4] عدة بن داهة : المرجع السابق ، ص 405.
[5] بلقاسمي بوعلام وآخرون :المرجع السابق ،ص 67.

ج) قانون 1897:

الإجراءات التي جاء بها قانون 1887 عبّرت عن نوايا استعمارية واضحة، حيث تطلب تطبيقه زمناً ووسائل مالية وإدارية كبيرة، مما أدى إلى بروز عدة صعوبات عند محاولات تنفيذه وبهدف تجاوز هذه الإشكالات، تم إصدار قانون 1897،[1] الذي شكل خطوة جديدة نحو تمكين الهيمنة الفرنسية على الأراضي الجزائرية، حيث نص هذا القانون على تسهيل تطبيق أحكام قانون 1887، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة، وذلك عبر لجان محلية تتكفل بمهمة التحقيق وتحديد الملكيات وتقدير قيمة التعويضات.[2]

وقد عكس هذا القانون استمرار التوجه نحو نزع الأراضي من الجزائريين وإخضاعها للسلطة الاستعمارية، مثلما سبقه في ذلك قانون 1873، حيث أُسندت المهمة إلى لجان تقوم بإحصاء الملكيات وتسوية النزاعات، مع الحرص على ألا يتعارض ذلك مع مصالح الإدارة الفرنسية.[3]

ونصّت المادة 13 من القانون على إمكانية إصدار قرارات المصادقة على المخططات العقارية، ولو كانت محل طعون، إذا اقتضت الضرورة ذلك. وقد وُظف هذا القانون في خدمة الأهداف الاستعمارية الاقتصادية، وساهم في إعادة توزيع الملكيات الزراعية بما يخدم مصالح المعمّرين.[4]

المبحث الرابع : الاستيطان في منطقة الحضنة – المسيلة– نموذجا:

1–دوافع اختيار منطقة الحضنة – المسيلة– كمركز استيطاني:

أوجدت دراسات السلطات الاستعمارية أن منطقة الحضنة ليس لها مكان لاستيطان الأوروبيين بقدر مايكون وجود الفرنسيين بها كعامل تدخل لتحسين اقتصاد الأهالي في إطار إدخال بعض الزراعات الجديدة في

[1] هواري عدي :المرجع السابق ، ص 66.
[2] المرجع نفسه : ص 67.
[3] عدة بن داهة :المرجع السابق ، ص 410.
[4] المرجع نفسه : ص 411.

المنطقة كالزيتون وتربية الأبقار خاصة مدينة المسيلة وموقعها الواقع على وادي القصب *الهام والذي من شأنه سقي أراضي الكولون[1].

أما من الجانب السياسي كانت الإدارة الاستعمارية تريد من وراء تكوين مركز استيطاني بالمسيلة القضاء على دور ومركز المدينة الديني باعتبارها مدينة ذات إشعاع حضاري قديم ومدينة وسيطة للمدن المحيطة بها، أما من جانب التجارة تعتبر عملية نقل المنتوجات الفلاحية والحيوانية التي تزخر بها الحضنة رغبة بإنجاز طريق نحو البرج.[2]

كما جاءت عملية اختيار المسيلة كمركز استيطاني بعد تعذر إنجازه في المناطق المجاورة مثل مشروع منطقة بومقر جنوب غرب نقاوس 1882م وذلك لعدم اتساع المساحة المطلوبة للمعمرين إضافة إلى صعوبة انتزاع الأراضي من الأهالي.[3]

تتبعات ثورة المقراني 1871م حيث تعد منعرجا حاسما فقد شكلت سندا قويا لانتزاع الأراضي الخصبة والمسقية من الأهالي لتوزيعها على المستوطنين القادمين[4]

2-حيثيات عملية الاستيطان بالمسيلة:

منذ دخول الفرنسيين لم تشهد الحضنة إلا عدد قليل من الأوربيين الذين لم يزد عددهم عن 10أوربيين سنة 1846،واستمر كذلك إلى غاية تأسيس البلدية المختلطة للمسيلة 1884، وفي هذه الفترة حاولت فرنسا دعم تواجدها بالمنطقة ولو إداريا بعد تضاءل فرص مجيء المعمرين إلى المنطقة، وكونت أول فرقة إدارية بالمسيلة في 1 جانفي 1875 طبقا لقرار 1874/11/13واستمرالوجود الفرنسي في هذه الفترة في إطاره العسكري فقط ، كما عمدت فرنسا إلى تحويل مركز المسيلة العسكري إلى بلدية للأهالي بقرار الحاكم العام في(5 أكتوبر 1881) وقسمت البلدية إلى 17 قسمة .[1]

*يصل طوله إلى 240 كم وبحوضه الواسع 1310 كم مربع وبدوام جريانه الذي يتراوح بين 1م مكعب/ الثانية في الشتاء و160 ل/الثانية صيفا ينقسم الوادي من حيث موقعه إلى ثلاث مناطق مختلفة منطقة شمالية تلية والثانية بين التل والمسيلة وهي معقدة من حيث نظام توزيع مياهها التي استدعت تدخل الإدارة الفرنسية 1924/1880م والمنطقة الثالثة تمتد من المسيلة إلى الجنوب وهي ضعيفة المنسوب. (انظر: كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية....، المرجع السابق، ص342.)

[1]المرجع نفسه، ص75.

[2]نفسه، ص 76.

[3]Depois jean, op, p.3776 انظر:كمال بيرم: نفسه، ص

[4]نفسه، ص78.

رؤساء دواوير كل من واد الشعير وأولاد عامر وجبل محارقة وأولاد عيسى وجبل مساعد وعذاورة الشراقة والغرابة وأولاد سيدي عيسى.[2]

- تعود جذور ظاهرة الاستيطان في منطقة المسيلة إلى أول إدارة وضعت ببلدية المسيلة التي دخلها الحكم المدني قبل غيرها من مناطق الحضنة[3].
- بعد الدراسة المستفيضة التي قام بها المهندس والخبير مارو فيفارسMARO vivares حولم سائل الأرض والمياه بالحضنة الغربية قدم سنة 1890م مشروع لاستيطان الحضنة لكنه لم يؤخذ بعين الاعتبار[4].
- لأن أفاق المستقبل الواعد بمدينة المسيلة وطموحات المعمرين الاستعمارية يجدون فيها أرضا خصبة ومركز الإدارة للحكم الكولونيالي على المنطقة ، فحسب ما جاء في تقرير المتصرف الإداري أنه بإمكان السلطة الجديدة الاستحواذ على البساتين القريبة التي تصل مساحتها إلى 103 هكتار يمكن إضافة 100 هكتار أخرى لها.[5]

كما اقترح على الحاكم مصادرة 397 قطعة أرض بمساحة 1848 هكتار من الأهالي وتعويضهم بأخرى خارج محيط المستعمرة، كما اقترح على الإدارة المركزية جملة من المشاريع الواجب الإسراع في تنفيذها ومنها:

- بناء مركز درك وتكلفته (25000 فرنك) ،تعبيد طرق المستعمرة بالحصى(8000 فرنك) ،بناء سد واد القصب لسقي أراضي المعمرين بمبلغ (75000 فرنك) ،بناء مدرسة ملحقة بميزانية تقدر ب(8000 فرنك) وقدرت الميزانية الأولى للمستعمرة(236000 فرنك). [6]
- سنة 1909م أرغمت الإدارة الاستعمارية كبار ملاك مدينة المسيلة على توقيع اتفاقية في إطار تبادل لأراضيهم المسقية بسد سايح الغربي مقابل أراضي أقل جودة بسباع القبلي ومزرير وقرفالة، وقدرت

---

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في منطقة الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق، ص 118.

[2]المرجع نفسه، ص 118.

[3]LAUCIE PAUL victor,laclonisationdans le Hodna in annales (économie, societs,civlisations)volume 10,1946,p411.(انظر: نفسه، ص75.)

[4]كمال بيرم، نفسه، ص78.

[5]كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884-1945، مذكرة ماجيستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص117.

[6]المرجع نفسه، ص117.

الإدارة المساحة الأولية المخصصة لمركز الاستيطان ب 5000 هكتار منها 2690 هكتار أراضي الدومين و2200هكتار تابعة للحكم العسكري بالقرب من المسيلة مع إمكانية ضم 3000 هكتار من الأراضي الخصبة المحيطة ببساتين المسيلة مع إمكانية ضم 1336 هكتار آخر لزراعة البقول.[1]

- لقد صب اهتمام الاحتلال على تحقيق متطلبات المعمرين فقط في نطاق المدينة مركز البلدية ولم يتخذ أية مبادرة من شأنها تطوير حياة الريف أو المساهمة في ترقية حياة البدو واستمرت التقارير الفرنسية حول متطلبات المركز الاستيطاني بحيث جاء في تقرير المتصرف بتاريخ 7 افريل 1910م أن مركز المسيلة بإمكانه تحقيق ميزانية رابحة وفائض في الأموال لكن يحتاج من جهة ثانية إلى ثلاث مسائل:

1) مسألة استغلال الأراضي الواقعة على الوادي لتكوين عدة قطع للمعمرين بمنطقة بوفقوس والنخلة تصل إلى 1200 هكتار مع 1200 هكتار أراضي دومين وتعويض أصحابها بأراضي بمزرير .

2) مسألة بناء سد على وادي القصب لسقي أراضي المعمرين بمنطقة سباع الغربي وهي مسالة حساسة يرتبط إنجازها بمدى مجيئ المعمرين الجدد بالمدينة.

3) مسألة توفير مياه الشرب للمعمرين الجدد.

- يمكن اعتبار سنة 1912 بداية الاستيطان الفرنسي بالمسيلة من خلال توزيع الأراضي على المعمرين الجدد في شكل ضيعات تقدر مساحتها مابين 100-120 هكتار.[2]

- في 4جويلية 1924م أصدر الحاكم العام قرار حاص بالاستيطان بالحضنة حيث اختارت اللجنة الإدارية منطقتين أساسيتان لتكوين تجمعات سكانية للمستوطنين الأوروبيين تمثلت المنطقة الأولى في الأراضي التي منحت لحشم مجانة بعد تهجيرهم لدوار سعيدة بعرش أولاد ماضي إلى أراضي المسيف والثانية بمنطقة أولاد سلمان وأولاد سيدي عيسى لقبالة إلى أراضي المرابطين الجرف، حيث خططت الإدارة الاستعمارية أن تكون المنطقة الأولى مركز أول للأوروبيين بعد أن عاد الحشم المقرانيين إلى التل بعد أن هجروا للحضنة سنة 1876م وتركوا الأراضي دون عمل والتي تفوق مساحتها 15646هكتار من إجمالي 33746هكتاراعتقادا

[1] L'echod'Alger, les demarches de M.P cuttoli(colonisationdans le rejion de BORDJ BOU ARRIDJ,1909 .

انظر: كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م، المرجع السابق، ص78.

[2] المرجع نفسه،ص80.

من السلطة أن ما بقي سيسد حاجيات قبائل الحشم، أما المنطقة الثانية فقدرت مساحتها ب 8846 هكتار.[1]

- تعتبر سنة 1929م انطلاقة هامة للاستيطان بمنطقة المسيلة وبوسعادة وذلك راجع لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية التي دفعت بعدد أكبر من المعمرين للاستيطان بهذه المنطقة، وبما أن كل مشاريع الاستيطان بالحضنة الغربية اصطدمت بمدى وفرة المياه لسقي الأراضي الزراعية فقد أصبحت مسألة بناء السدود من أكبر اهتمامات الفرنسيين مما دفعهم للاعتماد على مشروع المهندس فيفارس[2]

[1] نفسه، ص 78.

[2] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة المغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840- 1954 م، ص 77.

خلاصة الفصل :

يُبرز هذا الفصل تعريفا شاملا للاستيطان وأهم أنواعه وكيف شكلت السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر عبر مراحل التاريخية مختلفة أداة محورية لترسيخ الوجود الاستعماري، من خلال الاعتماد على ترسانة قانونية هدفت إلى إعادة هيكلة الملكية العقارية بما يخدم مصالح الاستيطان. لقد أُدرجت الأراضي الجزائرية ضمن منظومة قانونية جديدة، همّشت النظم التقليدية للملكية الجماعية، خاصة في المناطق الريفية التي كانت خاضعة لسلطة القبائل والقوانين العقارية التي كانت ذات أثر بالغ على تنظيم المجال، أبرزها مرسوم 1 مارس 1845 الذي اعتبر أراضي القبائل "أراضي جماعية"، ما أتاح للإدارة الاستعمارية التدخل المباشر في التصرف فيها، والسيناتوس كونسلت لسنة 1863 الذي شرّع تفتيت الملكيات الجماعية وتحويلها إلى ملكيات فردية قابلة للتصرف، تمهيداً لإدماجها في السوق العقارية الاستعمارية، ثم قانون وارني لسنة 1873، الذي سرّع وتيرة نزع ملكية الأراضي من الأهالي تحت مبرر غياب الوثائق الرسمية، ومنح امتيازات واسعة للمستوطنين وقد مثّلت منطقتا لحشم والحضنة نموذجاً دالاً على كيفية توظيف هذه القوانين في خدمة المشروع الاستيطاني، إذ خضعت أراضي القبائل فيهما إلى عملية مسح وتصنيف إداري مكثف، أفضى إلى تفكيك البنية العقارية التقليدية ، ما سمح بتهيئتها لاستقبال المشاريع الاستيطانية.

الفصل الثالث: انعكاسات ظاهرتي الهجرة والاستيطان

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية.

1) **انعكاسات ظاهرة الهجرة.**
2) **انعكاسات ظاهرة الاستيطان.**

مبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية.

1) **انعكاسات ظاهرة الهجرة.**
2) **انعكاسات ظاهرة الاستيطان**

المبحث الأول: الانعكاسات الاقتصادية:

شكّلت السياسة الاستيطانية والتهجيرية التي اعتمدتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، منذ بدايات الاحتلال، أداة مركزية لإعادة تشكيل البنية الاقتصادية للمجتمع الجزائري بما يخدم مصالح المعمرين والمشروع الاستعماري ككل. وقد كانت منطقة الحضنة، شأنها شأن مناطق أخرى في وسط البلاد، ساحة نموذجية لتجريب هذه السياسات الاستعمارية القسرية، لا سيما في أعقاب ثورة المقراني سنة 1871م، وما تبعها من إجراءات انتقامية طالت قبائل الحشم ودفعتها إلى النزوح القسري نحو الحوض الداخلي للمسيلة.

أسفر هذا التهجير القسري، إلى جانب توسع الاستيطان الأوروبي في المنطقة، عن سلسلة من التغيرات العميقة في النظام الاقتصادي التقليدي القائم، تمثلت أساسًا في اختلال توازن البنية العقارية، وتدهور النشاط الزراعي والرعوي، وفقدان السكان الأصليين لوسائل الإنتاج، وهي تحولات لم تكن ظرفية أو مرحلية، بل امتدت آثارها لعقود، وشكّلت جزءًا من عملية تفكيك ممنهجة للاقتصاد الأهلي.

1-انعكاسات ظاهرة الهجرة:

- أعقب عملية تهجير قبائل الحشم المقرانيين من إقليم التل بمجانة إلى إقليم الحضنة الغربية مشاكل عقارية وقد عبرت بصدق عن طبيعة الاحتلال الفرنسي العنصرية وعن مخططاته لتفكيك المجتمع الجزائري وإبعاد أي نية للمقاومة الشعبية أو الثورة خصوصا بعد المشاركة الواسعة لسكان المنطقة إلى جانب المقرانيين1871م.[1]

- شكّلت القضايا العقارية إحدى أبرز الإشكالات التي أعقبت عمليات التهجير، ومن بينها مشكل أراضي قبائل الحشم، إلى جانب تعويض الأراضي المصادرة لصالح المعمرين. فقد أدى ترحيل جماعة الحشم المقرانيين من منطقة مجانة إلى منطقة المسيلة سنة 1876 إلى نشوء سلسلة من النزاعات المتشابكة، تمحورت حول أحقية الانتفاع بالأراضي المصادرة، وتحديد مواقعها، وحدودها، ومساحاتها، إضافة إلى حقوق استخدام مياه السقي، وخدمة السدود والسواقي، ومسائل انتقال الملكية، وعمليات الرهن والبيع، وغيرها من القضايا ذات الصلة وبفعل الطابع القسري والعنيف الذي وُسمت به عملية الترحيل، لم تلبث قبائل الحشم أن غادرت المناطق التي نُقلت إليها في الحضنة، فعادت إلى مواطنها الأصلية أو استقرت في مناطق مجاورة، وهو ما خلّف

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق، ص308.

مشاكل عقارية جديدة، سواء بين الوافدين والسكان المحليين، أو بينهم وبين الإدارة الاستعمارية التي فشلت في احتواء تداعيات هذا الترحيل القسري.[1].

- أدى غياب قبائل الحشم عن الأراضي التي منحت لهم إثر عملية الترحيل إلى نشوء إشكالات جديدة، تمثلت أساسًا في شكاوى أهالي الحضنة من عدم مساهمة الحشم في الأشغال الجماعية، ولا سيما بناء السدود والسواقي التي تُستخدم لري الأراضي الزراعية الجديدة، هذا الوضع دفع الإدارة الاستعمارية إلى اتخاذ تدابير إدارية صارمة، تمثلت في توجيه إعذارات رسمية تلزم الحشم بالالتحاق بأراضيهم واستغلالها فعليًا، تحت طائلة مصادرتها منهم نهائيًا، وقد ازدادت حدة هذه الإجراءات بالنظر إلى التزامات مالية كانت مفروضة على الحشم، إذ ألزموا بدفع ضريبة سنوية لخزينة الدولة الفرنسية منذ سنة 1878، وهو ما وضعهم في موقع هش قانونيًا واقتصاديًا، بين واجب دفع الضرائب وواقع عدم استغلال الأراضي فعليًا[2].

- أدى انسحاب غالبية أفراد قبائل الحشم من منطقة الحضنة الغربية خلال العقد الثاني من القرن العشرين إلى بروز سلسلة جديدة من النزاعات العقارية، تمحورت بالأساس حول أحقية الانتفاع بالأراضي التي تم إخلاؤها، وحدودها القانونية والجغرافية. وقد ازدادت حدة هذه الخلافات نتيجة عمليات الرهن والبيع التي تمّت في وقت سابق بين أفراد الحشم وسكان الحضنة، والتي اتسمت في كثير من الأحيان بعدم الوضوح أو الطابع غير الرسمي، ما أسفر عن غياب وثائق إثبات الملكية بشكل دقيق[3].

- ونتيجة لهذا الوضع المعقّد، ظلت نسبة معتبرة من هذه الأراضي في حالة بوار، دون استغلال زراعي فعلي، ما انعكس سلبًا على النشاط الفلاحي في المنطقة، وفاقم من أزمة الاقتصاد الريفي المحلي.[4]

- أدت سياسة التهجير القسري التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية تجاه قبائل الحشم إلى إلحاقهم بمناطق جديدة، وعلى رأسها الحضنة، ضمن ما سُمّي آنذاك بأراضي العرش، ففي ظل غياب تقسيم إداري دقيق للأراضي الجديدة، وغياب آليات واضحة للتسيير المشترك، بدأت تظهر خلافات حول أحقيات الاستغلال وحدود الملكية بين بطون الحشم، كما حدث بين أولاد سيدي موسى، وأولاد خلوف، وأهل بومرقد، وأولاد شنيتي، وأولاد ضباب. وبدلاً من أن تتحول الأرض إلى عنصر استقرار، أصبحت مصدر نزاع

---

[1] انظر: كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840- J. des pois,op-cit,p231 1954)، المرجع السابق،ص.309

[2] المرجع نفسه، ص 308.

[3] نفسه، ص308.

[4] نفسه،ص309.

دائم، لاسيما وأن فروع الحشم كانت تحتفظ في لا وعيها الجماعي بانتمائها إلى أراضي التل، مما عزز ضعف ارتباطها بالمجال الجديد، وقد فاقم هذا الوضع من حالة الفوضى في استغلال الأراضي، حيث تُركت مساحات واسعة دون استغلال فعلي أو استغلال بشكل غير عقلاني، ما أفضى إلى تدهور تدريجي في الإنتاج الزراعي المحلي. كما انعكس هذا التسيير العشوائي على البيئة الزراعية، إذ أدى غياب التنظيم في الري إلى اندثار الغطاء النباتي وارتفاع نسب الملوحة في التربة، نتيجة سوء استخدام المياه وغياب شبكات صرف ملائمة[1].

- وتُظهر هذه الحالة نموذجًا دقيقًا لسياسات الاحتلال الفرنسي في إحداث تغييرات اجتماعية واقتصادية قسرية في البنية القبلية الجزائرية، مستغلة منطق "الأرض لمن يستغلها"، ما شجع على التنازع الأهلي الداخلي بدل المقاومة المشتركة للاستعمار. لقد كانت الأرض، في سياق كهذا، أداة لتفتيت البنية الاجتماعية أكثر من كونها وسيلة لإعادة الإدماج أو الاستقرار.

2-انعكاسات سياسة الاستيطان:

- تراجع في نشاط تربية المواشي فانخفض عدد الأغنام من8 مليون عام 1865م إلى 7.7 مليون عام 1885م وإلى 3.6 مليون عام 1900م وانخفض عدد الأبقار من مليون عام 1867م إلى 846 ألف عام 1900م[2] ، أما في منطقة الحضنة فيعتبر النشاط الرعوي المصدر الأساسي لثروة الأهالي خاصة البدو الرحل[3].

إحصائيات المواشي وتوزيعها على قبائل الحضنة سنة 1846[4]*:

العرش	عدد السكان	عدد الأغنام	الماعز	الجمال	الأحصنة والدواب
أولاد ماضي	3000	14400	3600	4300	620

[1] كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية 1884-1945م، المرجع السابق، ص73.

[2] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري الفرنسي(1830-1954م)، المرجع السابق، ص 35.

[3] كمال بيرم: كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق، ص80.

[4] المرجع نفسه، ص 315.

* هذا الجدول وضعته قوات الجيش الفرنسي كان يهدف بالدرجة الأولى إلى الإحصاء بهدف التغريم وفرض الضرائب ومن المحتمل أن الأعداد الحقيقية كانت تفوق ذلك بكثير. انظر: نفسه، ص315.

أولاد سيدي ابراهيم	3000	8000	2000		1000
أولاد منصور	340	2000	500	400	50
أولاد سيدي حملة	350	2400	600	400	55
أولاد سيدي هجرس	350	2400	600	400	70
المسيلة	2000	880	220		90
أولاد دراج الغرابة	6300	42400	10600	5800	1200
المجموع	18500	72400	18300	11300	3805

أما الجدول الموضح أدناه فيمثل إحصائيات الإدارة المحلية التي كان يشرف عليها رئيس المكتب العربي للمسيلة وكذا بوسعادة لبعض أنواع الماشية بين سنوات 1881م-1906م:

احصائيات بعض أنواع الماشية بين 1881م-1906م[1]

السنة	الأحصنة	الأغنام	الأبقار	الجمال
1881	1800	50000	1200	50100
1906	1700	81010	1420	50102

تمكننا المقارنة بين حركة تربية المواشي بين منتصف القرن 19م ونهايته من استنتاج ملامح التحول الحاصل في الميدان الاقتصادي والذي يعتبر من أهم الانعكاسات السلبية لسياسة الاستيطان على الجزائر والراجع إلى تحول أراضي الجماعة إلى الدومين وتقلص حركة قطعان الماشية الموسمية من الشمال إلى الجنوب ومانتج عنه من تردي في حركة تجارة المشية واللحوم والأصواف والجلود والأنشطة المرتبطة بها كالدباغة والصباغة والصناعة الجلدية وغيرها.[2]

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق، 316.

[2] المرجعنفسه، ص 80.

- تحول وسائل الإنتاج من الأهالي للمعمرين أدى إلى تقسيم الملكيات الجماعية وازدياد عمليات البيع والمضاربة وتحول الملاك الفلاحين إلى خماسة*وأجراء عند المستوطنين الجدد، فبعد استقرار المعمرين بالمسيلة تحول غالبية سكان المنطقة إلى فقراء يطلبون من الحاكم العمل في أراضيهم بغرامات مالية وكانت عملية الموافقة على الطلب يتطلب موافقة وزارة الداخلية بجواب من باريس[1]، فلم يعد بمقدور الفلاح حتى العيش البسيط وافتقد المال والبذور والماشية لذلك أصبح خماس بالشراكة مع غيره في خدمة أرضه بنسبة معينة وأصبح المثل يقال في الحضنة **"خماس في أرضه"** كتعبير عن المصير الصعب للفلاح الجزائري التي تحالفت ضده عوامل الطبيعة وسياسة الاحتلال طيلة وجوده.[2]

- شهد الإنتاج الفلاحي للحبوب تراجعًا ملحوظًا خلال الفترة الاستعمارية، إذ كان إنتاج القمح في سنة 1860 يمثّل حوالي 80% من إجمالي إنتاج الجزائر، غير أنه انخفض إلى 72% سنة 1900، ثم تراجع بشكل حاد إلى 4.4% بحلول سنة 1938. كما سُجّل تقلّص كبير في المساحات المزروعة بالحبوب، خاصة في سنة 1887، رافقه تدهور في مردودية الإنتاج، حيث انخفض متوسط الغلة من 4.1 قنط للهكتار إلى 3.7 قنطار. وزادت أوضاع الفلاحين سوءًا بفعل الضغوط الاقتصادية المفروضة عليهم من قبل المرابين، والسماسرة اليهود، وكبار الإقطاعيين الأوروبيين، الذين أجبروا الفلاحين على بيع منتجاتهم الزراعية والحيوانية قبل أوان الحصاد بأثمان بخسة، فضلاً عن لجوئهم إلى الاقتراض بفوائد ربوية مرتفعة تراوحت نسبها ما بين 40% و60%، ووصلت أحيانًا إلى 100%.[3]

- عانى الفلاحون الجزائريون معاناة شديدة جرّاء السياسات الاستعمارية التي استهدفت نزع ملكياتهم الزراعية والفلاحية، مما أدى إلى تحطيم البنية الاقتصادية الريفية للسكان الأصليين. وقد أُرغم الكثير منهم على بيع ما تبقى من أراضيهم تحت ضغط الضرائب المجحفة، والربا الفاحش الذي مارسه الوسطاء الماليون، خصوصًا من اليهود، وهو ما عجّل في تدهور وضعهم الاقتصادي. وتشير الإحصاءات إلى أن الملكية الزراعية التي كانت بحوزة الجزائريين سنة 1883 قد بلغت 8,188,410 هكتارات، لتنخفض بحلول سنة 1903

* ظاهرة اجتماعية واقتصادية تعاقدية خلفت نظام الرق القديم والخماسة هي الجهد أو العمل الذي يقابل وسائل الإنتاج من الأرض والبذور والماشية أي الجهد غير المأجور بالشهر، إنما المشاركة في وسائل الإنتاج بنصيب 5/1 من الإنتاج مع ضرورة تقديم صاحب الأرض لعيش العامل إل غاية جني المحصول. انظر: كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق،ص309.

[1] المرجع نفسه، ص 80.

[2] نفسه، ص335.

[3] يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري الفرنسي(1830-1954م)، المرجع السابق، ص35.

إلى 5,791,255 هكتارًا، أي ما يعادل تراجعًا بنسبة 29% خلال عقدين من الزمن، وقد كشف تحقيق إداري أنجز سنة 1900 أن مجموع الأراضي الخاصة في الجزائر بلغ آنذاك 7,281,338 هكتارًا، مقابل 1,912,900 هكتار من أراضي العرش[2]. أما تحقيق سنة 1912، فقد بيّن أن الجزائريين لم يكونوا يملكون سوى 6,460,034 هكتارًا من الأملاك الخاصة، في حين بلغت مساحة أراضي العرش 27,669,349 هكتارً وكنتيجة لهذه السياسات، عرف الهيكل الاجتماعي الاقتصادي للفلاحين تحوّلًا عميقًا في مطلع القرن العشرين، حيث لم يعد الملاك الصغار ومربو الماشية يمثلون سوى 52% من مجموع السكان الريفيين، بينما بلغت نسبة الخماسين 30%، والعمال الزراعيين 12%، والمستأجرين 5%، وهي نسب استمرت تقريبًا دون تغيير حتى ما بعد سنة 1930، في ظل استمرار تراجع ملكية الأراضي لدى الأهالي[1]. ،فمن أجل حصول مراكز الاستيطان على موارد كافية وإضافية لما ينفع عملية الاستيطان على درجة أكبر وذلك بفضل قانون الالحاق الصادر في 20 أوت 1881م كما ساهمت اللجان المالية في زيادة نفوذ المعمرين في إدارة البلديات لصالحهم، فأصبح الفلاح الأهلي مستعبدا إلى أقصى الحدود التي لا يمكن تصورها فأدت هذه السياسة إلى تهديم الاقتصاد التقليدي الأهلي ودمجه في إطار الرأسمالية الأوروبية والاحتكارات اليهودية للعقار.[2]

- سيطرة المعمرين على منابع المياه وقنوات الري وحرمان الأهالي منها مثل سيطرة المعمر فورني*Fournier على عملية توزيع وبيع مياه السقي انطلاقا من السد الذي بناه في أعالي مياه وادي القصب [3]، فقد سعت الإدارة الاستعمارية المحلية إلى توفير عوامل نجاح مراكز الاستيطان دون مراعاة لواقع السكان الأصليين أو لطبيعة أنظمة ملكية الأراضي السائدة بينهم، مما شكّل انحيازًا واضحًا لصالح المعمرين. وقد لعب المعمرون الجدد، في هذا السياق، دورًا سلبيًا بالغ الخطورة تجاه الأهالي ونشاطهم الاقتصادي، إذ تمكنوا، بفضل سياسات المصادرة التي انتهجتها الإدارة، من الاستحواذ على أخصب الأراضي الزراعية وعلى منابع مياه الري الأساسية. ويُعدّ المعمر فورني (Fournier) مثالًا بارزًا على هذا الاستحواذ، حيث استطاع، بتواطؤ مع السلطات المحلية، السيطرة على مياه وادي القصب – وهو المصدر الرئيسي للري في المنطقة – بعد أن ضم إلى ممتلكاته مساحات واسعة من الأراضي المسقية في محيط المسيلة[4]. كما أبرم اتفاقًا

[1]كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق، ص 36.

[2]المرجع نفسه، ص 312.

*نائب فرنسي، ومن بين الأعضاء الأوروبيون الذين عينوا في لجنة البلدية الأولى للمسيلة المختلطة سنة 1885م، وأصبح من أثرياء المنطقة(انظر: نفسه، ص 128)

[3]نفسه، ص 307.

[4]كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق،ص309.

مع إدارة بلدية المسيلة المختلطة يمنحه الحق الحصري في بيع المياه المنبعثة من السد الذي أقامه، موجّهًا إياها نحو أراضي المعمرين، بينما حُرمت منها أراضي الأهالي، الأمر الذي دفع هؤلاء إلى تكثيف احتجاجاتهم أمام المتصرف الإداري، تعبيرًا عن رفضهم لهذه السياسات الإقصائية،[1] واصل المعمرون الفرنسيون سياسة التوسع في مصادر المياه بالمنطقة، حيث استولى المعمر مونصوا (Monçoi) على مياه وادي سلمان*، في حين بسط المعمر فوري (Fouri) وأطلان (Atlan) نفوذهم على مياه وادي الشلال*، ما شكل امتدادًا لسياسة حرمان السكان الأصليين من الموارد الحيوية*،وفي ظل هذه الممارسات، تعددت احتجاجات الأهالي ضد تصرفات الإدارة الاستعمارية فيما يخص استغلال الأراضي، خصوصًا بمنطقة أولاد عدي خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1887 و1917، وبمنطقة الجرف بين سنتي 1893 و1903، وكذلك بمنطقة سلمان ما بين 1897 و1907[2].

ورغم تواتر هذه الاعتراضات، فقد انصرفت الإدارة الاستعمارية إلى التركيز على دراسة المسائل المرتبطة بمحيط مركز المسيلة، بهدف تعزيز الاستيطان وتمكين المعمرين من السيطرة على الأراضي الخصبة، في حين أحالت النزاعات المتعلقة بالمناطق النائية إلى سلطة الجماعات المحلية، تحت إشراف "قايد الدوّار"، ما ساهم في إطالة أمد تلك النزاعات وتفاقمها.

- وقد ازدادت حدة هذه التوترات توازيًا مع تزايد قيمة الأراضي، لا سيما بعد التحول الجذري في نمط عيش الأهالي، إذ انتقل عدد كبير من البدو الرحل إلى ممارسة الزراعة والاستقرار، مما أدى إلى تراجع ملحوظ في الاقتصاد الأهلي، وانعكس ذلك سلبًا على المستوى المعيشي للسكان، الذي بلغ درجة من الخطورة الاجتماعية والاقتصادية.[3]

---

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق، ص 307.

* تنحدر مياهه من جبال المعاضيد الشمالية عبر سفوح أراضي عرش أولاد دراج (انظر: المرجع نفسه، ص 353)

* يعد ثاني أكبر وادي بعد وادي القصب إلى جانب وادي اللحم بإقليم الحضنة الغربية ينبع الوادي من منطقة ونوغة ويسمى بوادي الضلعة(انظر: نفسه، ص 351)

* أصبح المعمرون مثل فوري وبيتي لهم سدود خاصة بهم يتقاسمون بواسطتها مياه الوادي ويستحوذون على منبع جريانها (انظر: نفسه، ص 307.)

[2] نفسه، ص307.

[3] نفسه، ص 308.

المبحث الثاني: الانعكاسات الاجتماعية:

شكلت سياسة الهجرة والاستيطان التي انتهجتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، إحدى الأدوات الجوهرية لإعادة تشكيل البنية الاجتماعية للمجتمع الجزائري، وكان لمنطقة الحضنة نصيب وافر من آثار هذه السياسة، سواء من خلال استقبالها لقبائل مهجرة قسرًا كالحشم، أو عبر توسيع رقعة التوطن الأوروبي على حساب الأراضي الزراعية والممتلكات الجماعية.

وقد أفرزت هذه التحولات انعكاسات عميقة مست مختلف مناحي الحياة الاجتماعية، بدءًا بالتغير الديموغرافي والاجتماعي الناتج عن عمليات التهجير الجماعي، ومرورًا بتفكيك البنية القبلية وتشكيل وحدات إدارية جديدة على غرار "الدوار"، وصولًا إلى تفاقم النزاعات العقارية والتمييز المجحف في توزيع الموارد. كما ساهم الاستيطان الأوروبي في إحداث تباينات صارخة في النمو الاقتصادي، حيث تم تفضيل المستوطنين في التمكين الزراعي والصحي والتعليمي، بينما استُبعد الأهالي من مسارات التنمية، ما عمّق مظاهر الفقر والهشاشة داخل الأوساط الريفية.

1-انعكاسات سياسة الهجرة:

- خلّفت عملية تهجير قبائل الحشم نحو منطقة الحضنة آثارًا اجتماعية عميقة، مست البنية السكانية والتوازن الاجتماعي في المنطقة، حيث أفرزت واقعًا جديدًا اتسم باختلال في توزيع السكان وتدهور في العلاقات الاجتماعية بين السكان الأصليين والوافدين الجدد، فقد واجهت عناصر من جماعة الحشم صعوبات في الاستقرار والاندماج داخل أراضي الحضنة، ما أدى إلى عزلة اجتماعية استمرت لسنوات طويلة دون اندماج فعلي بينهم وبين سكان المنطقة الأصليين[1].
- أسفرت سياسات التهجير، إلى جانب ممارسات القمع الاستعماري، عن إحداث فراغ بشري واسع في منطقة الحضنة، لا سيما بمقاطعة المسيلة. وقد أقر بعض المسؤولين الفرنسيين أنفسهم بحجم هذا التأثير، ومن بينهم الضابط "باين(Payen) "،* رئيس المكتب العربي ببرج بوعريريج خلال الفترة الممتدة بين 1860

[1] كمال بيرم: كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954المرجع السابق، ص60.

* يعتبر الضابط بإيانpayen أحد ضباط المكاتب العربية الذين عينوا على مكاتب كل من باتنة وبرج بوعريريج منذ 1850 وهومن الضباط الذين اهتموا بدراسة آثار الرومان في المسيلة والأوراس وخاصة تيمقاد وتتبع طرق الرومان القديمة وقدم مجموعة من الدراسات التاريخية والأثرية بعدان جاب مناطقا لمسيلة والهضاب العليا والأوراس ومن أبحاثه التي نشرتها مجلة مجمع المعلومات حول المجتمع الأركيولوجي لمقاطعة قسنطينة بعنوان استيطان المسيلة ومقال

و1869،. ففي أحد تقاريره حول تعمير منطقة الحضنة، أشار إلى أن مقاطعة المسيلة شهدت نزيفًا ديموغرافيًا كبيرًا يفوق حتى ما سجل بمنطقة مجانة، رغم كونها معقل عائلة المقراني وحلفائها من قبائل الحشم، وأكد أن مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التي كانت مأهولة سابقًا من طرف عروش المسيلة، وُجدت خالية عند تقدم جيش الاحتلال، ما جعلها تحت تصرف الإدارة الاستعمارية دون مقاومة تذكر.[1]

- إن التهجير القسري الذي تعرضت له قبائل الحشم باتجاه منطقة الحضنة في أواخر القرن التاسع عشر، خلف مظاهر عميقة لعدم الانسجام بين هذه الجماعة والبيئة الجديدة التي فُرضت عليهم. فقد وجد هؤلاء أنفسهم في وضع مختلف جذريًا عن سابق عهدهم، إذ انتقلوا من مناطق التل حيث الأراضي الخصبة والمناخ الملائم والمكانة الاجتماعية المرموقة، إلى أراضٍ فقيرة، جافة، وشحيحة الموارد، ضمن فضاء اجتماعي غير مألوف من حيث التقاليد والسلوكيات وبفعل هذه الظروف، اضطرت غالبية أفراد الحشم إلى العودة، على فترات متقطعة، إلى مواطنهم الأصلية في مناطق التل، خاصة بإقليم مجانة وسطيف وبرج بوعريريج. وقد ساهم هذا الوضع غير المستقر في ترك مشاكل عقارية مزمنة، استمرت تداعياتها حتى بعد استقلال الجزائر[2].

- بروز نزاعات مع سكان المنطقة حول الحدود والملكية حيث تفاقمت الوضعية أكثر نتيجة غياب التجزئة القانونية للأراضي الممنوحة لقبائل الحشم، حيث بقيت على حالها كمشاعات، كما كانت في مواطنهم الأصلية، فبدل أن ينحصر الصراع بين السكان المحليين والسلطة الاستعمارية، انتقلت المواجهة إلى صراعات بين فئات الأهالي أنفسهم، من الحشم التلية والحضنية، حول أراضٍ رديئة من حيث الجودة والإنتاج. ومع تزايد هذه النزاعات، ظهرت ظاهرة استغلال الأراضي بطريقة فوضوية، سواء في توزيعها أو في استعمال مياهها أو في إنتاجها الزراعي، ما أدى إلى ما عُرف لاحقًا بـ"مشكل أراضي الحشم" في منطقة الحضنة، وهو إشكال ما تزال تبعاته القانونية والاجتماعية قائمة إلى اليوم، وهو ما سبق وأن تطرقنا للحديث عنه بالتفصيل.[3]

- ساهمت السياسة الانتقامية التي تبنتها الإدارة الاستعمارية تجاه العروش في تأجيج الوضع، حيث شجعت بشكل غير مباشر على الاستيلاء على الأراضي التي صُنفت كأراضٍ "متروكة"، فتم التصرف فيها بالبيع أو الإيجار. وقد استغلت بعض جماعات الحشم أراضي البايلك القديمة وقامت ببيعها أو تأجيرها للسكان المحليين،

حول معلومات إقامة مجموعة المدن الرومانية لمقاطعة باتنة الصادر في نفس المجلة سنة1857م (انظر: كمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، المرجع السابق، ص25)

[1]Payen c :colonisation du Hodna،in Recueil des mémoires de la societéarcheologique du département de Constantine 1893 p 14.

[2]كمال بيرم: جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، المرجع السابق، ص25.

[3]كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، ص73.

مما أدى إلى تفجر موجات جديدة من النزاعات، خاصة بعد عودة بعض الأهالي الفارين إلى أراضيهم الأصلية، ليجدوا أنفسهم في مواجهة وضع عقاري معقد، فرضه رحيل الحشم المتكرر وتركهم للأراضي دون إدارة مستقرة[1].

[1] المرجع نفسه، ص73

2-انعكاسات سياسة الاستيطان:

كانت الحالة الاجتماعية صورة معبرة على الواقع الاقتصادي فقد مثل التوسع في الحركة الاستيطان الأوروبي بالجزائر أحد العوامل الجوهرية التي ساهمت في تفاقم اختلالات داخل البنية الاجتماعية الجزائرية فقد تم هذا الاستيطان على حساب السكان الأصليين اذ لم يكن بالإمكان تنفيذه دون تضحياتهم وكان من المتوقع أن توفر الجزائر في الشمال ظروف ملائمة لاستيعاب قرابة 20 مليون مستوطن فرنسي أسوة بما حدث في مستعمرات كندا واستراليا إلا أن تلك الظروف لم تكن متوفرة فعل الرغم من مرور أكثر من قرن على الاحتلال لم تنشأ سوى مستشفى واحد ولم توفر مؤسسات الحماية والتربية ولم يستفد منها المسلمون الذين ظلوا على هامش التنمية وقد ترتب على هذا الاهمال تفشي الأمراض مما ادى إلى سقوط اعداد كبيرة من الضحايا [1].

أ-تفكيك بنية المجتمع الجزائري (تفكيك القبلية وتشكيل الدوار) :

لقد كانت البيئة الاجتماعية في الجزائر قبل مجيء الاستعمار الفرنسي تتميز بتنوعها وتركيبتها حيث ظهر تباين واضح بين المجتمع المدينة ومجتمع الريف الذي يشكل الأغلبية السكانية وقد استند هذا الاخير إلى تنظيم اجتماعي متماسك تقليدي يرتكز على منظومة من القيم والعادات والتقاليد الراسخة ، وتمثلت الوحدة الأساسية في هذا التنظيم القبيلة والعناصر المكونة لها من العرش والعائلة الموسعة ، فالقبيلة لم تكن مجرد تجمع سكاني بل كانت بنيه اجتماعية واقتصادية وثقافية متكاملة تضم افرادا تربطهم روابط النسب والانتماء المشترك ويجمعهم الولاء للعرف والعائلة والعقيدة[2].

ومن هنا نستطيع ان نقول ان القبيلة والوحدة التي يقوم عليها المجتمع الجزائري أراد الاستعمار تحطيم هذه القاعدة كبداية الاولى للتفكيك [3]من خلال المراسيم التي سنتها الادارة الفرنسية الخاصة بالأرض لإلغاء القبيلة ولقد أدى تطبيق قانون سيناتوس كونسيلت والذي تطرقنا له في الفصل الثاني حيث شكل أرضية صلبة لبقية القوانين العقارية أدت إلى إحداث تغيرات جذرية على بنية القبائل ، حيث تم تفتيتها وتحويلها إلى وحدات إدارية صغير هي الدواوير وقد أطلق على هذا الكيان الاداري مصطلح اسم مركب هو الدوار

---

[1] بلعربي نور الدين : الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830-1962 ، مجلة عصور ،مجلد 18،عدد 2 ، جامعة خميس مليانة ، 2019 ،ص 136 .

[2] الطاهر عمري : الاستعمار الفرنسي وتأثيراته على البنى الاجتماعية الجزائرية إلى نهاية القرن التاسع عشر ،المدرسة العليا للأساتذة ،قسنطينة ،ص 138.

[3] صالح حيمر: المرجع السابق، ص 276 .

كومين (DOUAR COMMUNE)[1]تم احصاء من 1863 إلى نهاية 1870 ما يزيد عن 372 قبيلة مقسمة إلى 667 دوار ،أخضع العدو مساحة 1003072 هكتار إلى الدومين و1336492 إلى ملكية البلدية،[2] وعلى سبيل المثال شهدت منطقة الحضنة خلال الفترة الممتدة بين 1866 و1904 تقسيم الأعراش الكبرى وعلى رأسها عرشي أولاد دراج وأولاد ماضي بمنطقة الحضنة وسط الجزائر إلى عشرات الفرق والدواوير حيث كان عرش أولاد دراج أول عرش خضع لقانون سيناتوس كونسيلت منذ 1867مما أدى إلى تقسيمه إلى 33 فرقة و13 دوارًا. كما عرفت مدينة المسيلة سنة 1868 تقسيمًا إداريًا خاصًا، حيث تم فصلها إلى دوارين، أحدهما مخصص للحضر، والآخر للكراغلة. أما عرش أولاد ماضي، فقد خضع بدوره لإعادة التنظيم سنة 1869، حيث قُسّم إلى خمس فرق رئيسية، ضمن محاولة استعمارية للسيطرة على التنظيم الاجتماعي التقليدي وإعادة تشكيله وفق متطلبات الإدارة الفرنسية.

حيث استوجب الأمر بعد تفكيك وتأسيس الملكية الفردية للأرض ، العدد الكبير من الأفراد المتحررين في إطار الدوار كدائرة إلى حد ما ، والدوار حسب هذا الاجراء ما هو إلا مكان محصور يشد الخناق على الافراد الذين يعيشون فيه ، وبعدها شرعت الإدارة الفرنسية في توسيع نظام الحصر بعد الانتفاضات الريفية التي كانت تقوم لمواجهة الاستحواذ العقاري الممنوح للمستوطن .[3] لقد أثر الاستعمار على المجتمع الجزائري بشكل كبير من الناحية الاقتصادية والاجتماعية

فقد أدى إلى تفشي الفقر والحرمان ، وعرقلة حركة السكان الأصليين ، من خلال فرض قوانين وتشريعات خدمت مصالح المستوطنين ، وفتحت المجال أمامهم لتملك الأراضي واستغلال ثرواتها .

فقد تم تخصيص أغلب الأراضي الخصبة للمستوطنين ، بينما حرم السكان الأصليون منها ، مما جعل من الصعب على الجزائريين الاستفادة من أراضي أو الدفاع عن حقوقهم .

وكانت هناك سياسات استعمارية ممنهجة تهدف إلى توطين وتوفير المناخ المناسب لهم، الأمر الذي زاد من تهميش السكان المحليين وأضعف قدرتهم على مقاومة هذا الوضع غير العادل .

[1]صالح حيمر: المرجع السابق، ص 276 .

[2]مراد سعودي : المرجع السابق، ص211 .

[3]عمر جبري وحكيم عواج: أثر الساسة الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري 1830_1930 ، مجلة تاريخ المغرب العربي ، مج 6، ع 1، الجزائر، 2020 ، ص 32 .

حركة الاستيطان بالجزائر المستعمرة 1834_1920 [1]

السنوات	المراكز المنشأة أو الموسعة	المساحة بالهكتار	حركة تطور الأوروبيين
1851_1834	126	115.000	65.437
1860_1851	85	259.000	103.322
1870_1861	21	116.000	129898
1880_1871	264	401.099	195.418
1890_1881	107	176.000	267.672
1900_1891	103	120.097	364.257
1920_1901	199	200.000	633.149

ونلاحظ من هذا الجدول الانتشار والتوسع التدريجي في بناء المراكز الاستيطانية ، على حساب الأهالي وبينت الدراسات أن المجتمع الجزائري بدت فيه العديد من الثغرات فيما يخص الترابط الاجتماعي ، وانتقل تفكير الأهلي من روح الجماعة إلى روح الفردانية وترتب عنه تباعد في العلاقات بين أفراد القبيلة بل حتى بين أفراد العائلة من نفس النسب وهاهو الهدف الذي سعت إليه السلطات الاستعمارية وكذا وصول إلى قطع أواصر الترابط الاجتماعي داخل المجتمع الجزائري .[2]

لتوضيح هذه العملية نعرض بعض النماذج فهذا عرشين أولاد دراج وأولاد ماضي الواقعة بمنطقة الحضنة حيث بدأت ملامح هذا التفكيك إلى عشرات الفرق والدواوير بين 1866 و1904 حيث خضع عرش أولاد دراج لعمليات سيناتوس كونسلت منذ 1867 وأدى القانون إلى ظهور 33 فرقة وإلى 13 دوار كما قسمت مدينة المسيلة سنة 1868 إلى الحضرو الكراغلة كما قسم عرش أولاد ماضي إلى 5 فرق . [3]

[1] حياة قنون:المرجع السابق ، ص 154 .

[2] عمر جبري وحكيم عواج: المرجع السابق، ص34 .

[3] كمال بيرم : بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884_1945 ، المرجع السابق ، ص 96.

تقسيم عرش أولاد ماضي حسب قانون سيناتوس كونسلت 1869:[1]

اسم الدوار	عدد السكان 1869	الأراضي الزراعية	مساحة الدوار
أولاد سيدي حملة	1456 نسمة	9375 هكتار	70.000 هكتار
أولاد الشلال	1520 نسمة	6644 هكتار	20.837 هكتار
أولاد عبد الحق	914 نسمة	1806 هكتار	19.123 هكتار
البريبري	732 نسمة	1420 هكتار	10.405 هكتار
أولاد معتوق	846 نسمة	2891 هكتار	10.379 هكتار
المجموع	5468 نسمة	22136 هكتار	130.744 هكتار

تقسيم أولاد دراج بعد تطبيق قانون سيناتوس كونسلت 1867 [2]:

اسم الدوار	عدد السكان 1866	مساحة الأراضي الزراعية	عدد الجابدات	مساحة الدوار
المطارفة	1943 نسمة	6925 هكتار	336	17115 هكتار
أولاد ولهة	660 نسمة	7989هكتار	103	16261 هكتار
البراكتية	684 نسمة	4397 هكتار	119	6010 هكتار
أولاد قسيمة	561 نسمة	3500 هكتار	107	4899 هكتار
سلمان	619 نسمة	2771 هكتار	178	3357 هكتار
مرابطين الجرف	704 نسمة	1574 هكتار	47	2362 هكتار
ويتلان	274 نسمة	590 هكتار	41	1867 هكتار

[1] بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884_1945 ، المرجع السابق،ص 94.

[2] المرجع نفسه ، ص98.

أهل الدير	317 نسمة	733 هكتار	30	1341 هكتار
أولاد دهيم	603 نسمة	907 هكتار	51	1035 هكار
المجموع	6371 نسمة	29338 هكتار	883	

حيث شكل التقسيم الإداري لعرشي أولاد ماضي (1869) وأولاد دراج (1867) في إطار تطبيق قانون *Sénatus-Consulte* تجليًا واضحًا لسياسة الهندسة الاجتماعية التي انتهجتها فرنسا الاستعمارية في الجزائر، يتضح من خلال المعطيات الكمية تفاوت في استغلال الأرض بين العرشين، حيث عُرف عرش أولاد دراج بنسبة أعلى في الاستغلال الزراعي وتنظيم الجبايات، في حين خُصّص لعرش أولاد ماضي مساحات شاسعة دون استغلال فعّال، فأُعيد تشكيل العلاقة بين الإنسان والمجال عبر فرض نظم الملكية الفردية، وتفكيك القبلية، وتمكين نخب محلية موالية، بذلك لم تكن هذه القوانين مجرد إجراءات إدارية بل كانت آليات استعمارية لإعادة إنتاج الهيمنة داخل نسيج اجتماعي مقاوم، ستظل آثارها حاضرة في البنية الاجتماعية والاقتصادية حتى ما بعد الاستقلال.

ب–تفقير الشعب الجزائري :

عمل الاستعمار الفرنسي على خلخلة المجتمع الجزائري في العمق وتحطيم أواصر التضامن والتكافل بين أفراد القبيلة مما سمح بتغلغل الاستيطان الأوروبي داخل أراضي القبائل وجعله يعيش غريبا فوق أرضه [1]

و لقد تناقص عدد سكان الجزائريين بسبب المقاومة وحروب الابادة التي شنتها فرنسا إضافة إلى سياسة الاستيطانية القاسية التي جردت السكان من أراضيهم فتعرض الأهالي لنكبات ومصائب في أعوام 1867 و1868 و1893 و1897 و1920 فأدت إلى انتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة والمعدي كالكوليرا والتيفوس وهجمت عليهم أمواج الجراد وداهمهم القحط والجفاف [2]،و أتلفت المحاصيل والأشجار ،مما أدى إلى تراجع عدد السكان بحوالي 2,5 نسمة .

وشهد المجتمع الجزائري خلال فترات معينة تفشي مظاهر مرض وجهل وفقر وإنشار الأوبئة الفتاكة خاصة أن مصدر رزق الجزائريين هو الارض وتفكيك بنية المجتمع الجزائري بهدف إخضاعه واستمالته كما شاعت في المجتمع الجزائري هذه الفئة الدخيلة التي ترتكب بمختلف أنواع المنكرات ، بممارساتها اليومية من خمر وزنا وغش

[1]. نعيمة قنزار:المرجع السابق ،ص134 .

وعلى إثرها ظهر نوع من التمزق في صفوف المجتمع الجزائري إضافة إلى الهجرة الجزائرية نحو الخارج سواء كانت فردية أو جماعات للعائلات جزائرية إلى المناطق النائية أو إلى الخارج باتجاه المغرب العربي تونس والمغرب نحو المشرق سوريا ،لبنان ومصر .

وقد ترتب عن السياسة الاقتصادية الفرنسية المجحفة آثار سلبية على نمو السكان الأهالي :

ففي عام 1861 كان عددهم 2.733.000 نسمة ، وفي عام 1891 كان عددهم 3.577.000 نسمة وفي عام 1921 كان عددهم 3923.000 نسمة وفي عام 1930 كان عددهم 9.846.000 نسمة[1]

ج–تحول نمط العيش في الريف الجزائري : من الخيمة إلى الكوخ :

تعد عملية الانتقال من نمط العيش في الخيمة إلى السكن في الكوخ (القربي) وانتشاره بشكل غير تقليدي، يعد مؤشرا على تداخل الانماط الاقتصادية التقليدية ويترتب عليه آثار اجتماعية ونفسية ملموسة داخل المجتمع الريفي[2].

قد شهدت هذه الظاهرة تحولا ملحوظا ويمكن الوقوف على أبرز مظاهر هذا التحول من خلال منطقة الحضنة ، فأدى التحول العمراني الذي شهدته منطقة الحضنة في مدينة المسيلة منذ أواخر القرن التاسع عشر إلى انعكاسات اجتماعية عميقة غيرت من ملامح البنية المجتمعية والهوية الثقافية لسكان المنطقة . فقد بدأت ملامح هذا التحول بالظهور منذ إنشاء الإدارة المدنية في عام 1885 ، وتسارع هذا التغير لاسيما بحلول عام 1911 ، حيث أسفرت الإحصاءات عن وجود 9192 مسكنا مقابل 5797 خيمة . يعكس هذا التغيير انتقالا تدريجيا من نمط الحياة البدوي المرتبط بالتنقل إلى نمط حضري أكثر ثباتا واستقرارا. تعمق هذا التحول في العقود اللاحقة ، حيث أظهرت بيانات عام 1936 أن نسبة الخيام لم تعد تمثل سوى 19.5 % من إجمالي المساكن .[3] وإذا ما اعتبرنا أن الخيمة لم تكن فقط وسيلة للسكن ، بل تمثل رمزا لهوية ثقافية واجتماعية ترتبط بالقبيلة والتنقل والأنماط التقليدية للعيش ، وهي مظهر شرف وهمة وقيمة اجتماعية وثقافية ،فإن تراجع استخدامها يشير إلى تحولات أعمق

[1] يحي بوعزيز ، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، المرجع السابق ،ص 37.

[2] صالح حيمر : المرجع السابق ، ص ، 293 .

[3] كمال بيرم : بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين (1884م-1945م)،المرجع السابق ، ص 113.

في البناء الاجتماعي . فلم يعد السكن مجرد تغيير مادي في طبيعة المسكن ، بل أصبح دلالة على تغير في منظومة القيم ، وطريقة الحياة ، والانتماء الاجتماعي .[1]

ساهم هذا التحول أيضا في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية ، إذ تراجعت البنى التقليدية القائمة على الروابط العشائرية لصالح أنماط مدنية .[2]

تطور الخيم بالحضنة الغربية[3]

السنوات	1846	1911	1938	1952
عدد الخيم	3800 خيمة	2518 خيمة	1466 خيمة	اندثار أغلبها

من خلال الجدول ندرك حجم تحول في نمط السكن الريفي للحضنة فقد تناقص استعمال الخيمة التي كانت من أساسيات ثقافتها وحياتها، وواكب هذا التحول في سكن تحول جوهري في تفكير الانسان الحضني بتحوله نحو الانفراد بالحياة الخاصة للعائلة الصغيرة بعيدا عن العائلة الكبيرة التي تمثل العرش[4]وبالتالي يمكن القول بأن التحول من الخيمة إلى الكوخ هي نتيجة لحالة الفقر التي دفع إليها المجتمع الجزائري ، ولا يمكن أن تكون مظهرا من مظاهر التطور .[5].

د–تحول البنية الاجتماعية في المجتمع الجزائري :

- **القضاء على كبار عائلات الجزائرية النافذة :**

تم القضاء على كبار ملاك الأراضي في الريف عن طريق تحويل الملكية الجماعية إلى ملكية فردية ، وسحب الامتيازات التقليدية منهم وذلك عبر تطبيق سياسة تعرف باسم سياسة فرق تسد .ويذكر المؤرخ أبو القاسم سعد الله " أن فرنسا استخدمت في محاربة الأرستقراطية العربية الوسائل الميكيافيلية ، جندت أولا الأجواد وضربت بهم

[1]كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق ،ص 293 .

[2]صالح حيمر :المرجع السابق ، ص 294 .

[3]:كمال بيرم ، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي (1840-1954)، المرجع السابق ص 294 .

[4]المرجع نفسه، ص 294.

[5]صالح حيمر : المرجع السابق، ص 269 .

المقاومة والأشراف ، ثم جندت المرابطين والمغمورين وضربت بهم الأجواد واستخدمت أسلحة أخرى كقانون الأهالي وقانون الحالة المدنية "[1]

ومنذ سنة 1881 ومع توسع النظام المدني ، تم القضاء على نفوذ الزعامات العربية وتحجيم سلطتها .[2]

وامتدت هذه السياسة إلى تحطيم ما دعي بالبرجوازية الجزائرية في المدن الكبرى ،والتي تتشكل من التجار، والحرفيين ، والقضاة ، والمثقفين ، فشرد وكذلك زاحموهم في أعماقهم وأنشطتهم المختلفة من طرف الجالية الأوربية التي كانت تتصف بالشراهة في ميدان الاقتصاد ، والغلظة والقسوة في ميدان السياسة. [3]

- **بروز فئة اجتماعية أرستقراطية ناتجة عن السياسة الاستعمارية :**

تشكلت هذه الفئة من أصحاب الأراضي الكبيرة من المعمرين الذين كانوا يملكون مساحات شاسعة تجاوزت 100 هكتار وقد استفادوا من السياسة الاستيطانية التي تمخضت على نزع ملكية الأراضي من السكان المحليين وتميزت هذه الفئة بنفوذ اقتصادي وسياسي كبير حصلت عليه بفضل الدعم المادي والمعنوي الذي وفرته لها الإدارة الاستعمارية .

ويمكن تصنيف هذه الفئة من منظور اقتصادي بحت على أنها أقلية محظوظة من الجزائريين المتعاونين مع النظام الاستعماري، حيث تألفت في معظمها من العائلات المستفيدة من الادارة الاستعمارية والمتصالحة مع آلياتها ، وقد قبلت هذه العائلات بتولي مناصب إدارية وأثبتت ولاءها للمستعمر من خلال انخراطها في خدمته وهو ما خولها للحصول على امتيازات عقارية ومكانة اجتماعية معتبرة .

وإذا كانت هذه الفئة لم تحصل على دعم مباشر من الادارة الاستعمارية في بعض الحالات ، فإن واقع ارتباطها بالبنية الاستعمارية مكنها من فرض سطوتها الاقتصادية والساسية ، كما أنها مارست القمع ضد السكان الجزائريين عبر الاستحواذ على أراضيهم ، مستغلة بذلك نفوذها.[4]

---

[1]- أبو القاسم سعد الله ، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر ،ج5، دار الرائد، الجزائر، 2009 ،ص 96 .

[2]- مراد سعودي : المرجع السابق ،ص 230 .

[3]- يحي بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري (1830-1954م) ، المرجع السابق، ص 37 .

[4]- صالح حيمر: المرجع السابق، ص 290 .

خلاصة الفصل:

من خلال المقاربة التاريخية التي تناولناها في هذا الفصل، يمكن استخلاص بأن سياسة الهجرة والاستيطان التي انتهجتها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر قد شكلت أداة مركزية لإحكام السيطرة على البلاد وإعادة تشكيل بنيتها الاقتصادية والاجتماعية بما يخدم مصالح المعمّرين الأوروبيين، وقد أوضحت العلاقة بين المستعمِر والمستعمَر كنموذج كلاسيكي للاستغلال حيث جسدت هذه العلاقة حالة المعمّرين الفرنسيين الذين استفادوا من امتيازات اقتصادية واجتماعية، مقابل تفقير وتهميش الأهالي، خصوصًا قبائل الحشم والحضنة، التي تمثّل نموذجًا صارخا لتأثير الاستعمار على المجتمعات القبلية، كما كانت هاتين السياستين ضمن مشروعًا شاملً استهدف تفكيك المجتمع الجزائري، وتحطيم اقتصاده الأهلي، وإعادة تشكيله ضمن منظومة استعمارية رأسمالية تخدم الأقلية الأوروبية على حساب الأغلبية الجزائرية. وقد خلّفت هذه السياسات إرثًا من الفقر، التهميش، الاجتماعي، ما تزال آثاره ملموسة حتى يومنا هذا.

الخاتمة:

الخاتمة:

من خلال فصول هذه الدراسة يمكننا أن نستنتج ما يلي:

-ظاهرة الهجرة الجزائرية خلال القرن التاسع عشر والسياسة الاستيطانية الفرنسية كانتا وجهين لعملة واحدة، تندرجان ضمن مشروع استعماري شمولي هدفه الرئيسي إعادة هندسة البنية السكانية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر وفق مصالح الاحتلال.

-لقد بيّنت لنا المعطيات التاريخية أن الهجرة الجزائرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي تتجاوز كونها مجرد انتقال جغرافي للأشخاص معينين ولقبائل أيضا، بل هي ظاهرة معقدة ومتعددة الأوجه تتفاوت في التفسير والفهم وفقًا للمنظور العلمي والسياق المحلي والدولي المحيط بها.

-تتعدد أنواع الهجرة وفقًا لجملة من المعايير التي تحدد طبيعتها، ومن أبرزها: مدة الإقامة، إذ تُصنّف الهجرة إلى دائمة ومؤقتة بحسب ما إذا كان المهاجر يعتزم الاستقرار الطويل الأمد أو البقاء لفترة محدودة؛ كما تُصنّف بناءً على عبور الحدود الدولية إلى هجرة داخلية تتم داخل حدود الدولة الواحدة، وهجرة خارجية تشمل الانتقال من دولة إلى أخرى، من حيث قانونية الوضع، تُقسم إلى هجرة شرعية تتم وفق الأطر القانونية المعتمدة، وأخرى غير شرعية تتم بطرق مخالفة للقوانين، أما من حيث الدوافع، فتتراوح بين الهجرة القسرية الناتجة عن الحروب والاضطهاد والكوارث، والهجرة الطوعية التي تدفعها الأسباب الاقتصادية، أو بحثًا عن فرص أفضل في العمل والتعليم والمعيشة.

-لقد تميّزت هجرة الجزائريين خلال الفترة الممتدة من سنة 1830 م إلى 1914 م بكونها في الغالب هجرة قسرية، فرضتها ظروف خارجة عن إرادة المجتمع الجزائري، نتيجة السياسات الاستعمارية الفرنسية التي سعت إلى إفراغ مناطق واسعة من سكانها الأصليين، سواء من خلال التهجير القسري، أو المصادرة التعسفية للأراضي، أو التضييق الاقتصادي والاجتماعي، ما جعل هذه الهجرة وسيلة من وسائل المقاومة السلبية، وفي الوقت نفسه انعكاسًا للعنف الممنهج الذي مارسه الاستعمار ضد السكان المحليين".

-لقد عرف المجتمع الجزائري خلال فترة الدراسة ظاهرتين اجتماعيتين متداخلتين في المعنى " الهجرة" و"التهجير" نشأتا نتيجة تفاعل جملة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية والسياسية، غير أن

التدخل الاستعماري بطابعه القهري والاستبدادي أسهم في تأجيجهما، وجعلهما أداتين لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري وفق ما يخدم مصالح السلطة الاستعمارية.

-لقد مثّلت سياسة تهجير القبائل الجزائرية أداة استعمارية استراتيجية هدفت إلى لترسيخ عملية الاستيطان الفرنسي، من خلال إفراغ الأراضي من سكانها الأصليين وتوطين المستعمرين مكانهم، بما يضمن تثبيت النفوذ الفرنسي وإعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية فهي جزء لايتجزأ من المشروع الاستعماري الفرنسي.

-إنّ ظاهرة الهجرة لم تكن مجرّد حركة تنقّل جغرافي فرضتها الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية فحسب، بل كانت في كثير من الحالات تعبيرًا صامتًا وفعّالًا عن رفض الجزائريين لسياسات القمع والتسلّط والعبودية التي انتهجها الاستعمار الفرنسي منذ احتلال البلاد. فقد اضطرّت شرائح واسعة من المجتمع، أفرادًا وجماعات، إلى مغادرة أرضهم قسرًا أو اختيارًا، بحثًا عن ملاذٍ يحفظ كرامتهم وهويتهم، ويتيح لهم فرصًا أفضل للحياة خارج منظومة القهر الاستعماري، من خلال توجههم وتوجيههم نحو مختلف بلدان المشرق والمغرب العربي والمستعمرات الفرنسية.

-شكلت منطقة الحضنة وبرج بوعريريج نموذجًا بارزًا لسياسة القمع الاستعماري الوحشي التي رافقت حركة الاستيطان الفرنسي في الجزائر، ففي الوقت الذي هُزمت فيه فرنسا أمام ألمانيا في حرب 1870، لجأت إلى ممارسة أبشع أشكال التمييز العنصري والكراهية، تمثلت في عمليات النفي القسري لعدد من الجزائريين من منطقتي الحضنة وبرج بوعريريج إلى كاليدونيا الجديدة، بالإضافة إلى مظاهر الظلم المتعددة مثل مصادرة الأراضي وتهجير القبائل.

-نظرا لكون منطقة برج بوعريريج والحضنة ميدانا لانتفاضة ثورة المقراني عام 1871م دفع قوات الاحتلال إلى قمع قبائلها بقسوة وذلك بتهجيرهم قسريا وتفكيك بنيتهم القبلية انتقاما لمساندتهم هذه الانتفاضة وذلك في إطار المشروع الاستعماري الفرنسي.

-يعتبرالاستيطان الذي هو عملية إقامة دائمة في مكان معين بهدف تعميره واستغلاله، حيث اتخذ طابعًا استعماريًا في الجزائر، أين سعت فرنسا منذ 1830م إلى توطين المعمرين الأوروبيين على حساب السكان الأصليين من خلال نزع أراضيهم ومنحها للأجانب.

-تحوّل الاستيطان في الجزائر إلى وسيلة لإحلال سكاني مقصود، استهدفت بها فرنسا تثبيت عرقها ومجتمعها داخل البلاد، في محاولة لإضعاف الهوية الوطنية الجزائرية وفرض واقع استعماري دائم، كما أكد ذلك ألكس دي طوكفيل بربط نجاح الاستيطان بالاحتلال العسكري المباشر.

-ينقسم الاستيطان إلى ثلاثة أنماط رئيسية :**الإحلالي** الذي يهدف إلى طرد السكان الأصليين وإحلال مستوطنين مكانهم كما في فلسطين وأستراليا، **الاندماجي** حيث يحدث تمازج تدريجي بين المستوطنين والسكان الأصليين كما في أمريكا اللاتينية، و**الاستيطان القائم على التفرقة** الذي يعتمد على العزل والسيطرة كما في جنوب إفريقيا سابقًا.

-لقد شكّلت منطقة الحضنة، وخاصة مدينة المسيلة، محورًا مهمًا في السياسة الاستيطانية الفرنسية بعد ثورة المقراني سنة 1871، حيث سعت السلطات الاستعمارية إلى تحويلها إلى مركز إداري وزراعي يخدم مصالح المعمرين، من خلال مصادرة الأراضي الخصبة من السكان وتعويضهم بأراضٍ أقل جودة، كما استُهدفت المدينة سياسيًا وثقافيًا بهدف القضاء على دورها الديني والحضاري، ورغم ضعف توافد الأوروبيين في البداية، إلا أن مشاريع البنية التحتية كالسدود والطرقات والمدارس، إلى جانب الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1929، ساهمت في تعزيز الوجود الاستيطاني، وبهذا أصبحت المسيلة نموذجًا للاستيطان القسري والاستغلال الاقتصادي الذي ميز السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر.

-تُظهر لنا هذه الدراسة السياسات القسرية والاستيطان الفرنسي في الجزائر خلال القرن التاسع عشر أن هذه الممارسات الاستعمارية تركت انعكاسات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة على البنية الوطنية الجزائرية، فعلى المستوى الاقتصادي، أدت عمليات التهجير القسري، خصوصًا في حالة قبائل الحشم، إلى اختلالات عقارية ونزاعات مزمنة حول ملكية الأراضي واستغلالها، ما ساهم في تراجع النشاط الزراعي وتدهور الإنتاج الفلاحي، كما تسببت سياسات نزع الملكية وتحويل الفلاحين إلى خماسين وأجراء في تدمير المنظومة الاقتصادية التقليدية وتحويل الريف إلى فضاء للفقر والتهميش، أما على المستوى الاجتماعي، فقد خلخلت الإدارة الاستعمارية النظام القبلي التقليدي من خلال تقسيم القبائل إلى دواوير، وضربت بذلك أواصر التضامن الاجتماعي، وأسست لبنية اجتماعية هشة قائمة على النزاعات والانقسامات، وأسفر التحول العمراني من الخيمة إلى الكوخ عن تراجع رمزي في الهوية الثقافية، في حين أفرزت السياسات الاستعمارية طبقة

أرستقراطية متنفذة من المعمرين وحلفائهم على حساب الأغلبية الجزائرية الفقيرة. وهكذا يتبين أن سياسة الهجرة والاستيطان الفرنسية لم تكن مجرد وسائل لإحكام السيطرة، بل أدوات لإعادة تشكيل المجتمع الجزائري على نحو يخدم المشروع الكولونيالي ويقوّض أي إمكانية للمقاومة أو الاستقلال.

المـــلاحـــــق:

الملحق رقم01[1]

عن هجرة الجزائريين إلى تونس سنة 1888

برقيـــــــة

التاريخ : ختم البريد المركزي، الجزائر العاصمة 27 جوان 1888.

المرسل : نائب عامل عمالة قسنطينة.

المرسل إليه : الحاكم العام الفرنسي للجزائر – الجزائـر –

ردا على برقيتكم المؤرخة في 19 من الشهر الجاري المتعلقة بهجرة الأهالي من الهضاب العليا ومناطق سكيكدة إلى تونس، يبدو حسب المعلومات التي زودني بها السادة : نائب عامل عمالة قسنطينة في سطيف، والحاكم الإداري لعين مليلة، والعلمة، ومسكيانة وتبسة، أنه لم تحدث هناك أية هجرة إلى تونس في المناطق التي يشرفون على إدارتها. والظاهر أن الذي أوحى بهذه الهجرة هو الانتقال المحسوس لسكان هذه المناطق بحثا عن المراعي الخصبة لدوابهم، لما أصابهم من ضرر بسبب اجتياح الجراد لأراضيهم. كما أن التونسيين من جهتهم على الحدود الشرقية يجتاحون مناطق القالة، أخبرني الحاكم الإداري لأم البواقي يوم 24 جوان الجاري أن 13 شخصا بسبب الجفاف الذي أصابهم لمدة ثلاث سنوات متتالية، والفقر الذي يتخبطون فيه، يحاولون أن يغادروا البلاد ليهاجروا إلى سوريا. لقد أعطيت التعليمات اللازمة للسلطات المحلية وللجندرمة لمراقبة سكك الخطوط الحديدية للحيلولة دون ذلك. وفي وقت لاحق سأبعث لكم المعلومات التي طلبتها من نائب العمالة في سكيكدة[1].

[1] عمر بلعربي: التهجير والهجرة الجماعية للجزائريين إلى دول المشرق العربي بين 1830 –1900 بلاد الشام والحجاز أنموذجا، مج07 ،جامعة الحاج لخضر باتنة،2023، ص548.

الملحق رقم02[1]

عن أسباب هجرة الجزائريين إلى سوريا
في الخمسينات من القرن الماضي

من القنصل الفرنسي في دمشق

إلى

سعادة وزير الشؤون الخارجية

طلبتم مني سعادة الوزير في برقيتكم المؤرخة في 26 من الشهر الماضي، أن أحيطكم علما بالاستقبال الذي حظي به الجزائريون في إقاماتهم الجديدة، وعن الدوافع التي دفعت هؤلاء المسلمين لمغادرة الجزائر ليستقروا في أراضي السلطان.

أن هؤلاء الفقراء قد خيب ظنهم شأنهم شأن الذين سبقوهم، أو الذين سيلتحقون بهم.

لقد اهتم زملائي الذين سبقوني لهذا المنصب دوما بهذه الظاهرة، وبالأخص منهم السيد دو لوبيردا De lesperda، الذي ألح في رسالته المؤرخة بتاريخ 26-4-1853، على المشاغبات التي يقوم بها ابن سالم، أحد الخلفاء القدامى للأمير عبد القادر، الذي استقر في ضواحي دمشق. واليوم لنستطيع الوقوف عن أسباب الهجرة، يجب أن نصعد إليه. أما الوسيلة التي يستعملها – لجلب المهاجرين الجزائريين إلى سوريا – فهي جد بسيطة. استحوذ ابن سالم على أراض كثيرة بضياعها وفي نيته انشاء مستوطنة خاصة به يستثمرها بمساعد المهاجرين الجزائريين، وهو ما أدى به إلى استدعاء الكثير منهم عن طريق المراسلة، يعدهم بالثراء السريع محسنا إياهم للهجرة بإثارة الاحساس الديني في نفوسهم، واستبداد بعقيدتهم وثقتهم بضعهم في وضعية سيقفون بأنفسهم على النتائج الخطيرة التي ستنجر ورائها.

ولكن ما هي الأسباب التي جعلته (ابن سالم) يقف هذا الموقف ؟ يصعب عليّ سعادة الوزير أن أفسر لكم ذلك. ورغم أنه يراسل الأمير عبد القادر باستمرار ويخبره بدون شك بتطورات هذه الهجرة، ليس لدي دليل قاطع يثبت إدانة هذا الأمير وتورطه في هذه القضية، على الأقل حتى هذه الساعة وهو الشيء الذي يجعلني أعتقد أن التعصب الديني الذي يميز شخصية ابن سالم والكره الذي يكنه لمستعمري وطنه العاملان اللذان جعلاه يتخذ هذا الموقف. سأفعل كل ما في وسعي سيادة الوزير لأجمع كل صغيرة وكبيرة عن هذه القضية، وسأحيطكم علما بذلك بادي، ذي بدء دون أن أغفل أي شيء[1].

إمضاء
أ. دو لوسبس

[1] عمر بلعربي: المرجع السابق، 546.

الملحق رقم03: قرار تكوين بلدية المسيلة المختلطة 1884م[1]

N° 335. — ADMINISTRATION COMMUNALE. — *Extension du territoire civil.* — Modification de l'arrêté constitutif de la commune mixte de M'sila (département de Constantine).

—

ARRÊTÉ DU 29 SEPTEMBRE 1884.

—

Le Gouverneur général de l'Algérie,

Vu l'article 7 du décret du 7 avril 1884;

Vu les arrêtés des 20 mai 1868 et 24 novembre 1871 sur l'organisation des communes mixtes;

Vu l'arrêté du 22 juillet 1874 sur la composition des commissions municipales de ces communes;

Vu la délibération du Conseil supérieur du Gouvernement, en date du 11 février 1884, sur le projet d'extension du territoire civil du département de Constantine dans le Hodna;

Vu les propositions du Général commandant la division de Constantine et celles du Préfet de ce département;

Le Conseil de Gouvernement entendu,

ARRÊTE :

ART. 1er. — Les territoires ci-après désignés, qui constituent actuellement une partie de la circonscription de la commune indigène de M'sila (territoire militaire du département de Constantine), savoir :

1° La ville et la tribu de M'sila;
2° La tribu d'Ouled-Mansour ou Madbi;
3° Le douar de M'tarfas (tribu des Ouled Derradj);
4° Le cheikhat d'Ouled Adi Dahara, comprenant les douars de Coudiat Ouitten, Mall-el-Der, Selman, Marabtins, El-Djorf et Ouled Dehim (tribu des Ouled Derradj);
5° La tribu d'Ouled-Hannech;
6° La tribu de Mahdid;
7° La tribu de Dréat;
8° La tribu de Kherabcha;
9° La tribu de Melouza;
10° La tribu de Beni Ilman;
11° La tribu d'Ouled Daan;

formeront, à partir du 1er janvier 1885, dans le territoire civil du département de Constantine, une commune mixte divisée en 11 sections dont le chef-lieu sera placé à M'sila et qui en portera le nom.

[1] كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية (1884- 1945م)، المرجع السابق، ص 260.

الملحق رقم 04: مراسلة والي قسنطينة حول احتجاجات حشم المقراني على الأراضي الممنوحة لهم بالمسيلة[1]

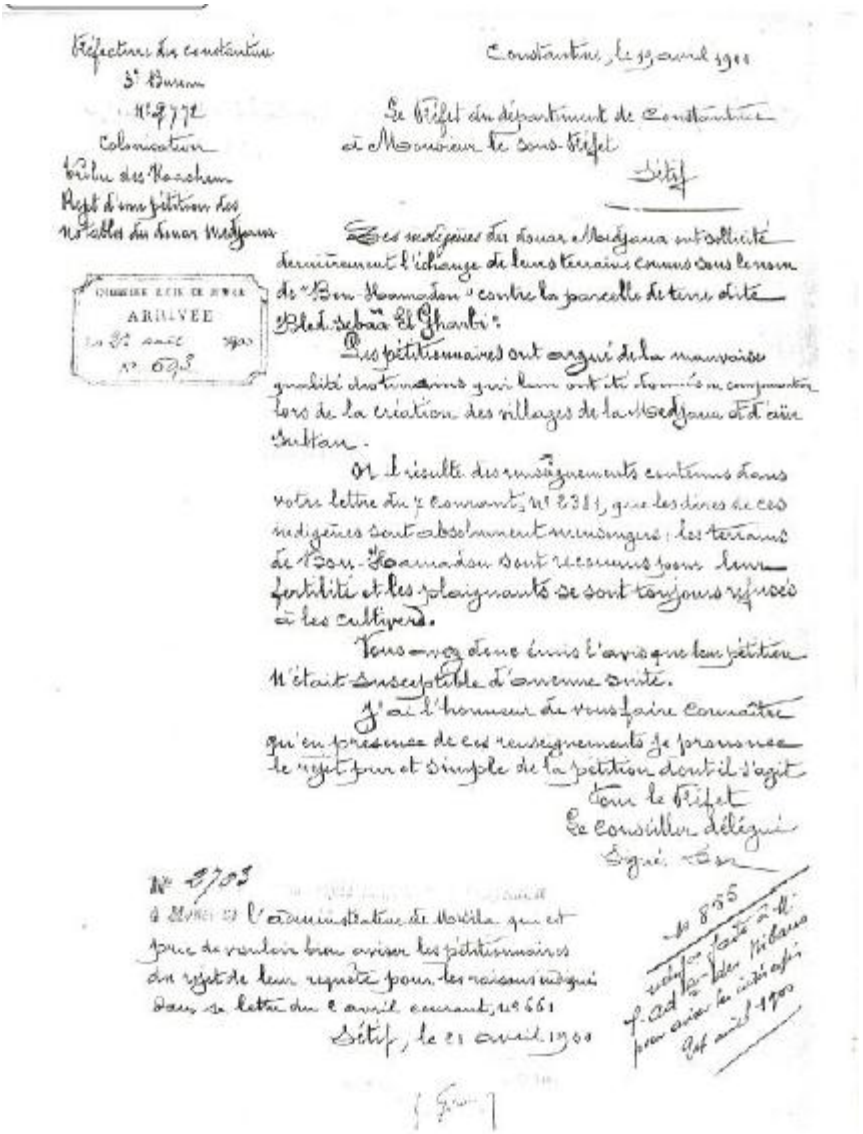

Préfecture du Constantine
3e Bureau
N° 2772
Colonisation
Tribu des Hachem
Objet d'une pétition des notables du douar Medjana

Constantine, le 23 avril 1900

Le Préfet du département de Constantine
à Monsieur le Sous-Préfet
de Sétif

CHEMIN DE FER DE BONE
ARRIVÉE
le 27 avril 1900
N° 6705

Les indigènes du douar el Medjana ont sollicité dernièrement l'échange de leurs terrains connus sous le nom de "Ben Hamadou" contre la parcelle de terre dite "Bled Sebaa El Ghanbi".

Les pétitionnaires ont argué de la mauvaise qualité des terrains qui leur ont été donnés en compensation lors de la création des villages de la Medjana et d'aïn Sultan.

Or il résulte des renseignements contenus dans votre lettre du 7 courant, N° 2311, que les dires de ces indigènes sont absolument mensongers; les terrains de Ben Hamadou sont reconnus pour leur fertilité et les plaignants se sont toujours refusés à les cultiver.

Vous avez donc émis l'avis que la pétition n'était susceptible d'aucune suite.

J'ai l'honneur de vous faire connaître qu'en présence de ces renseignements je prononce le rejet pur et simple de la pétition dont il s'agit.

Pour le Préfet
Le Conseiller délégué
Signé illisible

N° 8705
à Sétif
L'administrateur de Bordj ... est prié de vouloir bien aviser les pétitionnaires du rejet de leur requête pour les raisons indiquées dans la lettre du 2 avril courant, N° 661.
Sétif, le 21 avril 1900

N° 855
Notifié à Ali ben Ali ben Hachem
le 27 avril 1900
pour avis le caïd ...
27 avril 1900

[1] كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية (1884- 1945م)، المرجع السابق، ص 250.

الملحق 05: قائمة الأشخاص المصادرة أملاكهم بعد ثورة المقراني بالمسلة:[1]

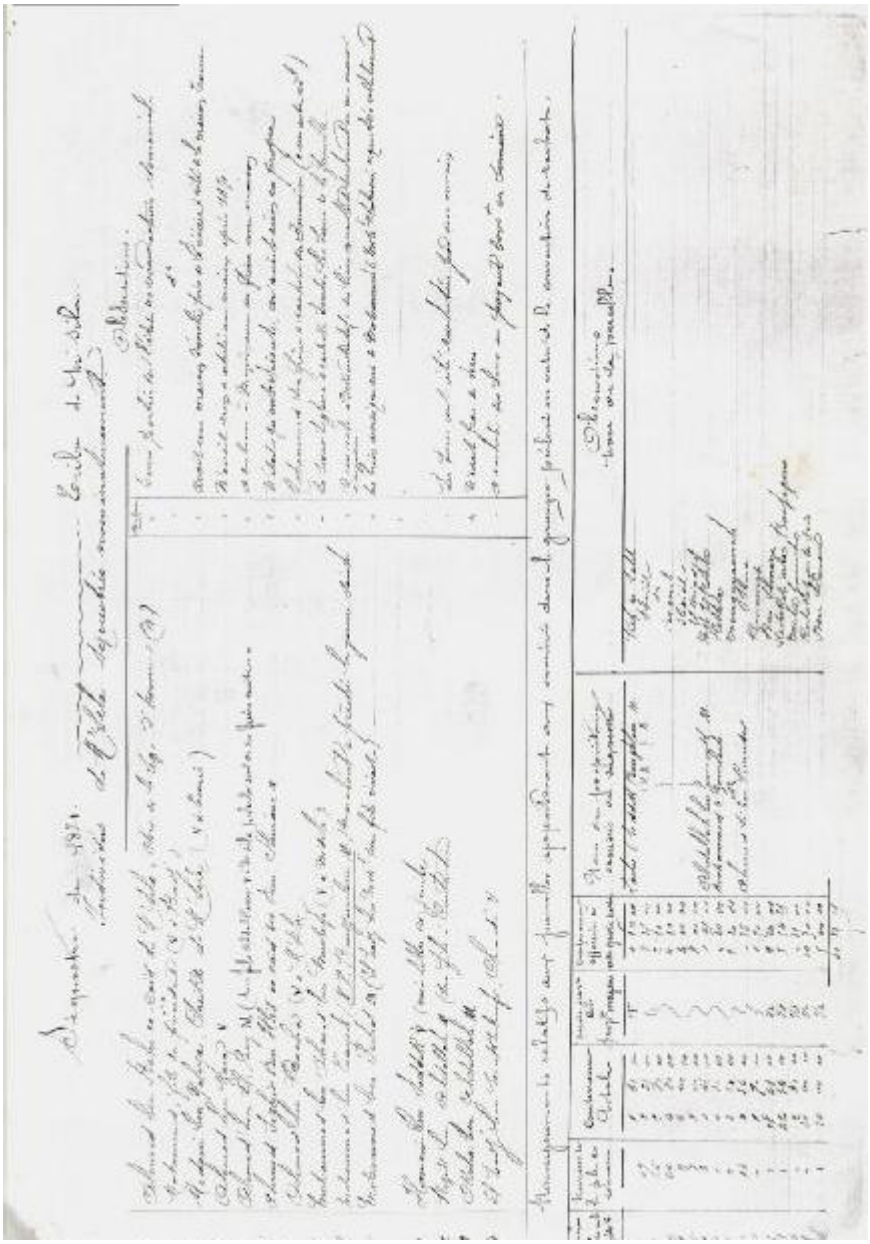

[1] كمال بيرم: بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية (1884- 1945م)، المرجع السابق، ص 251.

الملحق رقم 06: مشروع الاستيطان في منطقة الحضنة [1]

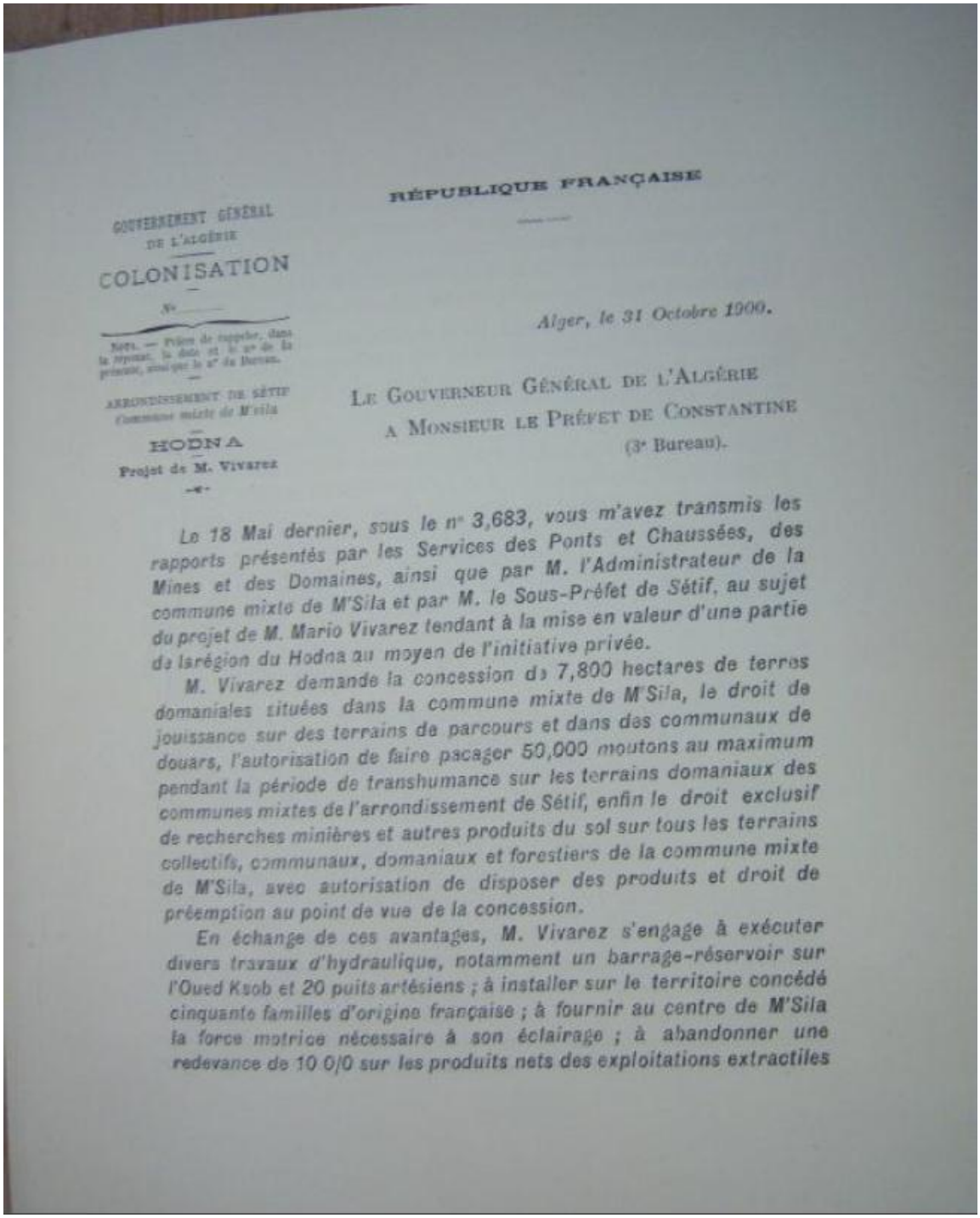

RÉPUBLIQUE FRANÇAISE

GOUVERNEMENT GÉNÉRAL
DE L'ALGÉRIE

COLONISATION

N°

Nota. — Prière de rappeler, dans la réponse, la date et le n° de la présente, ainsi que le n° du Bureau.

ARRONDISSEMENT DE SÉTIF
Commune mixte de M'sila

HODNA
Projet de M. Vivarez

Alger, le 31 Octobre 1900.

LE GOUVERNEUR GÉNÉRAL DE L'ALGÉRIE
A MONSIEUR LE PRÉFET DE CONSTANTINE
(3e Bureau).

Le 18 Mai dernier, sous le n° 3,683, vous m'avez transmis les rapports présentés par les Services des Ponts et Chaussées, des Mines et des Domaines, ainsi que par M. l'Administrateur de la commune mixte de M'Sila et par M. le Sous-Préfet de Sétif, au sujet du projet de M. Mario Vivarez tendant à la mise en valeur d'une partie de la région du Hodna au moyen de l'initiative privée.

M. Vivarez demande la concession de 7,800 hectares de terres domaniales situées dans la commune mixte de M'Sila, le droit de jouissance sur des terrains de parcours et dans des communaux de douars, l'autorisation de faire pacager 50,000 moutons au maximum pendant la période de transhumance sur les terrains domaniaux des communes mixtes de l'arrondissement de Sétif, enfin le droit exclusif de recherches minières et autres produits du sol sur tous les terrains collectifs, communaux, domaniaux et forestiers de la commune mixte de M'Sila, avec autorisation de disposer des produits et droit de préemption au point de vue de la concession.

En échange de ces avantages, M. Vivarez s'engage à exécuter divers travaux d'hydraulique, notamment un barrage-réservoir sur l'Oued Ksob et 20 puits artésiens ; à installer sur le territoire concédé cinquante familles d'origine française ; à fournir au centre de M'Sila la force motrice nécessaire à son éclairage ; à abandonner une redevance de 10 0/0 sur les produits nets des exploitations extractiles

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954م)، المرجع السابق، ص488.

الملحق 07: أهم أعراش الحضنة وقياداتها 1871م[1]

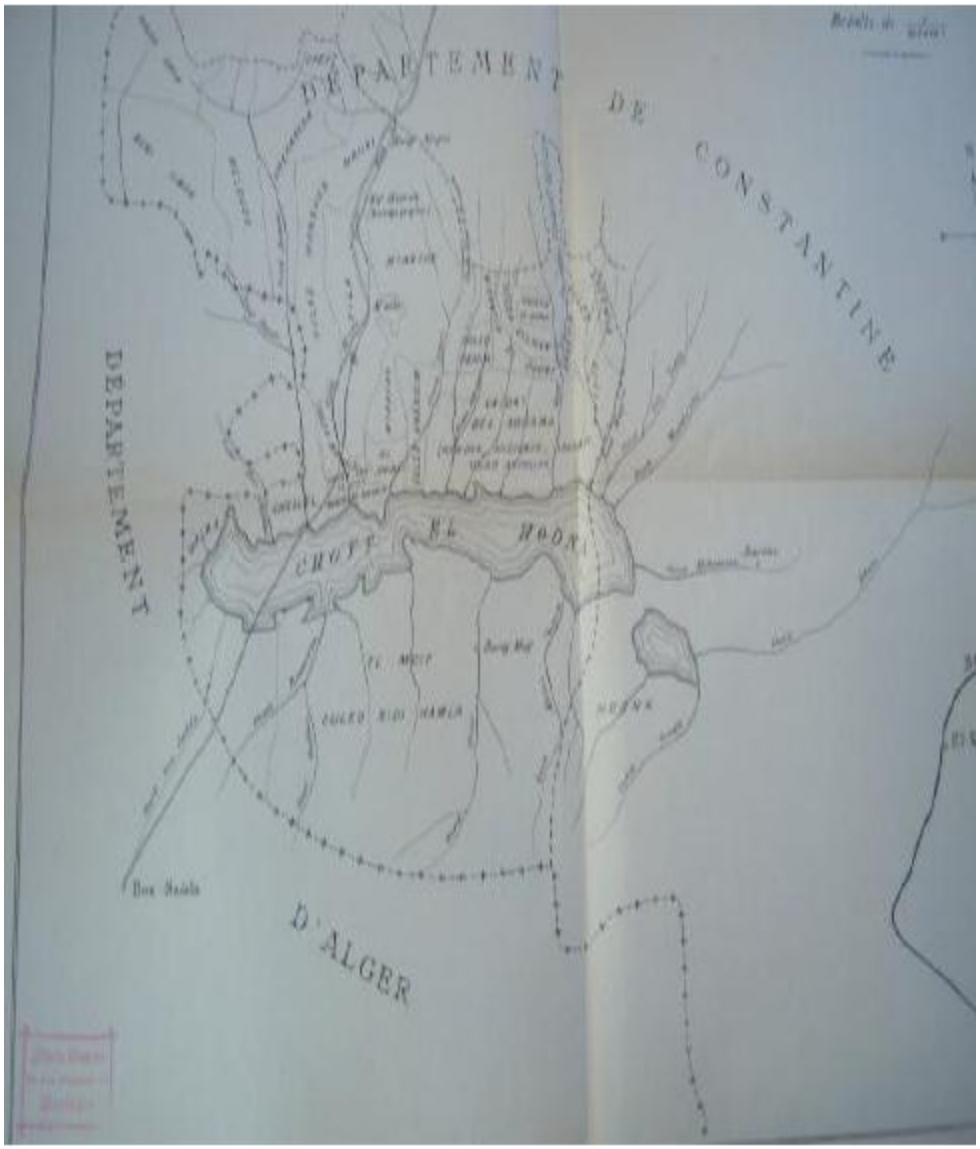

[1] كمال بيرم: الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالحضنة الغربية فترة الاحتلال الفرنسي(1840-1954م)، المرجع السابق، ص486.

الملحق 08:[1]

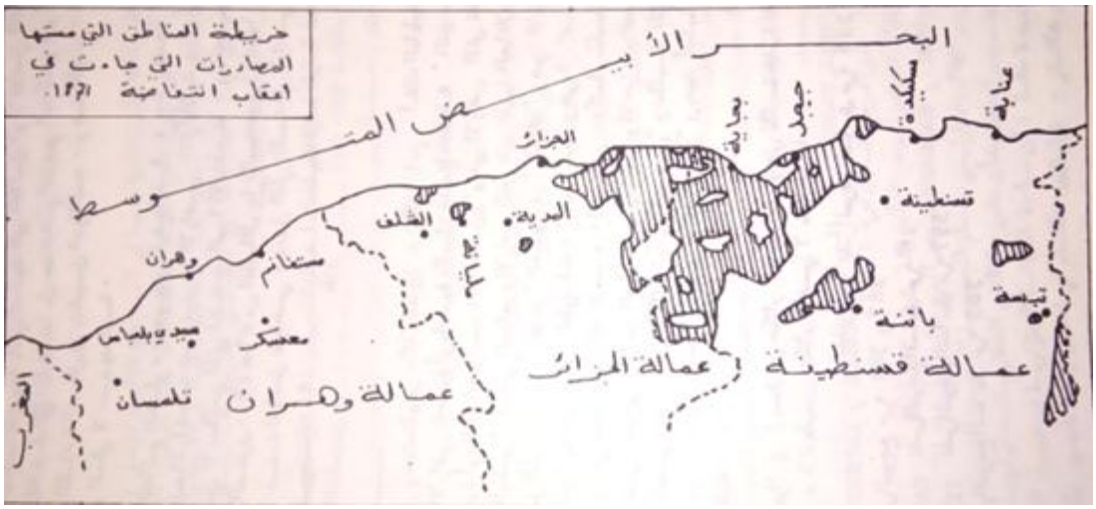

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص 76.

الملحق09: قانون السيناتوس كونسيلت[1]

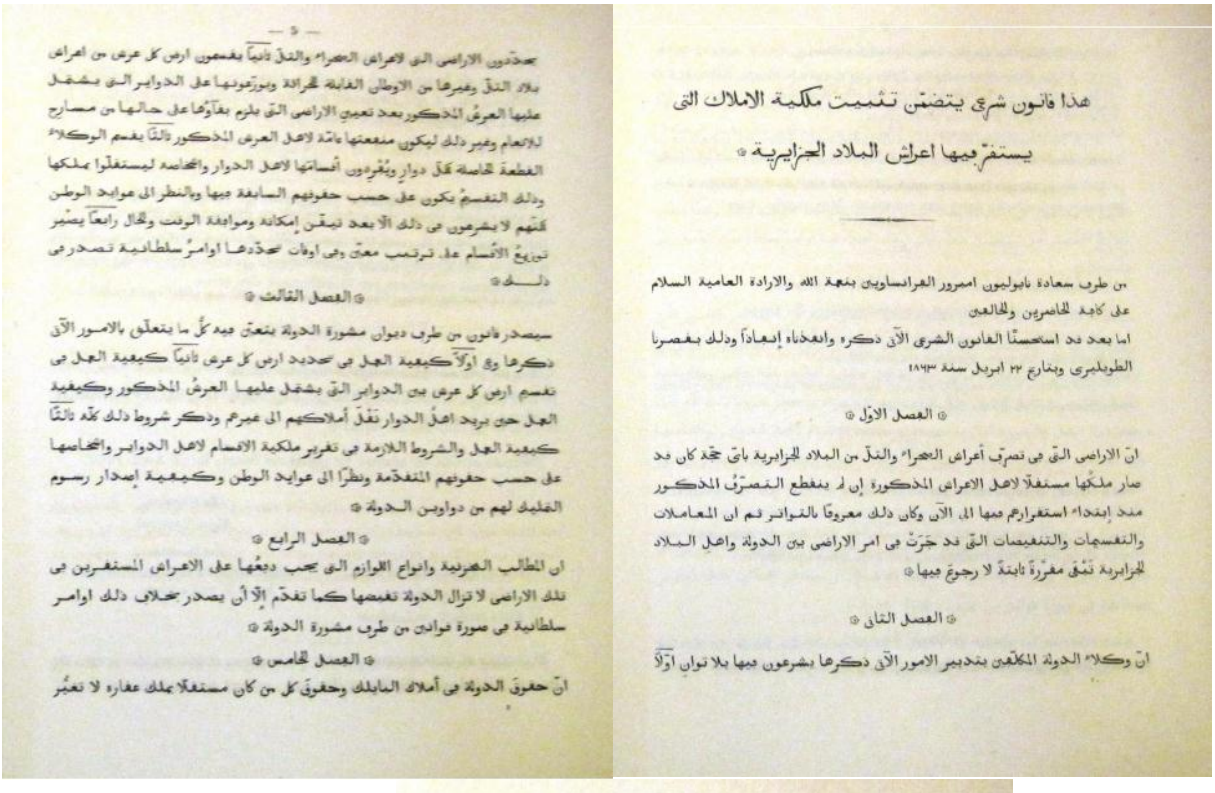

هذا قانون شرعي يتضمّن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش الملاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والغائبين
اما بعد قد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وامضيناه إمضاءاً وذلك بقصرنا
الطويلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش العحراء والتي من البلاد الجزايرية باقي تحت كان قد
صار ملكها مستقلاً لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفاً بالتواتر ثم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيصات التي قد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهل البلاد
الجزايرية تُحقّق مقرّرة ثابتة لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

— 5 —

يحدّدون الاراضي التي لاعراش العحراء والتي ثانياً يقسمون ارض كل عرش من اعراش
بلاد التي وغيرها من الاوطان القابلة للزراعة ويوزّعونها على الدوابر التي يشتمل
عليها العرش المذكور بعد تعيين الاراضي التي يلزم بقآئها على حالها من مسارح
للانعام وغير ذلك ليكون منفعتها عامّة لاهل العرش المذكور ثالثاً يقسم الوكلاء
القطعة الخاصة لكل دوارٍ ويُقرّرون أقساتها لاهل الدوار والخاصة ليستغلّوا بملكها
وذلك التقسيمُ يكون على حسب حقوقهم السابقة فيها وبالنظر الى عوايد الوطن
لكنّهم لا يشرعون في ذلك الّا بعد تيقّن إمكانه وموافقة الوقت ولكل رابعاً يصيّر
توزيعُ الأقسام على ترتيب معيّن وفي اوقات تحدّدها اوامرُ سلطانية تصدر في
ذلك ۞

۞ الفصل الثالث ۞

سيصدر قانون من طرف ديوان مشورة الدولة يتعيّن فيه كلّ ما يتعلّق بالامور الآتي
ذكرها وهي اوّلاً كيفية العمل في تحديد ارض كل عرش ثانياً كيفية العمل في
تقسيم ارض كل عرش بين الدوابر التي يشتمل عليها العرشُ المذكور وكيفية
العمل حين يريد اهلُ الدوار نقلَ أملاكهم الى غيرهم وذكر شروط ذلك ثالثاً
كيفية العمل والشروط اللازمة في تقرير ملكية الاقسام لاهل الدوابر واخاصها
على حسب حقوقهم المتقدّمة ونظراً الى عوايد الوطن وكيفية إصدار رسوم
القليك لهم من دواوين الدولة ۞

۞ الفصل الرابع ۞

ان المطالب العرنية وانواع اللوازم التي يجب دفعُها على الاعراش المستقرين في
تلك الاراضي لا تزال الدولة تقبضها كما تقدّم الّا أن يصدر بخلاف ذلك اوامر
سلطانية في صورة قوانين من طرف مشورة الدولة ۞

۞ الفصل الخامس ۞

انّ حقوق الدولة في أملاك المابلك وحقوق كل من كان مستقلاً بملك عقاره لا تغيّر

— 7 —

لها وكذلك لا تغيّر في حال الاملاك التي تسمّى الدومين العامّي وقد ذُكِرَتْ
أنواعُها في الفصل الثاني من القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٥١ كما لا تغيّر في
حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما
هو مقرّر في القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثاني والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون
الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان سنة ١٨٥١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التي في البلاد
الجزايرية لكن الاراضي التي يقسمها وكلاء الدولة بين اهل الدوابر لا يجوز انتقالُها
لغيرهم الّا منذ يوم صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلاً ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تغيّرَ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة في القانون الشرعي المؤرّخ ٢٩ جوان ١٨٥١
ولا سيما الشروط المختصّة بشان النقابي وجبر الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم
كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

[1] صالح حيمر: المرجع السابق، ص 315.

الملحق10: نتائج نشاط الاستيطان الرسمي حسب السنة 1871م-1891م[1]

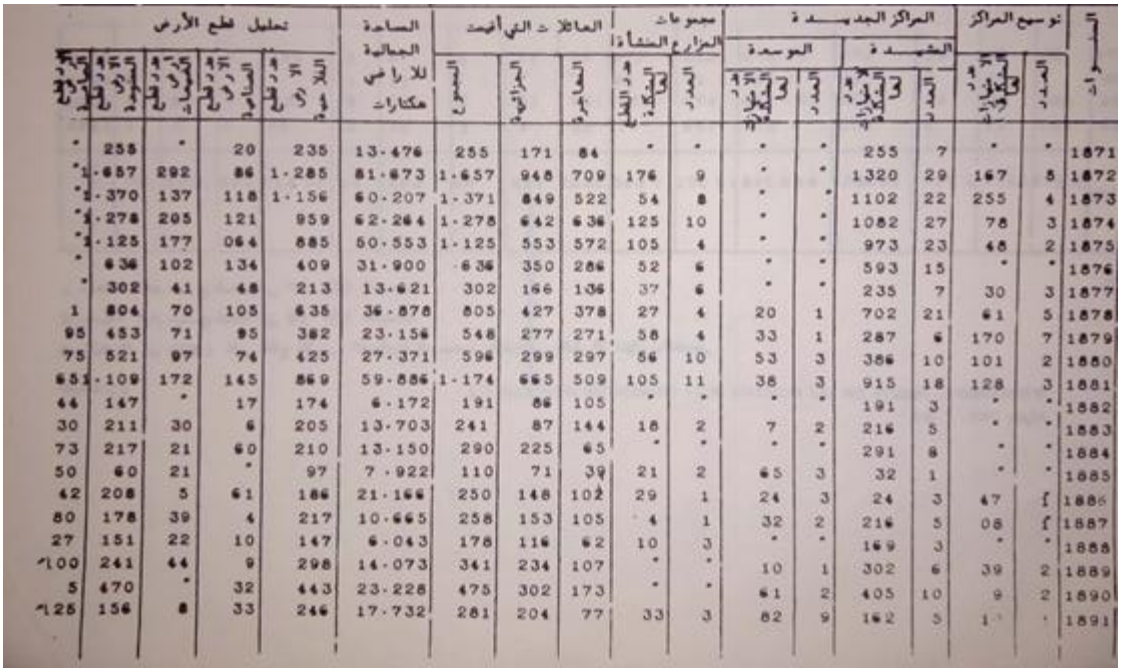

السنوات	توسيع المراكز		المراكز الجديدة				مجموعات الزارع المنشأة		العائلات التي أقصت			المساحة الجمالية للأراضي هكتارات	تحليل قطع الأرض				
			المشيدة		الموسعة												
	العدد	عدد القطع	العدد	عدد القطع	العدد	عدد القطع	العدد	عدد القطع	المجموع	العائلات	العاجزة		قطع الأراضي	قطع الصناعة	قطع الكتلة	قطع المنزل	قطع الحديقة
1871	*	*	7	255	*	*	*	*	255	171	84	13·476	235	20	*	255	*
1872	5	167	29	1320	*	*	9	176	1·657	948	709	81·673	1·285	86	292	1·657	*
1873	4	255	22	1102	*	*	8	54	1·371	849	522	60·207	1·156	118	137	1·370	*
1874	3	78	27	1082	*	*	10	125	1·278	642	636	62·264	959	121	205	1·278	*
1875	2	48	23	973	*	*	4	105	1·125	553	572	50·553	885	064	177	1·125	*
1876	*	*	15	593	*	*	6	52	636	350	286	31·900	409	134	102	636	*
1877	3	30	7	235	*	*	6	37	302	166	136	13·621	213	48	41	302	*
1878	5	61	21	702	1	20	4	27	805	427	378	36·878	635	105	70	804	1
1879	7	170	6	287	1	33	4	58	548	277	271	23·156	382	95	71	453	95
1880	2	101	10	386	3	53	10	56	596	299	297	27·371	425	74	97	521	75
1881	3	128	18	915	3	38	11	105	1·174	665	509	59·886	869	145	172	1·109	651
1882	*	*	3	191	*	*	*	*	191	88	105	6·172	174	17	*	147	44
1883	*	*	5	216	2	7	2	18	241	87	144	13·703	205	6	30	211	30
1884	*	*	8	291	*	*	*	*	290	225	65	13·150	210	60	21	217	73
1885	*	*	1	32	3	65	2	21	110	71	39	7·922	97	*	21	60	50
1886	47	1	3	24	3	24	1	29	250	148	102	21·166	186	61	5	208	42
1887	08	1	5	216	2	32	1	4	258	153	105	10·665	217	4	39	178	80
1888	*	*	3	169	*	*	3	10	178	116	62	6·043	147	10	22	151	27
1889	2	39	6	302	1	10	*	*	341	234	107	14·073	298	9	44	241	100
1890	2	9	10	405	2	61	*	*	475	302	173	23·228	443	32	*	470	5
1891	1	1	5	162	9	82	3	33	281	204	77	17·732	246	33	8	156	125

[1] صالح عباد: المرجع السابق، ص139.

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

1– المصادر المطبوعة (العربية والأجنبية)

أ–المصادر العربية:

- المغربي المختاري الشيخ الطيب بن المختار: القول الأهم في بيان أنساب قبائل الحشم، المكتبة الخلدونية، تلمسان، ط1، 1961.
- رين لويس: تاريخ انتفاضة 1871 في الجزائر، ترجمة: حاج مسعود مسعود، دار الرائد، الجزائر، 2013.

ب– المصادر الأجنبية:

-BORDIER, A, La Colonisation scientifique et les colonies françaises, Typographie Paul Schumdit, Paris, 1884, p. 188.1906

– L'echo d'Alger, Les démarches de M.P Cuttoli (colonisation dans le région de Bordj Bou Arridj)،1909.

-Payen C ،Colonisation du Hodna ،in Recueil des mémoires de la société archéologique du département de Constantine ،1893.

-Péllisier de reynaud Annales Algériennes, Librairie Militaire de Paris, Paris, 1845

ثانيا: المراجع (العربية والأجنبية):

أ. **العربية:**

– أبو خليل شوقي:**تحرير الاستعمار**، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، ط1، 1991
– أجرون شارل روبير: **تاريخ الجزائر المعاصر من الانتفاضة 1871 إلى اندلاع حرب التحرير 1914** م، دار الأمة، الجزائر، 2008.
– أمطاط محمد: **الجزائريون في المغرب ما بين سنتي 1830–1962م**، دار أبي قراف للطباعة والنشر، الرباط، 2008.
– بالحاج صالح: **الحركة الوطنية الجزائرية ما بين الحربين (1910–1939)**، دار الثقافة، الجزائر، 2015.
– بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، ط1، 2006.

- بن داهة عدة : **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962**، ج1، وزارة المجاهدين، الجزائر، ط1، 2008
- بن موسى محمد بن مصطفى الدالي: **الوطن والاستيطان دراسة فقهية**، مج1، مكتبة الراشد، السعودية، ط1، 2013
- بوحوش عمار: **التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م**، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997.
- بوضرساية بوعزة: **سياسة فرنسا البربرية في الجزائر (1870–1930) وانعكاساتها على المغرب العربي**، دار الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009
- بوعزيز يحي: **ثورة المقراني والحداد**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت
- **:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954م)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1985.
- تاوتي الصديق: **المبعدون إلى كاليدونيا الجديدة: مأساة هوية منفية – أبعاد ونتائج ثورة المقراني والحداد**، شركة دار الأمة، الجزائر، 2007.
- حميدة عميراوي: **قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى للنشر، الجزائر، 2005.
- الخالدي سهيل: **الجزائر وبلاد الشام – صفحات من النضال المشترك ضد الاحتلال–**، منشورات الحضارة، الجزائر، 2013
- خياطي مصطفى: **حقوق الإنسان في الجزائر خلال الاحتلال الفرنسي**، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر، 2013
- زهري أيمن: **الهجرة الدولية: الحالة المصرية**، المجلس القومي للسكان، مصر، 2020.
- زوزو عبد الحميد: **الهجرة ودورها في الحركة الوطنية الجزائرية بين الحربين 1919–1939م**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، ط2، 1985.
- سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج5، دار الرائد، الجزائر، 2009.
- **:الحركة الوطنية الجزائرية**، ج1، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1992
- **:خلاصة تاريخ الجزائر المقاومة والتحرير 1830–1962م**، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 2007
- **:محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر بداية الاحتلال**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982

- : **تاريخ الجزائر الثقافي (1830–1954)**، ج5، دار الغرب الإسلامي، لبنان، ط1، 1998.

- شترة خير الدين: **المهاجرون الجزائريون إلى البلاد التونسية**، دار كردادة، الجزائر، ط1، 2013
- دي طوكفيل أليكس: نصوص عن فلسفة الاحتلال، ترجمة: صحراوي إبراهيم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- عباد صالح: **المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984
- العسلي بسام: **المارشال بيجو 1784–1849م**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1982.
- عميراوي حميده: **دور حمدان خوجه في تطور القضية الجزائرية (1827–1840)**، دار البحث، قسنطينة، الجزائر، ط1، 1989.
- عويمر مولود وآخرون: **ثورة المقراني 1871م ودور الإخوة الرحمانيين**، دار الخيال للنشر، الجزائر، ط1، دس.
- قنان جمال: **قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر**، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1994.

-محفوظ قداش :**الجزائر والجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1954م**، تر محمد المعراجي، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، الجزائر،دت.

- المسيري عبد الوهاب :**مقدمة لدراسة الصراع العربي الصهيوني**، دار الفكر المعاصر، سوريا، 2002.
- مياسي ابراهيم :**مقاربات في تاريخ الجزائر (1830–1962م)**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012
- هلال عمار: **الهجرة الجزائرية نحو بلاد الشام (1847–1918)**، دار هومة، الجزائر، 2007.

- هواري عدي، **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكك الاقتصادي والاجتماعي 1830–1930م**، ترجمة عبد الله جوزيف، دار الحداثة للطباعة والنشر، بيروت، ط 1، 1930.

ب. الأجنبية:

- Démentes Victor ,Le peuple algérien, essai de démographie algérienne ، Imprimerie algérienne1906

- despois Jean, Le Hodna, Paris, Presses Universitaires de France, 1953
- -LAUCIE Paul Victor ،La colonisation dans le Hodna ،in Annales (économie, sociétés, civilisations)1946 .

ثالثا: الأعمال الجماعية (الملتقيات والاستكتابات)

1- العربية:

- بلقاسمي بوعلام وآخرون: **التشريعات العقارية الاستعمارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري خلال القرن 19**، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، دار الآمال للطباعة والنشر، الجزائر، 2016.
- بيرم كمال: **جريمة المصادرة والتهجير بمنطقة الحضنة وبرج بوعريريج بعد انتفاضة المقراني، ضمن أعمال الملتقى الوطني "الثورة الجزائرية وإشكاليات الذاكرة"**، منشورات مخبر الدراسات والبحث في الثورة الجزائرية، ع12، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2022.
- طرشون نادية :"**هجرة الطبيب بن سالم وجماعته إلى الشام عام 1847**"، ضمن أعمال الملتقى الوطني حول الهجرة الجزائرية إبان مرحلة الاحتلال (1830–1962م)، منشورات وزارة المهاجرين، الجزائر، 2007.

2-الأجنبية:

- SARRI djilali, ALI MAZIGHI kamel, ABDELAOUI houcin L'émigration Algérienne en Europe, Série de Projets Nationaux de Recherches, Publication du Centre National d'Études et de Recherches sur le Mouvement National et la Révolution du 1 Novembre 1954, Alger, 2007.

رابعا: الرسائل الجامعية:

- بيرم كمال: **بلدية المسيلة المختلطة دراسة اقتصادية واجتماعية بين 1884–1945**، مذكرة ماجستير في تاريخ وحضارات البحر المتوسط، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006.
- : **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الحضنة الغربية في فترة الاحتلال الفرنسي 1840– 1954 م**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، 2011.

- رشيد ساعد: "**واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني**"، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- رواحنة عبد الحكيم: **السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1830–1870**، مذكرة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
- زقب عثمان: "**السياسة الفرنسية في الجزائر 1830–1914م** – دراسة في أساليب السياسة الإدارية"، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2015.
- سعودي مراد: **الاقتصاد الكولونيالي للفرنسي وانعكاساته على الواقع الجزائري 1830–1918م**، أطروحة دكتوراه تخصص تاريخ الحديث والمعاصر، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، 2023.
- قريشي محمد: **الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ 1930 إلى غاية اندلاع الثورة التحريرية الكبرى"**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2020.
- لبيد عماد: **الاستيطان والتوطين–الاستعمار الفرنسي في الجزائر والحركة الصهيونية في فلسطين– دراسة مقارنة**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2011.

خامسا: القواميس والمعاجم:

- ابن منظور: **لسان العرب**، ط3، دار المعارف، القاهرة، 2003.
- الفيروز آبادي و مجد الدين محمد بن يعقوب: **قاموس المحيط**، دار التراث العربي، بيروت، ط2، 2003.

- نويهض عادل: **معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى التاريخ الحاضر**، مؤسسة نويهض للتأليف والترجمة والنشر، لبنان، 1980.
- نيهان يحي محمد: **معجم مصطلحات التاريخ**، دار يافا للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

المقالات:

- بعين حياة و مياد رشيد : **الاستيطان الفرنسي وأثره على نظرة المستوطنين الأوروبيين للمسلمين الجزائريين**، مجلة رؤى تاريخية للأبحاث والدراسات المتوسطية، مج5، ع1، جامعة يحي فارس، المدية، 2024.

- بلعربي نور الدين:"**الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830–1962**"، مجلة عصور، مجلد 18، عدد 2، جامعة خميس مليانة، 2019
- بلعزوز العربي: "**السياسة الاستعمارية في الجزائر وأثرها على تطور الهجرة الأوروبية**"،مجلة عصور الجديدة، العدد 7–8، جامعة وهران، دار القدس العربي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013
- ثابتي حياة : **دور الطريقة الرحمانية في مقاومة الاحتلال الفرنسي: مقاومة المقراني والحداد 1871 أنموذجًا**، مجلة تاريخ المغرب العربي، مج8، ع2، 2020
- سيد علي أحمد مسعود: "بدون عنوان"، مجلة أنسنة للبحوث والدراسات، العدد 10، جامعة المسيلة، الجزائر، 2014.
- شويتام أرزقي: **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1914**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج2، ع2، جامعة الجزائر 2، 2020
- عمر جبري وحكيم عواج: "**أثر السياسات الاستيطانية في تفكيك المجتمع الجزائري 1830–1930**"، مجلة تاريخ المغرب العربي، مجلد 6، عدد 1، الجزائر، 2020
- قنزار نعيمة : **التهجير القسري للجزائريين إلى كاليدونيا الجديدة – جريمة ضد الإنسانية**، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، ع12، جامعة البليدة، 2015
- قنون حياة: "**الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائر خلال القرن التاسع عشر**"، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 3–4، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2012.
- مقدر نور الدين: **منطقة الحضنة من خلال رحلتي بول أودال ودي غالون في أواخر القرن 19م**،مجلة البحوث التاريخية، مج6، ع1، جامعة المسيلة، 2022
- وشن مزيان: **سياسة الهجرة والتهجير أسلوب استعماري في الجزائر**، حوليات التاريخ والجغرافيا، عدد 6، الجزائر، 2012.

فهرس المحتويات:

فهرس المحتويات:

مقدمة: 2

الفصل الأول: دراسة لظاهرة الهجرة الجزائرية (1830م–1914م)

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي وتصنيفات الهجرة: 10

1–الإطار المفاهيمي للهجرة: 10

أ– لغة: 10

ب–اصطلاحا: 10

2–أنواع الهجرة: 11

أ–أنواع الهجرة طبقا لمدة الإقامة: 11

ب–أنواع الهجرة من حيث عبور الحدود الدولية: 12

ج–أنواع الهجرة طبقا للدافع الرئيسي للهجرة: 13

د–انواع الهجرة طبقا لقانونية الهجرة: 13

المبحث الثاني: محركات الهجرة الجزائرية بين عامي (1830–1914): 14

1–دوافع سياسية وعسكرية: 14

2–دوافع اقتصادية واجتماعية: 15

3–دوافع دينية وثقافية: 18

المبحث الثالث: اتجاهات الهجرة الجزائرية بين عامي (1830–1914): 20

1–الهجرة الخارجية: 20

أ–الهجرة إلى تونس والمغرب: 20

ب–الهجرة إلى سوريا: 23

ج–الهجرة إلى الحجاز: 25
د–التهجير نحو كاليدونيا الجديدة والمستعرات الفرنسية: 26
2–الهجرة الداخلية: 27
المبحث الرابع: ظاهرة الهجرة على ضوء قبائل الحشم وسكان منطقة الحضنة نموذجا: 27
1–أصل سكان وتسمية قبائل الحشم والحضنة : 27
أ–قبائل الحشم: 27
ب–قبائل الحضنة: 30
2–دوافع تهجير قبائل الحشم وسكان منطقة الحضنة: 31
أ–تداعيات ثورة المقراني: 31
ب–تداعيات الحرب السبعينية: 33
ج–تفكيك المجتمع الجزائري: 34
3– حيثيات ظاهرة الهجرة للحشم وسكان الحضنة أواخر القرن 19م: 34
أ–تهجير قبائل الحشم نحو الحضنة: 34
ب– هجرة وتهجير سكان منطقة الحضنة: 35
خلاصة الفصل 37
الفصل الثاني:ظاهرة الاستيطان الفرنسية في الجزائر بين عامي (1830م–1914م)
المبحث الأول: ماهية الاستيطان 38
1–مفهوم الاستيطان: 38
أ–لغة: 38
ب–اصطلاحا: 38
ج–تعريف الاستيطان من المنظور التاريخي: 39
2–أنواع الاستيطان 41

أ–الاستيطان الإحلالي: 41
ب–الاستيطان الاندماجي: 41
ج–الاستيطان المبني على التفرقة اللونية (الأبرتايد): 41
المبحث الثاني :مراحل الاستيطان الفرنسي في الجزائر: 42
1–مرحلة الاستيطان الرسمي : 1830 – 1840م: 42
2–مرحلة الاستيطان الحر الكلي: 1840–1870م: 44
3–مرحلة الاستيطان المدني منذ 1870م: 48
المبحث الثالث : المنظومة القانونية لتمكين الاستيطان: 49
1–التشريعات العقارية الصادرة في فترة الحكم العسكري: 49
2–القوانين في ظل الحكم المدني : 54
المبحث الرابع : الاستيطان في منطقة الحضنة – المسيلة– نموذجا: 57
1–دوافع اختيار منطقة الحضنة – المسيلة– كمركز استيطاني: 57
2–حيثيات عملية الاستيطان بالمسيلة: 58
خلاصة الفصل : 62

الفصل الثالث: انعكاسات ظاهرتي الهجرة والاستيطان

المبحث الأول: انعكاسات اقتصادية 64
1–انعكاسات ظاهرة الهجرة: 64
2–انعكاسات سياسة الاستيطان: 66
المبحث الثاني: انعكاسات اجتماعية: 71
1–انعكاسات سياسة الهجرة: 71
2–انعكاسات سياسة الاستيطان: 74
أ–تفكيك بنية المجتمع الجزائري (تفكيك القبلية وتشكيل الدوار) : 74

ب–تفقير الشعب الجزائري : 78

ج–تحول نمط العيش في الريف الجزائري : من الخيمة إلى الكوخ : 79

د–تحول البنية الاجتماعية في المجتمع الجزائري : 80

خلاصة الفصل: 82

خاتمة 84

الملاحق..... **88**

قائمة المصادر والمراجع..... 100

فهرس المحتويات 107

الملخص:

تُعالج هذه الدراسة ظاهرتي الهجرة والاستيطان في الجزائر خلال الحقبة الاستعمارية الممتدة من سنة 1830 م إلى 1914م، من خلال تحليل معمّق لتجربة قبائل الحشم والحضنة كنموذجين معبّرين عن أثر السياسة الاستعمارية الفرنسية في إعادة تشكيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للأعراش الجزائرية. وقد كشفت الدراسة أنّ الهجرة لم تكن ناتجة عن اختيار طوعي بقدر ما كانت تعبيرًا عن حالة نزوح قسري فرضتها ظروف الاحتلال، بما في ذلك القمع العسكري، والمصادرة العقارية، الأمر الذي أدى إلى اضطراب التوازن الديموغرافي ونشوء موجات نزوح داخلي وخارجي واسعة النطاق. كما بيّنت أنّ الاستيطان الفرنسي لم يكن مجرد عملية توطين فردية، بل مشروعًا استعماريًا متكاملًا، ارتكز على تشريعات عقارية ممنهجة، مكّنت المستوطنين من الاستحواذ على الأراضي الخصبة والمياه، وحرمت الأهالي من وسائل الإنتاج التقليدية. وقد ترتب عن هذه السياسات تحوّلات عميقة مست النشاط الفلاحي والرعوي، وأفضت إلى تفكك البنى القبلية وتحويل الجماعات المحلية إلى وحدات إدارية مفككة تابعة للسلطة الاستعمارية. كما أسهم الاستيطان في ظهور أشكال جديدة من التفاوت الاجتماعي، وتنامي النزاعات العقارية، وفرض أنماط من العيش الهامشي على السكان الأصليين، الذين وجدوا أنفسهم في موقع التبعية الاقتصادية داخل نظام رأسمالي استعماري غير عادل. وخلصت الدراسة إلى أنّ ظاهرتي الهجرة والاستيطان لم تكونا مجرّد نتائج ثانوية للاحتلال الفرنسي، بل مثّلتا ركيزتين أساسيتين ضمن مشروع استعماري استئصالي استهدف تفكيك المجتمع الجزائري وإعادة تركيبه وفق منطق الهيمنة والإقصاء.

Abstract:

This academic study examines the intertwined phenomena of migration and settlement in Algeria during the colonial period extending from 1830 to 1914. It offers a critical and in-depth analysis of the experiences of the Hashm and Hodna tribes, which serve as illustrative case studies reflecting the impact of French colonial policies on the restructuring of the socio-economic fabric of Algerian tribal communities.

The findings indicate that migration was less a matter of voluntary movement and more an expression of forced displacement, driven by the conditions imposed by colonial occupation—namely, military repression and widespread land expropriation. These measures disrupted demographic equilibrium and gave rise to extensive waves of both internal and external displacement.

The study further demonstrates that French settlement was not a sporadic or individual initiative, but rather a systematic colonial project underpinned by codified land legislation. Such policies enabled European settlers to appropriate fertile lands and water sources while dispossessing the indigenous population of their traditional means of subsistence. These colonial strategies led to far-reaching transformations in agrarian and pastoral practices, ultimately resulting in the fragmentation of tribal systems and the incorporation of local communities into disjointed administrative units under colonial control.

Moreover, the settlement process engendered new forms of social inequality, exacerbated land conflicts, and imposed marginal modes of existence upon the native population. These communities were consequently relegated to positions of economic subordination within an exploitative colonial capitalist system. The study concludes that migration and settlement were not incidental byproducts of French colonization, but rather constituted foundational pillars of a broader colonial strategy aimed at dismantling and reconfiguring Algerian society according to a framework of domination and exclusion.

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University Mohamed EL Bachir EI Ibrahimi of Bourdj-Bou Arréridj

Faculty of Humanities and Social Sciences

Department of History

Serial Number: .....

Registration Number: .....

A Study of the Phenomena of Migration and Settlement of the A'arach in Light of the Hasham and Hodna Tribes as a Model (1830–1914).

A thesis submitted for a Master's in the history of the Algerian resistance and national movement (1830-1914)

Presented by:

- HARRICHE kenza
- MERIDJI kamir

The supervisor:

Dr.Djebri Amar

Board of Examiners

Name and Surname	Scientific level	Rank
Pr. Salah Ferkous	Professor of Higher Education	Chairperson
Dr. Djebri Amar	Lecturer professor A	Supervisor and Rapporteur
Samir ben saidi	Lecturer professor B	Discussing Member

College year:2024-2025